# متى ينتهي الغلاء في مصر؟

## "مقدمة موجزة عن التضخم"

محمد جاد

داليا موسى وعبد الحميد مكاوي



متى ينتهي الغلاء في مصر؟

محمد جاد وآخرون

دار المرايا للإنتاج الثقافي

# متى ينتهي الغلاء في مصر؟

## مقدمة موجزة عن التضخم

# متى ينتهي الغلاء في مصر؟ "مقدمة موجزة عن التضخم"

**داليا موسى، عبد الحميد مكاوي، محمد جاد**

**تحرير: محمد جاد**

---

**مراجعة لغوية/محمد أبو زيد – تنسيق داخلي/أيمن عبد المعطي – تصميم غلاف/أمل حامد**

---

الطبعة الأولى، القاهرة 2017 — 180 صفحة 14×20 سم

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2017/28487

الترقيم الدولي: 978-977-85330-8-8

تدمك/9789778533088

أ – موسى، داليا (مؤلف مشارك) — ب – مكاوي، عبد الحميد (مؤلف مشارك)

ج – جاد، محمد (محرر) — د – العنوان

1: الغلاء — 338/52

---



**صدر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة**

**روزا لوكسمبورج – مكتب شمال أفريقيا**




تليفاكس: 20223961548+

موبايل: 201115902086+

البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

---

# متى ينتهي الغلاء في مصر؟

## مقدمة موجزة عن التضخم

داليا موسى، عبد الحميد مكاوي، محمد جاد

تحرير: محمد جاد

دار المرايا للإنتاج الثقافي

# محتويات


| | |
|---|---|
| مقدمة | 7 |
| الفصل الأول<br>جنرال الموز في متاهة التضخم<br>محمد جاد | 11 |
| الفصل الثاني:<br>القصة التراجيدية للأجور الحكومية في مصر<br>محمد جاد | 63 |
| الفصل الثالث<br>ماذا حدث للأجور في سنوات التباطؤ الاقتصادي والتضخم؟<br>داليا موسى | 101 |
| الفصل الرابع<br>كيف يلتهم التضخم ما تنفقه الحكومة على الدعم؟<br>عبد الحميد مكاوي | 147 |

# مقدمة




*الصورة من موقع شبكة نوى غير معلومة المصدر https://is.gd/bm6ldx*

"ينتهي الغلاء إذا تحجّبت النساء": واحدة من أشهر المقولات التي يكتبها المارة على جدران أو على مقاعد المواصلات العامة، ولا يتعلق موضوع الكتاب بمسألة الحجاب من قريب أو من بعيد ولكنّا اخترنا أن نضعَ هذه المقولة في تقديمنا لأنها تعكس إحساس المصريين

بضغوط الأسعار بشكل مستمر، وعجزهم عن تفسيرها تفسيرًا واقعيًا إلى درجة لجوئهم إلى الغيبيات.

يحاول هذا الكتاب أن يتعرضَ لأهم الأسباب التي تُبقي معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة؛ بشكل يبدو وكأنه مرض مزمن أُصيب به هذا الاقتصاد منذ السبعينيات ولم يبرأ منه إلا لفترات عارضة في تاريخه. وربما تشعر الأجيال المعاصرة بوطأة قضية التضخم في مصر أكثر من أجيال عديدة سابقة؛ إذ أن خليط سياسات صندوق النقد الدولي مع فشل إدارة الحكومة للاقتصاد أوصلتنا لمحطة نوفمبر 2016، التي تلتها عدة قرارات أدّت في محصلتها إلى ارتفاع معدلات التضخم السنوية إلى مستويات قياسية.

التضخم مؤشر عمومي للغاية، ولا يعكس لنا تأثير حركة الأسعار على طبقات المجتمع المختلفة وكيف تكون أشد وطأة على الطبقات الأكثر فقرًا، ولكنه يظل المؤشر الأكثر شيوعًا بين الباحثين من حيث قدرته على تمثيل بعض ملامح تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ولذا نهتم به في هذا الكتاب. ومحرر هذا الكتاب لا يدّعي أن لديه إجابة عن السؤال المطروح في العنوان "متى ينتهي الغلاء؟" أو متى ينتهي إحساسنا بضغوط الأسعار؟، ولكننا نحاول من خلال هذا العرض الموجز أن نعرضَ أبرز التفسيرات التي قدّمها الاقتصاديون لمشكلة التضخم في مصر، وكذا الجدال الذي

دار بينهم، بلغة سهلة يسيرة للغاية نأمل أن تكون واضحة للقارئ الغير متخصص في الشأن الاقتصادي.

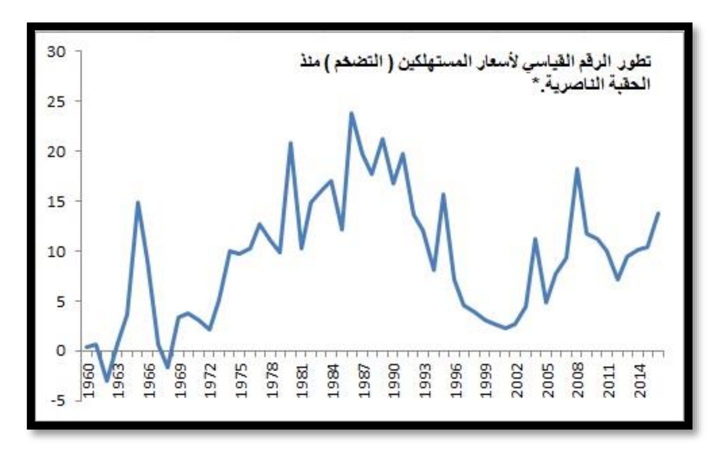
يتميّز تعبير "الغلاء" الذي يُفضّل قطاع واسع من المواطنين استخدامه للتعبير عن ضيق المعيشة بأنه تعبير شامل يتجاوز في معناه زيادة الأسعار أو حتى التضخم، فقد ترتفع معدلات التضخم إلى 30% مثلًا ولكن إذا زاد أجرك بنسبة 50% ساعتها لن تشعر بـ"الغلاء"، أما إذا زاد أجرك بنسبة أقل من نسبة ارتفاع معدل التضخم فهذا هو ما يُشعرك بضيق المعيشة، لذا نخصص جزءًا من هذا الكتاب لقضية الأجور.

سعينا في تغطيتنا لقضية الأجور أن نمزجَ البحث التاريخي بالميداني، فتعرضنا في فصل كامل لسياسات الأجور في أجهزة الدولة، وعرضنا كيف تتعامل الدولة كصاحب عمل مع موظفي الحكومة. وبجانب ذلك قمنا ببحث ميداني على عينة بحثيّة من عاملين في القطاع العام والخاص؛ ورصدنا كيف تطورت مستويات أجورهم من عام 2010 إلى اليوم وقارناها بمعدلات التضخم، كما أجرينا معهم مقابلات قصيرة لكي نعرف كيف كانوا يتحايلون بأجورهم القليلة على مصاعب المعيشة ويدبّرون احتياجاتهم الأساسية.

في الفصل الأخير تعرضنا بشكل موجز لقضية الدعم، باعتبارها من أهم النفقات العامة الموجّهة لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين،

وعرضنا كيف يلتهم التضخم هذه النفقات ويجعل صافي الامتيازات الذي يصل إلى يد المواطن محدودًا للغاية.

وفي نهاية هذا التقديم نعرض لكم رسمًا مبسطًا عن هذا الكائن المفترس المسمى بالتضخم: الذي ينغّص علينا حياتنا، ويدخل في صميم تفاصيلها اليومية.




*البيانات من تقديرات البنك الدولي، ولم يتم التعرض للتضخم خلال 2017 لأن الكتاب تم إعداده قبل أن ينتهي هذا العام، لكن من المرجح أن تكون تقديرات البنك لهذا العام مرتفعة بشكل قياسي مقارنة مع المستويات التاريخية بالنظر إلى إن المؤشر تجاوز الـ30% في مطلع هذا العام واستمر على معدلات مرتفعة بقية السنة.

# الفصل الأول

## جنرال الموز في متاهة التضخم

**محمد جاد**



استمر الاستعمار الأوروبي في جزيرة الموز لمدة قرن تقريبًا، كان يسيطر على البلد بالكامل ويشتري حاصلاتها الزراعية بأبخس ثمن ليُعيد تصديرها مرة أخرى في صورة معلبات جاهزة.

في ستينيات القرن الماضي استطاعت المملكة الصغيرة التي تقع في مكان ما وسط أحد المحيطات أن تتحررَ من الاستعمار، واختار الشعب بعد ذلك أن تتحولَ بلاده إلى جمهورية ديمقراطية. لكن الميراث القَبَليّ ومؤامرات المستعمر؛ أدخلت البلد في موجة طويلة من الصراعات الأهلية حتى وصلت لمرحلة الديكتاتورية العسكرية في مطلع الثمانينيات.

في القصة التالية سنروي لكم ما دار من نقاش بين آخر الجنرالات الحاكمين للبلد، الذي وصل بانقلاب دمويّ على الجنرال السابق عليه، ومستشاره الاقتصادي. ليس ذلك خروجًا عن موضوع الكتاب، بل هو في صلب الموضوع. إذ إن النقاش كان بسبب الانزعاج الشديد للرئيس من رسالة وصلته من أحد أصدقائه المستثمرين بشأن معدلات التضخم، كان فحوى الرسالة يدور حول ارتفاع التضخم في شهر أكتوبر من هذا العام إلى نسبة 50%، وهو ما أثّر بالسلب على النشاط الاستثماري لهؤلاء الأصدقاء!

ألقى الجنرال بالرسالة جانبًا وسأل المستشار: لماذا زادت الأسعار بنسبة 50% خلال أكتوبر؟

شعر المستشار بحرج شديد؛ فهو يعلم أن الجنرال قضى معظم حياته في الشئون العسكرية، وكثيرًا ما تلتبس عليه أمور الاقتصاد فيقع في أخطاء مثل سؤاله السابق. ولأنه حاد المزاج ويكره من يُشعره بقلة معرفته في أي من المجالات كان يجب أن يشرح له معنى مؤشر التضخم بطريقة هادئة سلسة.

المستشار: عفوًا سيادة الرئيس؛ مؤشر التضخم لا يخبرنا عن الأسعار ولكن عن وتيرة زيادة الأسعار. الموضوع ببساطة؛ إن الباحثين يجمعون شهريًا أسعار السلع الاستهلاكية من الأسواق، ثم يصيغونها في معادلة رياضية تعبّر عن مستوى أسعار كافة السلع في صورة رقم واحد، فنقول مثلا إن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وصل في أكتوبر إلى 200.

الرئيس: إذن فقد كان الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في أكتوبر من العام الماضي حوالي 130؟

المستشار: بالضبط سيادتك؛ كان الرقم 133 وارتفع في أكتوبر الماضي إلى 200 أي زاد بنسبة 50% تقريبًا.

الرئيس: وما المزعج في ذلك؟، الأسعار دائمًا في زيادة!

المستشار: عفوًا سيادة الرئيس؛ ما يقصده أصدقاؤك المستثمرون هو إن وتيرة الزيادة في الأسعار أصبحت أسرع من ذي قبل؛ لقد زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بين سبتمبر من العام الماضي

وسبتمبر من العام الحالي بنسبة 30%، بينما كان الفارق بين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بين أكتوبر السنة الماضية وأكتوبر الأخير 50%. هذا ما يقصدونه بارتفاع معدل التضخم في أكتوبر، وهذا مؤشر اقتصادي سيء حقًا. والحكومة لديها أدوات تستطيع أن تخفضَ بها معدّل التضخم خلال الأشهر القادمة ربما لمستويات تقل عن نسبة 10%، وهذه معدلات معقولة يستطيع أن يعمل معها الاقتصاد بكفاءة أفضل.

شرد الرئيس قليلًا وهو مسترخٍ على مقعده الضخم عابثًا بصولجانه، ثم قال: ما الذي يزعج أصدقائيَ المستثمرين من ارتفاع معدل التضخم؟ هم أثرياء إلى درجةٍ تجعلهم لا يشعرون لا بالغلاء ولا بوتيرة ارتفاع الأسعار! (قال عبارته الأخيرة بلهجة ساخرة من إصرار المستشار على تدقيق تعبيراته الاقتصادية، فقد كان يكره الاقتصاديين بشدة).

المستشار: سيادتك؛ أغلب المستثمرين في بلادنا من النخبة المتعلّمة التي أسّست توكيلات استيراد من الخارج بعد استقلال البلاد، وبالطبع فإن التضخم يُؤثّر بالسلب على قدرة المواطنين على شراء منتجاتهم المستوردة. وإذا كان –سيادتك– تقصد المستثمرين من مُلّاك الأراضي فهم أيضًا يتضررون بشدة لأن نشاطهم كثيف الاستخدام للعمالة؛ وبالتالي فكلما ارتفع معدل التضخم تزداد المطالبات بزيادة الأجور.

نفخ الرئيس في ضجر: حسنًا؛ لا بد من إرضاء تلكم النخب المستثمرة فهم يدعمونني في الانتخابات. قلتَ إن الحكومة لديها حلول لمشكلة التضخم!

المستشار: بالطبع سيادتك؛ نستطيع أن نتحكمَ في التضخم من خلال "السياسات المالية"؛ أقصد الأمور المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب وخلافه، وكذلك عبر "السياسات النقدية" وهي كل ما يتعلق بأسعار الصرف والفائدة ومثل هذه الأمور.

الرئيس: حسنًا حسنًا؛ سأدعو إلى اجتماع عاجل مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي.

المستشار: ربما تحتاج سيادتك أيضا إلى دعوة وزير التخطيط.

كان الرئيس يكره هذا الوزير تحديدًا؛ فقد كان من أتباع الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"، الذي كان يسعى إلى حماية الطبقة المتوسطة لأنه يرى أن قدرتها الاستهلاكية هي التي تنقذ الاقتصاد من الركود. ولا يكترث الرئيس بكينزيّة وزير التخطيط، ولكن بالنسبة له فإن السياسات الشعبوية التي يدعو لها الوزير تثير ارتيابه في كونه شيوعيًا مُغرضًا يُثير مؤامرة يسارية للإطاحة بحكمه.

قال الرئيس في امتعاض: وما حاجتنا لهذا الثَرثار؟

المستشار: سيادتك؛ كل من السياسات المالية والنقدية لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد. صحيح أننا نحتاج لتعديلهما، ولكن في إطار رؤية شاملة تضمن انخفاض التضخم مع الحفاظ على اقتصاد صحيّ قادر على النمو.

استجاب الرئيس لنصيحة المستشار ودعا لاجتماع عاجل مع الوزراء الثلاثة. وقبْل الاجتماع بساعات سأل الوُشاةَ عما يدور في مكاتب هؤلاء الوزراء بشأن ذلك اللقاء المرتقب. فقال له الوُشاة إن محافظ البنك المركزي يرى أن سياسات الرئيس هي السبب في ارتفاع معدلات التضخم!. عضّ الجنرال على أسنانه من شدة الغيظ؛ فقد كان يكره هذا المحافظ أيضًا لأنه أتمّ تعليمه في الولايات المتحدة وكانت له خبرة غير قصيرة في مصارف "وول ستريت" جعلته يتعامل مع الرئيس بشيء من الندّية ويناقشه في أوامره وتوجيهاته بدعوى أنه الخبير في شئون الاقتصاد العالمي.

قرر الرئيس أن يواجه أناقة رجال "وول ستريت" بحُلته العسكرية المرصّعة بنياشين فخريّة لا صلة لها بأي حروب في الواقع. ودخل الاجتماع على ثلاثتهم، وخلفه مستشاره، في تجهّم شديد؛ كي يُوحي إليهم أن الأمر كله في قبضة يده!. لكنّ محافظ المركزي واجه الرئيس بثبات وقال له في بداية الاجتماع: بصراحة، السبب الرئيس في زيادة التضخم هو مبالغتنا في طباعة البنكنوت خلال الفترة الماضية بأوامر من معاليك.

الرئيس: أنا لم أصدر أيّ أوامر بهذا الشأن.

محافظ المركزي: هل تذكر -سيادتك- عندما اجتمعت بيَ في بداية العام لحاجتك إلى نفقات إضافية للإنفاق على احتفالات ذكرى تنصيبك على عرش البلاد؛ وقتها قلت لي حرفيًا: "أنت من يدير ماكينة طباعة النقود، تصرّف"!.

الرئيس: لنفترض أني قلت ذلك في لحظة غضب؛ ما علاقة هذا بالتضخم؟

محافظ المركزي: سيادتك؛ لقد طبعنا أوراق بنكنوت هذا العام بزيادة 40% تقريبًا بينما نما اقتصاد البلد كله بزيادة 1% فقط، لقد احتجنا هذه الزيادة في حجم النقود للإنفاق على أنشطة استهلاكية مثل نفقات حفل العرش. وعندما تكون هناك أموال أكثر في أيادي الناس فمن يشتري كيلو من اللحم مثلا سيشتري اثنين؛ وكلما زاد الطلب زادت الأسعار وهكذا.

هنا تدخل المستشار بالحديث إلى محافظ البنك المركزي: يمكنك أن ترفع أسعار الفائدة فيُقبل المواطنون على إيداع أموالهم في البنوك بحثا عن العائد المرتفع، وعندما تدخل السيولة في خزائن البنوك يقلّ الطلب ويقلّ معه التضخم.

المحافظ: وهل نسيت إن الفائدة ترتفع على القروض مثلما ترتفع على الودائع، المستثمرون لا يتحملون زيادة جديدة في تكاليف الإقراض.

كتم الجنرال انفعاله من عبارة المحافظ الأخيرة. هذا التحليل يعني ببساطة أنه لا مفر من أن تؤديَ الديكتاتورية إلى الإضرار بمصالح المستثمرين. لكن وزير المالية، وهو بيروقراطي عتيد مشهور بدهائه، قدّم حلًا لتلك المعضلة. تعاقب على حكم هذا البلد جنرالات عدة؛ وظل وزير المالية كما هو! يُطلّ على المواطنين منذ عقود طويلة بقامته القصيرة وجسده الممتلئ في بدلة زيتية من النوع الرخيص، مع خصلات باقية يحرص على فردها بعناية لتغطي رأسه الأصلع.

قال الوزير: يمكن –سيادتك– أن نقللَ من طباعة البنكنوت دون أن نقلّصَ من نفقات الاحتفال بالعرش. لديّ خطة إصلاحية سنخفض من خلالها الإنفاق على أجور العاملين في أجهزة الدولة وعلى دعم السلع الأساسية. ولن يتسببَ هذا التقشف في إغضاب أي من أصدقاء معاليك من قيادات الأجهزة الأمنية والسيادية؛ بل بالعكس: إن تقليل الأجور والدعم قد يقود بعض الحمقى إلى الاحتجاج على الأوضاع، وهو ما سيجعلنا نحتاج للإنفاق أكثر على التسليح والسجون والأعمال المخابراتية! ومهما زادت تلك النفقات فليست شيئًا مقارنة بالمصروفات التي سنقتطعها من الإنفاق الاجتماعي.

نظر الرئيس بقدر كبير من الرضا إلى وزير ماليته ثم قال بعد هنيهة من التفكير: خطة إصلاحية مُباركة!

لكن وزير التخطيط أفسد عليه هذه الأجواء حيث قال معقبًا: ولكن سيادتك؛ ذلك سيضرّ أيضًا بمصالح الاستثمار لأنه سيقلل من القيمة الحقيقية للأجور. نهض وزير التخطيط من مقعده وبدأ في شرح الأمر. لم ينسَ أبدًا ماضيه الأكاديمي، وهذا كان من أكثر مسببات كراهية الرئيس له؛ فالجنرال يحب الطاعة، ويَضيق بمن يقف أمامه موقِف المعلِّم!

أردف وزير التخطيط: سيادتك؛ الزيادة في البنكنوت كانت تذهب إلى العاملين في مجال المقاولات ممن حصلوا على مكاسب من احتفالات التنصيب على العرش، وهذه الفئة أرباحها كبيرة لكنها أقلية. لذا فهي قادرة على رفع معدلات التضخم من خلال ميلها إلى المضاربة واستهلاك السلع الترفيهية، لكنها لا تستطيع أن ترفع من النمو الاقتصادي. لهذا لدينا معدلات نمو منخفضة جدًا في الوقت الحالي لا تتجاوز 1% فقط.

من أجل تحقيق النمو نحتاج إلى زيادة الطلب الاستهلاكي من قاعدة كبيرة من المواطنين؛ أقصد "الطبقة الوسطى". وأغلبيّة هذه الطبقة تتركّز في فئات العاملين لدى الدولة، والتي يقترح وزير المالية تثبيت الزيادة في أجورهم. الأجور حاليًا تزيد بنسبة 20%، بينما الرقم

العام لأسعار المستهلكين يزيد بنسبة 50%. هذا يعني ببساطة أن الأجور الحقيقية تنخفض بنسبة 30% (50-20-30)! ما يقترحه وزير المالية هو تخفيض التضخم إلى 30% مع تثبيت للأجور. هذا سيُوصِلنا إلى نفس النتيجة وهو انخفاض الأجور الحقيقية بنسبة 30% (0-30-30)؛ وبالتالي سيظلّ الطلب تحت نفس الضغط. بل إن الأمور قد تسوء أكثر نظرًا لتخفيض الدعم على السلع الأساسية -التي لا توجد أسرة تستطيع الاستغناء عنها- وإذا ارتفعت أسعارها على المستهلك النهائي ستتجه الأُسرّ إلى تقليص إنفاقها الاستهلاكي على مجالات أخرى تستطيع أن تستغنيَ عنها. فمثلًا: إذا ارتفعت أسعار الخبز فهذا لن يقلل من مستويات طلب الأسر على الخبز ولكنهم سيقللون من الإنفاق على التعليم، وهذا بدوره سيقلل من حجم الطلب الاستهلاكي الذي يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

انتفض الرئيس من مقعده ناهضًا بعد أن ضجَّ من تنظيرات وزير التخطيط. وكانت هذه من المرات النادرة التي يرونَ فيها الرئيس يخرج عن شعوره ويطلق العنان لانفعاله: أنتم لا تفهمون شيئًا! أنا لا آخذ نفقات احتفالات التنصيب على العرش ولا النفقات العسكرية والأمنية في جيبي؛ هذه كلها أمور ضرورية للحفاظ على تماسك الدولة وإنقاذها من سيناريو الحرب الأهلية!

وقف الجميع احتراما للرئيس وساد الصمت برهة حتى استعاد الرئيس هدوءَه ثم جلس وأمرهم بالجلوس.

لم يجرؤ أحد على الكلام إلا وزير المالية الذي قال: سيادتك؛ نحن لا نحتاج لطلب الطبقة الوسطى!

هدأت ملامح الرئيس مجددًا ورمق وزير التخطيط في تحدٍّ؛ ثم أشار بصولجانه إلى وزير ماليته كي يستكمل حديثه فقال: سيادتك؛ من الممكن أن نعتمدَ في تحقيق النمو خلال الفترة المقبلة على أنشطة استهلاكية تخُصّ الطبقة الثريّة. لدينا طبقة كونت ثروات لا بأس بها خلال السنوات الماضية؛ فلنفتحْ لهم البلاد لكي ينشئوا منتجعات فاخرة وأنشطة ترفيهية وخلافه! وعندما يجد أصدقائك المستثمرين أن تلكَ الأنشطة تُدرّ أرباحًا طائلةً سينقلون جزءًا مهمًّا من استثماراتهم إليها. وهكذا تسير الأحوال حتى نعبر بالبلاد ذلك المأزق المالي ونستعيد نموًا متوازنًا.

أنهت كلمات وزير المالية الاجتماع؛ واقترح الرئيس أن تُعِدَّ الحكومة برنامجًا إصلاحيًّا يَعِد المواطنين بتحسن معدلات التضخم بعد تجرع دواء الإصلاح المرّ! بعد أن غادرَ كلٌّ من وزيري التخطيط ومحافظ المركزي غرفة الاجتماعات؛ اقترب وزير المالية من الرئيس وهمس له بخجل: سيادتك؛ لا تزال لدينا مشكلة صغيرة، قيمة العملة –

سيادتك– تنخفض منذ فترة، وهذا يرفع تكاليف الواردات ويزيد من التضخم بطبيعة الحال.

الرئيس: هذا الأمر خارج عن سيطرتنا؛ فالعملة بدأت في التراجع منذ أن انخفضت احتياطاتنا من النقد الأجنبي. وهذا أمر عائد لاعتماد اقتصادنا على تصدير الموز، وكما تعلم فإن أسعار الموز انخفضت بشدة منذ الأزمة المالية العالمية.

وزير المالية: صحيح –معاليك–؛ لكن أمامنا فرصة للاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، هذه الأموال السهلة لا تتطلب منّا غير تبني سياسات تقشفيّة مثل التي اتفقنا عليها في هذا الاجتماع.

راقت الفكرة للرئيس؛ لكنه كان لا يزال مترددًا قلِقاً فتساءل: وكيف يكون الحال إذا جاء موعد سداد الديون ولم تكن أوضاع العملة قد تحسنت؟

وزير المالية: الموضوع بسيط –سيادتك–؛ سنقترض مجددًا لسداد القروض القديمة! سوق الديون العالمي يعجّ بأصدقائنا المستثمرين الذين سيبتَهجون كثيرًا لتبني بلادنا سياسة التوسع في الاستدانة فهي تعني لهم الكثير والكثير من الأرباح؛ وسيدعمون –سيادتك– في المجتمع الدولي عبر نفوذهم الواسع.

أعجب الرئيس كثيرًا بعقلية وزير ماليته وقال إنه يفوضه في الاتفاق مع المؤسسات التمويلية للحصول على القروض. ولكن فات الجنرال

أن مثل هذه السياسات هي التي أوقعت بلدانًا كثيرةً من قبلُ في دائرة الإفلاس، وأسقطت العديد من النظم السلطوية.

قبل أن يخرج وزير المالية من غرفة الاجتماعات قال له الرئيس ملوّحًا بصولجانه: استعد لتولّي مسئوليات أكبر تليق بعقليتك الفذّة؛ ستكون رئيسًا للحكومة!

نستطيع أن نعتبر هذه القصة "الخيالية" بمثابة تقديم موجز ومبسّط عن الجدل الدائر في أوساط الاقتصاديين حول ظاهرة التضخم؛ من حيث تفسيرها وطرق علاجها. وإذا أردنا أن نكثّف حديثنا بشكل أكبر، فمن الممكن تلخيص الجدل السابق في النقاط التالية:

**1**- ظاهرة التضخم تحدث بدافعين رئيسَين:

**الأول**؛ ارتفاع طلب المستهلكين على سلع ما بنسبة أكبر من المعروض منها.

**والثاني**؛ ارتفاع تكاليف الإنتاج.

**2**- التضخم ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد ولكن ارتفاعه بقوة (عادة فوق نسبة 10%)؛ يكون مضرًا للنمو الاقتصادي.

**3**- صنّاع القرار يستهدفون كبح التضخم عن طريق أدوات السياسة المالية والنقدية.

لا شك أن تفسير ظاهرة التضخم وطرق علاجها أمر يحتاج لفصول طويلة من الشرح والتفصيل، خاصة وأن الاقتصاديين منقسمين حول سبل التعاطي مع هذه الظاهرة بين مدرسة "النقديين" التي تستند للاقتصادي "ملتون فريدمان" وتميل للتركيز على السياسات النقدية كمدخل أساسي لفهم التضخم، و"الهيكليين" الذين يركزون على حركة الطلب الاستهلاكي وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وفي فصول الكتاب التالية سننزل من سماء التنظير إلى أرض الواقع المصري، محاولين تفسير التضخم في مصر خلال العقود التي تلت نشأة دولة يوليو 1952 إلى وقتنا المعاصر. وسنبحث أيضًا كيف حاولت الدولة أن تخففَ من عبء التضخم على المواطنين والى أي مدى كانت تلك الجهود كافية للحد من سقوطهم تحت خط الفقر.

## انهيار المشروع الناصري كأحد مسببات التضخم

متابعو حلقات مسلسل "رأفت الهجّان"؛ الذي يروي قصة عميل للمخابرات المصرية تم زرعه في إسرائيل خلال العقود الأولى لنشأتها، يتذكرون جيدًا المشاهد التي كان رأفت يلتقي فيها سرًا ضباطَ المخابرات المصريين، وكيف كان الضباط يحاولون بكل جهدهم ترسيخ الهُوية المصرية في وجدانه في وقت كان يحمل فيه لقبًا لعائلة يهودية تعد من أكبر الداعمين للكيان الصهيوني. أحد الوسائل التي استخدمها ضباط المخابرات في إقناع رأفت بأن مصر تتقدم تحت

حكم الرئيس جمال عبد الناصر، الذي أسس جهاز المخابرات في مصر؛ كانت إهدائه سيارة نصر 1300 من أول دفعة من إنتاج المصنع الجديد، كمكافأة تنتظره بعد أن ينهيَ مهمته ويعود سالمِا لأرض الوطن.




لم يكن صانعو المسلسل يبالغون في تركيزهم على السيارة نصر 1300 كأحد أدوات الدعاية الناصرية في ذلك الوقت، فالحق إن حلم تصنيع السيارة المصرية كان جزءًا من مشروع كبير تقوده السلطة في ذلك الوقت لتعميق الصناعة المحلية والخروج من أسر التبعية للغرب والاعتماد عليها كمصدر رئيس لمنتجات الحياة المدنية الحديثة، أو ما يعرف بسياسة "إحلال الواردات".

الاتجاه إلى "إحلال الواردات" كان شائعًا في معظم البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وقد ارتبط بمعركة كل بلد مع الاستعمار العسكري الأوروبي، ففي مصر بدأ الصراع للفِكاك من الهيمنة الاقتصادية الأوروبية بشكل واضح منذ إعلان تأميم قناة السويس واستقلالها عن الإدارة البريطانية من جانب واحد، والذي دفع إنجلترا وفرنسا بمساندة إسرائيل؛ لشنّ حرب على مصر عام 1956، كما هو معلوم. وكان الانتصار المصري في تلك الحرب فرصة للمُضيّ قُدمًا في عملية استيلاء واسعة من السلطة على العديد من المنشآت الاستثمارية الأجنبية فيما يعرف بسياسة "تمصير" الاقتصاد.

عكَفت البلاد بعد ذلك على وضع خطة مُحكمة لتعميق الصناعة بهدف تحقيق "إحلال الواردات"، ولكن بحلول الستينيات لم تحقق تلك الخطة أهدافها؛ وهو ما دفع السلطة لتأميم صناعات القطاع الخاص المحلية الكبرى بدعوى إن وجودها تحت سيطرة الدولة سيُمكّنها بشكل أكبر من تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

وكانت النصر للسيارات جزءًا مهمًا من هذه الدراما، وليس ذلك أمرًا مستغربًا فالسيارات وقتها كانت من أكثر السلع المرتبطة بالمدنية الحديثة عالية التكلفة، وكلّما تم الاعتماد على تصنيعها محليًا فذلك يعني تعزيز قوة مصر في معاملاتها التجارية مع الغرب. كما ترتبط صناعة السيارات بالعديد من الصناعات المكمِّلة، وكلما تم توطين

هذه الصناعات المكملة في مصر كلما تَعزّز النشاط الصناعي في البلاد وزادت بالتالي فرص العمل. لذا كان من الطبيعي أن تكونَ السيارة المصنعة محليًا جزءًا مهمًّا من الدعاية السياسية للعديد من الأنظمة التي تزهو فيها رُوح الاستقلال القومي؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك قصة الزعيم الألماني أدولف هتلر مع السيارة "فولكس".

لم يستقرّ رأفت الهجّان أبدًا في مصر، أو هكذا يخبرنا المسلسل؛ لذا يمكن أن نخمّنَ أنه لم يقد سيارته النصر 1300 ولا مرة في حياته، وربما لو كان قد عاد لأصابه قدْر كبير من الإحباط لما انتهى إليه مشروع التصنيع.

تأسست النصر للسيارات عام 1960، وكانت بمثابة مجمع ضخم تم إنشاؤه كمركز لصناعة السيارات على مساحة 36 ألف متر مربع في وادي حوف بضاحية حلوان[1]. مرّت الشركة بعدها بتطورات عديدة تعكس بوضوح ما جرى لاقتصاد هذا البلد خلال حقبة التاريخ الحديث. فقد بدأت تعاني من نقص التمويل منذ هزيمة 1967، ومع الانفتاح الاقتصادي حاولت أن تجتذبَ المستثمرين لمشاركتها في أعمالها ودعم الشركة. ومع دخول الماركات العالمية في

1 Randa Hamza -Shadwa Zaher Competitiveness Targeting: Automotive Industry in Egypt, page 3, Cambridge business and economic conference - 2012

السوق المصري كانت النصر في حقبة الثمانينيات لاعبًا رئيسًا في نشاط تجميع السيارات، واشتهرت في أوساط المستهلكين بتجميع السيارة فيات 128 الإيطالية الطراز، لكن تلك السيارة الشعبية واجهت منافسة شرسة من السيارات الكورية واليابانية التي توسعت في السوق المصري خلال التسعينيات[2]. ومع تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي، تحت رعاية صندوق النقد والبنك الدوليَين؛ بدأت الشركة تدخل في نفق مظلم. يصف أحد العاملين بالشركة ما آلت إليه بقوله: "في التسعينيات، بدأت عملية خصخصة الشركات بعد أن غابت الرؤية الاستراتيجية لتطوير الشركة وغرقت في فوائد الديون البنكية. ونُقِلت ملكيتها إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وتم تخفيض أصولها الثابتة بحوالي 7 ملايين جنيه، هي قيمة المباني والإنشاءات، وأجبرت الشركة نحو 2500 عامل على الخروج ضمن سياسة المعاش المبكر"[3].

لم تكن النصر للسيارات هي المصنع المحلي الوحيد، فقد سعت الدولة لفترة طويلة إلى دعم صناعات السيارات عبر تقديم إعفاءات جمركية لمدخلات الإنتاج التي يستوردها نشاط تجميع السيارات

2 أيمن صبري، "فيات 128": حكاية سيارة عشقها المصريون؛ هل تعود من جديد؟!، مصراوي. 24 أكتوبر 2017، https://goo.gl/DmidDs

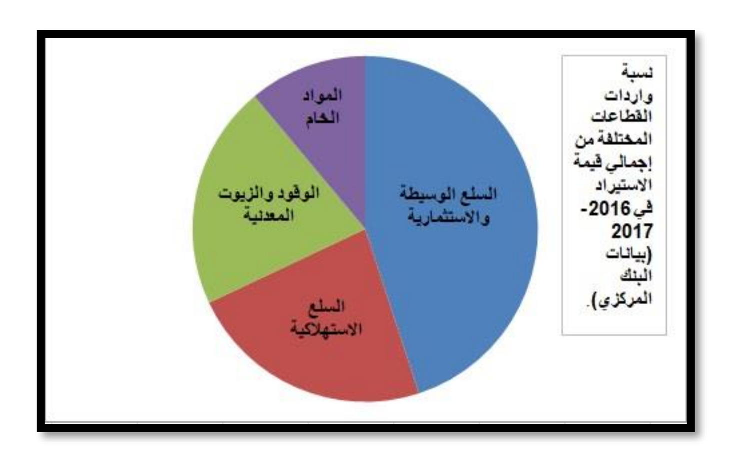
3 ميلاد حنا، النصر للسيارات: حلم ناصر الذي انتهى بكابوس الخصخصة، المصري اليوم، 27 أبريل 2013، https://goo.gl/RDwLBE

المحلي. ثم اتجهت في مطلع القرن الجديد لتخفيف الرسوم الجمركية على استيراد السيارات؛ ضمن سياسة اتبعتها البلاد آنذاك للانفتاح بشكل أكبر على التجارة الدولية. ومع كل هذه السنوات من الحماية والدعم لا تزال صناعة السيارات المحلية تعتمد بشكل كبير على استيراد مكونات الإنتاج من الخارج. وهو ما يجعل تلك الصناعات في وضع هشّ في أوقات انخفاض قيمة العملة المحلية؛ فذلك يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثَمَّ ارتفاع السعر على مستهلك النهائي مما يؤثر سلبًا على القدرة التسويقية لتلكم السيارات في السوق المحلي.

وتجسّد صناعة السيارات أحد الأوجه المعبّرة عن فشل سياسة إحلال الواردات في مصر سواءً بصورتها المباشرة؛ عبر تدخل الدولة في التصنيع، أو عبر مساندة غير مباشرة للصناعات الخاصة من خلال السياسات التجارية. ويُعد فشل المشروع الناصري أحد أبرز أسباب التضخم في مصر في رأي العديد من الاقتصاديين.

"فيما يتعلق بالواردات من السلع الوسيطة فمن الملاحظ اتجاه قيمة هذه الواردات نحو التزايد بشكل مستمر منذ بداية الستينيات، باستثناء بعض السنوات التي ضعُفت فيها قدرة الاقتصاد المصري على الاستيراد". هكذا يصف لنا الاقتصادي "رمزي زكي" جذور مشكلة الواردات المصرية في سياق حديثه عن الضغوط التضخمية

التي يتسبب فيها ارتفاع تكلفة الإنتاج[4]. فعلى عكس الاعتقاد الشائع بأن الجزء الأكبر من فاتورة الاستيراد في مصر يرتبط بواردات ترفيهية، وعادةً يتم الاستشهاد على صوابية هذه المقولات المغلوطة بواردات أغذية الطبقة الراقية؛ فإن هيكل الواردات المصري يعتمد بشكل أساسي على مدخلات الإنتاج أو الآلات والمعدات المعروفة باسم "السلع الاستثمارية".




## مشكلة مستلزمات الإنتاج عابرة للعصور:

4 رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الباب الثالث، المبحث الأول، ص 276، الهيئة العامة للكتاب، 1980

لا يستحق ناصر اللوم على ذلك، فقد بدأ مشروعًا لتحديث الحياة في مصر اضطره إلى الترويج بقوة لنمط الحياة الحديث الذي تمتلك فيه كل أسرة سيارة خاصة وتلفزيون وغيرها من السلع المعاصِرة. لكن تعرُّض هذا المشروع للانقطاع في السبعينيات جعل السوق في طلب مستمر على هذا النمط من الحياة الحديثة؛ بينما لا يزال قطاعنا الصناعي عالقًا في مرحلة استيراد المكونات من الخارج وتجميعها محليًا! يقول "زكي" في هذا السياق إن "هذا الخلل يعود في اعتقادنا إلى طبيعة استراتيجية التصنيع التي سارت عليها جهود التنمية الصناعية في العقدين الماضيَين، حيث أقيمت كثير من المشروعات على أساس الاستعاضة بمنتجاتها النهائية عن الواردات المماثلة، غير أن نتاج هذه المشروعات يعتمد في جزء كبير منه على مستلزمات سلعية مستوردة من الخارج. ومن هنا أصبح الإنتاج مهددًا بالتوقف والخسارة كلما ارتفعت الأسعار العالمية للواردات الوسيطة وعجزت الدولة عن تدبير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد. وبدلًا من أن تكون هذه الصناعات بديلًا للواردات أصبح الإثنين متكاملَين وليسا متنافسَين؛ بحيث تتطلب الزيادة في الإنتاج زيادة في الاستيراد دون أن يصحب ذلك زيادة في التصدير".

وكما أوضحنا في الفقرات السابقة فإن هذا الخلل في هيكل الواردات ينعكس على التضخم في صورتين:

**الأولى**: عن طريق استيراد التضخم من الخارج، بمعنى أن الأزمات التضخمية في الأسواق المصنِّعة للسلع التي نعتمد على استيرادها؛ تنتقل عدواها إلينا.

**الثانية**: ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية كلّما قلّت قيمة الجنيه أمام عملات البلدان التي نستورد منها؛ ومن ثَمَّ زيادة أسعار السلع المصنعة محليًا باستخدام مكونات مستوردة.

قاومت مصر كثيرًا الضغوط الدولية لتحرير سعر الصرف؛ تجنبًا لحدوث أزمات تضخمية ناتجة عن ارتفاع تكاليف المنتجات المستوردة من الخارج. ومع بدء مصر في مسار جاد للدخول في اقتصاد السوق الحر منذ التسعينيات، كان اقتصاديين مثل "جودة عبد الخالق" يحذّرون من إن تلك السياسات التحررية ستخلق تضخمًا مزمنًا ما لم تصاحبها سياسات أخرى تقلل من تكلفة الإنتاج المحلي. يقول "عبد الخالق": "منذ تخفيض سعر صرف الجنيه عام 1991 في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي تم ربط الجنيه المصري بالدولار؛ فارتفعت قيمته بشكل كبير... وقد أسهم التخفيض الاسمي في قيمة الجنيه في زيادة تكاليف الإنتاج وبشكل محسوس في بعض القطاعات نظرًا لارتفاع نسبة المكونات الوسيطة المستوردة في المنتجات المحلية. وفي ظل هذه الخصائص الهيكلية فمن المؤكد أن يكون لتخفيض قيمة العملة آثارًا مهمة في دفع التكاليف وخاصة في الأجل القصير. وما لم يُدعم تخفيض سعر

الصرف بإجراءات أخرى لتخفيض التكلفة أو زيادة الإنتاجية فإن ذلك ينعكس سلبًا على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في كل من الأسواق الأجنبية وفي الأسواق المحلية أيضًا"[5].

نستطيع أن نفهم من حديث عبد الخالق كيف يتسبب اعتماد المنتج المحلي على مكونات مستوردة في ارتفاع التضخم في السوق المحلي وقت انخفاض العملة، لكن ما الذي يقصده عند الإشارة إلى تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الأجنبية؟ ترتبط هذه القضية بجدلية كبيرة بين الاقتصاديين حول سياسات التعويم وآثارها الإيجابية والسلبية على الصادرات، وتقع قضية التضخم في قلب هذا الجدل.

العلاقة البسيطة المباشرة بين التعويم ودعم الصادرات هو أن تخفيض الجنيه أمام عملات الأسواق التي تصدر إليها مصر، مثل الدولار واليورو، يعني تخفيض سعر المنتج المصري في تلك الأسواق.

لذا لا تندهش عزيزي القارئ إذا سمعت أن البنوك المركزية تلجأ لتخفيض قيمة العملة المحلية بهدف دعم الاقتصاد على المدى الطويل. فهي تتحمل الآثار قصيرة الأجل لارتفاع التضخم في السوق المحلي بعد تخفيض العملة على أمل أن يساهم تراجع العملة في تقليل أسعار المنتجات المحلية المصدرة في الخارج، ومن ثم يعطيها

5 جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيّف في مصر إصلاح أم إهدار للتصنيع، الفصل الثالث، ص 147، و154، المجلس الأعلى للثقافة، 2004

ذلك فرصة أكبر للمنافسة في الأسواق الدولية، وستجلب الصادرات العملة الصعبة، مما قد يدعم العملة المحلية أيضا على المدى البعيد بل ويرفع قيمتها مجددًا أمام عملات البلاد.

لكن في الحالة المصرية، حيث توقفت صناعاتنا المحلية عند مرحلة التجميع، فإن المنتجات المصدرة لا تتمتع بقدر عال من التنافسية بعد تخفيض الجنيه لأن نسبة كبيرة من مكونات إنتاجها مستوردة من الخارج. ولذا قاوم اقتصاديون مثل "سمير رضوان" دعاوى تعويم الجنيه في فترة ما بعد ثورة يناير واعتبروها غير مجدية للتصدير، حيث يقول "رضوان" في حوار صحافي عام 2013 ردًا على سؤال حول دور التعويم في دعم الصادرات: "هذا يصلح في سويسرا مثلًا أو الصين، لأن لديهما قدرة إنتاجية وتصديرية كبيرة. وهذا لا يتوافر لنا حيث إننا نستورد 60% من احتياجاتنا، وحتى صادراتنا 40% من مكوناتها مستوردة. والنتيجة إن تعويم الجنيه يزيد فاتورة الواردات والتضخم وضحاياه الحقيقيون هم الفقراء ومحدودي الدخل"[6].

وقد أثبتت بالفعل تجربة محافظ البنك المركزي السابق "هشام رامز" في التخفيض التدريجي للجنيه صحة وجهة نظر رضوان، حيث تراجعت قيمة الصادرات من 26 مليار دولار إلى 22.2 مليارًا بين

6 محمد حسين أبو الحسن، حوار صحفي مع سمير رضوان، بوابة الأهرام، 12 مايو 2013، https://goo.gl/9YHpLi

2013-14 و2014-15. وإن كانت تجربة التعويم الصادم للمحافظ التالي، طارق عامر، في نوفمبر 2016 تعكس ارتفاعًا نسبيًا في قيمة الصادرات، ولكن الصادرات ارتفعت خلال العام المالي الذي حدث فيه التعويم، 2016-2017 بنحو 16 في المائة فقط في مقابل فقدان العملة المحلية لأكثر من نصف قيمتها. ولا نزال في انتظار رؤية بيانات أحدث عن حركة التجارة بعد التعويم ربما تعكس تقدمًا أكبر للصادرات. الشيء المؤكد حتى الآن هو التأثير السلبي للتعويم والمتمثل في ارتفاع تكاليف الواردات، والذي ساهم في صعود معدلات التضخم مطلع 2017 إلى أعلى مستوياتها منذ الثمانينيات.

**الغذاء والطاقة: التضخم الذي يصعب تجنبه**

مستلزمات الصناعة لم تكن المعضلة الوحيدة المرتبطة بتأثير نشاط الاستيراد على التضخم، فلدينا اعتماد قويّ أيضًا على استيراد المواد الخام الداخلة في حياتنا اليومية، وأعني هنا الوقود والخبز.

في واحدة من الخطابات الشهيرة لناصر؛ كان يتحدث عن المعونة الغذائية الأمريكية لمصر وكيف يمكن الاستغناء عنها إذا ما استُخدِمت كوسيلة لتقويض الإرادة السياسية في البلاد حيث قال: "بيدونا "معونة" بحوالي 50 مليون جنيه في السنة. أحنا ميزانيتنا في السنة 1100 مليون جنيه، بنصرف على الخطة حوالي 400 مليون

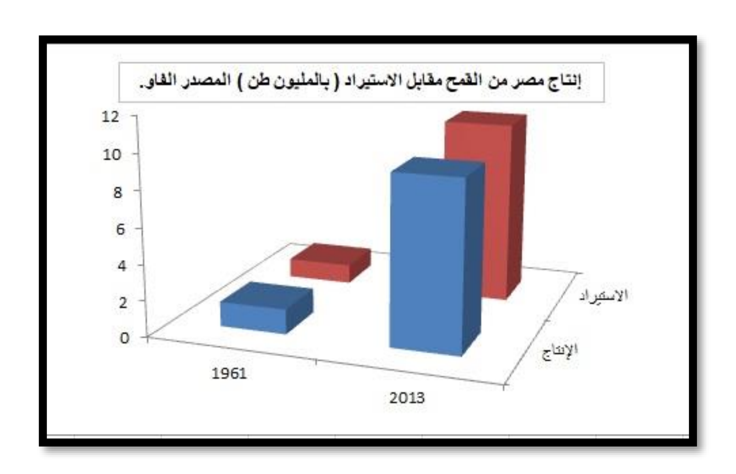
جنيه أو 500 مليون جنيه، إذا دعا الأمر أننا بنوفر الـ50 مليون جنيه؛ بنوفرها على الجزمة"[7].

لكن مشكلة عدم توفر التمويل الكافي لتغطية واردات الأغذية الأساسية لمصر ظلت تتفاقم خلال العقود التالية مع زيادة السكان من جهة وعدم توسّع البلاد بدرجة كافية في الإنتاج الزراعي. ففي حقبة الانفتاح الاقتصادي أصبحت مصر من أكبر المستفيدين العالميين من المعونة الأمريكية، والتي وصلت قيمتها إلى 18 مليار دولار عام 1975 وكان ربعها تقريبًا مخصص للغذاء. وهذا الإقبال القوي على المعونة يعكس الحاجة المتنامية لاستيراد الأغذية من الخارج، خاصة القمح الذي تضاعفت وارداته من متوسط 2 مليون طن في السنة خلال الستينيات إلى 4 ملايين طن عام1977 [8]، واقترب خلال السنوات الأخيرة من 10 ملايين طن.

---

7 خطاب للرئيس جمال عبد الناصر مسجل على موقع يوتيوب https://goo.gl/BrUsiS

8 The Language of Food - Jean-Jacques Dethier - Kathy Funk MERIP, 2016, https://goo.gl/6g1HvY




ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى التضخم؟ لا يقتصر التأثير الكبير لاستيراد الغذاء على التضخم فقط في حالات ارتفاع الأسعار العالمية أو انخفاض العملة المحلية، ولكن أيضًا طريقة إدارة السوق في مصر؛ التي تغيب عنها الكثير من آليات حماية المستهلك ولا تُتاح فيها معلومات كثيرة عن مستويات الأسعار، مما يُفاقم من تأثير الأزمات التضخمية.

حاولت أحد الدراسات أن ترصدَ مسار التضخم بمصر خلال الفترة من 2000 إلى 2011. وهي فترة حرجة للغاية على مستوى الاقتصاد العالمي؛ إذ شهدت معدلات نمو مرتفعة في بداية هذا العقد شجعت بالطبع على زيادة الأسعار العالمية ثم تراجع النمو

بحدة بسبب الأزمة المالية في 2008 [9]. خلَصت الدراسة إلى أن "الأسعار المحلية تتأثر بزيادات أسعار الغذاء العالمي، ولكن يبدو إنها بشكل ما معزولة عن تأثير انخفاضات الأسعار العالمية"، وهذا يعني أن السوق المحلي يستجيب لارتفاع الأسعار العالمي ولا يقدم نفس الاستجابة وقت هبوط الأسعار في الأسواق العالمية. وتُرجع الدراسة هذه الظاهرة إلى "جمود الأسواق وضعف مؤسسات السوق ونقص المنافسة وعدم فعالية حماية المستهلك". صدرت هذه الدراسة عن البنك الدولي عام 2008؛ وتزامنت مع حكم قضائي مهم ضد منتجي الأسمنت في مصر أثبت قيامهم بممارسات احتكارية، وقد كانت تلك واحدة من أهم الملفات التي حرّكها جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية التابع لوزارة التجارة والصناعة[10].

يعتقد البعض أن الجهاز لم يقم بدورٍ كافٍ لمواجهة الاحتكار، ولكن في ظل صعوبة إثبات الاتفاقات الاحتكارية فالجهاز لا يحاسب المنتجين على استحواذهم على نسبة غالبة في السوق، ولكن

---

9 Sherine Al-Shawarby - Hoda Selim ,2012. Are International Food Price Spikes the Source of Egypt's High Inflation? - world bank.

10 ناجي عبد العزيز، أحمد شلبي، ويسري الهواري، القضاء يدين 20 شركة أسمنت بتهمة "الاحتكار".. ويغرمها 200 مليون جنيه، المصري اليوم، 26 أغسطس 2008، https://is.gd/XmkXDR

يحاسبهم على تنسيق ممارسات لاستغلال حصتهم في السوق بهدف توجيه الأسعار، وهو أمر يصعب أثباته. لذا تظل ممارسات الاحتكار في مصر وحجمها الحقيقي وبالتالي تأثيرها على التضخم أمرًا مثيرًا للجدل ويتفاوت الخبراء في تقدير مدى أهميته.

**وماذا عن التعويم؟**

لعلك تلاحظ عزيزي القارئ أننا نكرر الحديث عن ضعف العملة المحلية كأحد المشكلات التي تُفاقم من تأثير الخلل الواقع في هيكل الواردات على التضخم، وبالطبع كلنا نذكر ما جرى للجنيه في نوفمبر 2016 وكيف انخفضت قيمته أمام الدولار إلى النصف في غضون أسابيع، والذين في منتصف العمر عايشوا من قبل هذه التجربة المريرة للمرة الأولى في 2003. فهل انخفاض الجنيه كان ظاهرة متكررة في تاريخنا الحديث؟

تتبعت إحدى الدراسات مسار الجنيه المصري خلال العقود الأخيرة وانتهت إلى أن عملتنا المحلية تدور في فلك أزمة تتكرر مرة كل عشر سنوات تقريبًا. في كل عقد يزيد الفارق بين قيمة العملة في السوق الرسمي وفي السوق الموازية، وكلما اتسعت تلك الفجوة يقول الخبراء إن الجنيه مقدّر بأكبر من قيمته الحقيقية، وتبدأ تلك المقولات في فرض ضغوط على صانع القرار في مصر لترك العملة للانخفاض، أو بلغة الخبراء الهبوط إلى قيمتها الحقيقية أمام الدولار. لكن الدولة

تستنزف كل أرصدتها الممكنة لحماية العملة المحليّة تجنبًا للغضب الشعبي الذي سينتُج عن التضخم المتوقع من انخفاض قيمة الجنيه، إلى أن يصبحَ العجز في موازيننا الخارجية غير قابل للاستدامة فتسمح السلطة بترك الجنيه للسقوط[11]. وتقدّر الدراسة أن الجنيه في الوقت الحالي يشتري ما قيمته 2% فقط مما كان الجنيه يستطيع شراءه في عام 1979 ويستطيع أن يستبدل بـ 4% فقط من العملة الأمريكية التي كان يمكن شرائها في عام 1983.

هذا التاريخ التراجيدي لعملتنا المحلية، المرتبط بذكريات سيئة للأجيال السابقة عن الأسعار والغلاء، يفرض تساؤلًا ملحًّا حول أسباب تكرار تلك الأزمات، ما هو العيب الكامن في اقتصادنا لكي تصبح عملتنا المحلية هشّة بهذا الشكل؟ ربما يصعُب الوصول إلى إجابة قاطعة لهذا السؤال فهو من القضايا التي تُثير خلافات كبرى بين الاقتصاديين، ولكن من الممكن أن نطرحَ أبرز التفسيرات التي تم التوصل إليها في هذا الشأن.

كما هو معروف فقد كان الاقتصاد المصري لا يخضع لآليات السوق الحرّ خلال الحقبة الناصرية، وكانت النتيجة الطبيعية للتحكم في سعر الصرف وعدم تركه لقوى العرض والطلب هو ظهور سوق

---

THE GREAT REFLATION- ,2017. eltone financialB 11 .annual report

سوداء للعملة. وكلّما كان الاقتصاد المصري يزداد ضعفًا، خاصة بعد الأزمات المتتالية التي واجهته منذ حرب 1967؛ كلما كان سعر العملة الصعبة في السوق يتجه إلى الارتفاع، وهو ما كان يُفاقم من المشكلة. في السبعينيات أصبح سوق الخليج من أكبر المجالات المتاحة أمام المصريين للعمل وكسب العيش، ومع اتساع الفجوة بين سعر العملة الرسمي والموازي كان الكثير من المصريين يفضلون تحويل أجورهم بالعملة الصعبة بطريقة غير رسمية لكي يستبدلوها بجنيهات أكثر.

تزايدت الضغوط على الجنيه مع حلول آجال الديون الخارجية في السبعينيات "حيث جاءت آجال استحقاق الكثير من القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل التي كانت مصر قد عقدتها في حقبة الستينيات، فضلًا عن استخدام القروض قصيرة الأجل التي عقدت بعد حرب 1967... المبالغ التي خصّصتها مصر لخدمة ديونها الخارجة بدأت تتزايد على نحو سريع وتستنزف نسبًا كبيرةً من حصيلة الصادرات، ما بالنا إذا علمنا أن هذه النسبة قد وصلت إلى ما يزيد عن ربع حصيلة الصادرات عام 1970"[12].

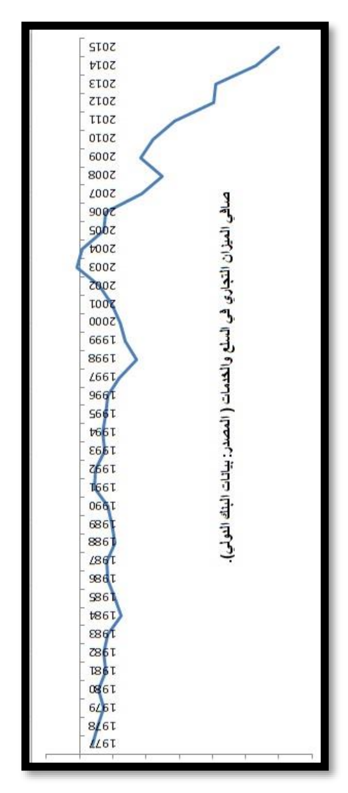
[12] رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، مرجع سبق ذكره. الباب الرابع، المبحث الثاني، ص 393 و394.

وبين ضغوط صندوق النقد الدولي ورغبة الدولة في اجتذاب مدخرات المصريين في الخارج بدأت الدولة في عرض سعر ثالث للدولار بين السعرين الرسمي والموازي وهو ما أطلقت عليه "السعر التشجيعي". بمعنى أن الدولة ظلّت محافظة على السعر الرسمي للدولار فيما يتعلق بتعاملات الحكومة لكي تحافظ على مستوى أسعار السلع الأساسية والخدمات العامة؛ بينما تسمح للعاملين في الخارج ببيع العملة الصعبة بسعر أعلى في السوق الرسمية لكي تجتذب مدخراتهم. وتوسعت الدولة بالتدريج في معاملات "السعر التشجيعي" لتشمل بعض المعاملات الاستثمارية أيضًا.

ويعتبر "جودة عبد الخالق" إن سياسة سعر الصرف "منذ منتصف الثمانينيات وحتى أكتوبر 1991 يمكن وصفها بأنها سلسلة من المحاولات الفاشلة المتكررة للوصول إلى سعر موحد للصرف". ومع دخول مصر في نظام الاقتصاد الحر بشكل أكثر جدية في بداية التسعينيات تم توحيد سعر الصرف في عام 1991، مع تخفيض قيمة العملة أيضًا. ومنذ ذلك الوقت شهد السعر الرسمي الموحد موجتين آخرتين من التعويم أشرنا لهما مسبقا في 2003 و2016.

قصة الجنيه على مدار العقود الأربعة الأخيرة وما فيها من دراما الهبوط المتكرر تعكس استمرار فجوة التمويل الأجنبي في التفاقم، وكذا عجز الاقتصاد المصري عن جذب إيرادات دولارية تغطي احتياجاته الأساسية. فلم تكن تحويلات المصريين في الخارج ولا

إيرادات قناة السويس أو السياحة كافية لضمان تدفّق مستقر من العملة الصعبة يغطي احتياجات بلد تصنف كأكبر مستورد في العالم للقمح. كان الحل الأمثل لتلك الأزمة هو الوصول لمصاف البلدان الأوائل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما عجزت البلاد عن تحقيقه، لماذا عجزنا عن تحقيق ذلك؟ لعل هذا السؤال يُحيلنا إلى عنواننا الأول في هذا الفصل عن "فشل تجربة إحلال الواردات".



**كيف تدبّر فاتورة عشاء مع رفيقتك الحسناء؟**

اليوم عطلة نهاية الأسبوع؛ سنتخيل سويًّا رجلًا رتّب دعوة رومانسية للعشاء مع خطيبته في مطعم فرنسيّ الطراز كي يُذلّل بعض التوترات التي شابت علاقتهما في الفترة الأخيرة. كان الرجل يعدّ على نفسِه أنفاسه؛ فهو يترقب هذا العشاء منذ فترة، ويحاول قدر جهده أن يجعله رائعًا وممتعًا كي يصفوَ مزاج رفيقته الحسناء وتسامحه على ما مضى. دلَفا إلى المطعم بملابس السهرة، وعلى طريقة المطاعم الفرنسية، لاحظ أن قائمة الأسعار مكتوبة على لوحة معلقة عند باب الدخول، ودون أن يلفتَ انتباه رفيقته لمح سعر الطبق الذي كان ينتوي أن يطلبه؛ وكانت مفاجأة سيئة للغاية.

بينما يخطوان خطواتهما الأولى في قاعة المطعم؛ أرشدهما النادل إلى مائدتهما وسحب لهما مقعدَين بأدب جمّ، أخذ صاحبنا يحسب في مخيلته التكلفة الإجمالية للعشاء، فوجد إنها تساوي ألف جنيه بينما كان كل ما في جيبه خمسمئة جنيه هو المتبقي من أجره الشهري. وضعت الحسناء حقيبتها الفضية اللون على طرف المائدة ونزعت قُفّازها الحريريّ وهي تتحدث بإعجاب عن الطابع الباريسيّ للمطعم، وكيف أنه واقع في وسط البلد بينما لم يلاحظانه من قبل؛ بينما كان يفكر هو في إلغاء العشاء تمامًا! حذّره صوته الباطني من هذه الفكرة؛ فهذا الموقف قد يُحرج خطيبته ويُفسد عليهما السهرة

مما يزيد الطين بَلّة. وبينما هو غارق في حيرته راودته فكرة أخرى: لماذا لا أستلف فارق الثمن بكارت الائتمان؟

مثل هذه المواقف التي نتعرض لها في حياتنا الشخصية تواجه الحكومات أيضًا. فالحكومة تعقد اجتماعات في شتاء كل عام لكي تحسب تكلفة المصروفات العامة في السنة الجديدة (نحن نتحدث هنا عن السنة المالية فالحكومة لا تحسب حساباتها على أساس السنة الميلادية. والسنة المالية تبدأ في الصيف في شهر يوليو، وهي اثنتا عشرة شهرًا مثل السنة الميلادية؛ لذا تنتهي في الثلاثين من يونيو من العام التالي).

وتضع الحكومة توقعاتها لعدد المدارس التي ستحتاج لبنائها في السنة الجديدة وحجم ما ستنفقه عليها، وكذلك المستشفيات. هذا ما يُسمونه بلغة الموازنة العامة "الاستثمارات العامة". كذلك تتوقع تكلفة مصروفات المكاتب والدواوين الحكومية وما تحتاجه من أوراق ومكاتب وسيارات وما إليها وتُدعى "السلع والخدمات". وكذا تحسب تكلفة أجور ستة ملايين موظف يعملون لدى الدولة وهذه تظهر في الموازنة تحت اسم "ميزانية الأجور وتعويضات العاملين". وأخيرًا تكلفة فوائد الديون التي تقترضها الحكومة ويُسمونّها "الفوائد". وهناك أيضًا حساب مفتوح لأي نفقات لا تندرج تحت المجالات السابقة يُطلقون عليه "نفقات أخرى". بعد أن تصل الحكومة إلى تقدير لإجمالي المصروفات التي ستخرج خلال العام

القادم من خزانة الدولة، أو ما يُسمى بـ "الخزانة العامة"، تجد نفسها في نفس موقف الرجل الذي دعا خطيبته إلى المطعم الفرنسي. أي أن الحكومة ملتزمة بنفقات ضرورية لا يمكن التراجع عنها ولا تمتلك السيولة الكافية لتغطية تلك النفقات.

الفرق بين ما في جيب الرجل من مال وفاتورة العشاء الرومانسي هو لون من ألوان "العجز المالي"، كذلك الفرق بين نفقات الحكومة في السنة الجديدة والإيرادات التي تتوقعها في هذه السنة هو "عجز الموازنة"؛ والذي يتردد اسمه كثيرًا في وسائل الإعلام وعلى ألسنة المسئولين. ونظرًا لأن الكثير من الاقتصاديين يرون أن "العجز" من الأسباب الرئيسية للتضخم في مصر سنتعرض بشيء من التفصيل لمعناه وأسبابه في هذا الجزء من الفصل.

لا تبتكر الحكومة حلولًا أبعد مما توصّل إليه صاحبنا، فهي أيضًا تستدين لكي تسدّ العجز. وطرق الاستدانة متعددة بدءًا من القروض الثنائية؛ مثل أن تأخذ مصر قرضًا من حكومة أمريكا مثلًا، إلى قروض مؤسسات التمويل الدولي؛ مثل قرض صندوق النقد، انتهاءً بالاقتراض من السوق أي أن تستدين الحكومة من جهات تمويلية في القطاع الخاص؛ مثل البنوك المحلية أو الأجنبية. هذه الجهات تستثمر أموالها في إقراض الحكومات عبر شراء وثائق قروض قصيرة الأجل تُصدرها الدول تحت اسم "أذون الخزانة"، أو وثائق قروض طويلة الأجل تصدر تحت اسم "السندات".

من المهم في هذا السياق أن نلتفتَ إلى أن الحكومة تضع خطتها للإنفاق في حدود ما لديها من ثروة، وتقترض على هذا الأساس أيضًا. بمعنى آخر، لنعد لمثال صاحبنا: هذا الرجل كان حتمًا سيُلغي فكرة العشاء لو وجد مثلًا أن تكلفته عشرة ألاف جنيه، فهذا المبلغ يفوق قيمة راتبه الشهري ومستحيل أن ينفقه كله على دعوة عشاء!!، فهذا المستوى من الإنفاق أرقى بكثير من مستواه المعيشي وقدرات دخله. كذلك لا تضع الحكومة المصرية خطة للإنفاق العام تحاكي مستوى الإنفاق في السويد مثلًا لأن هذا المستوى يفوق حجم ما لدينا من ثروات وموارد. لكن الرجل اقترض 500 جنيهًا من البنك لأن ما لديه من سيولة في جيبه لا يكفي للعشاء، لكنه في نفس الوقت متأكد أنه مع حلول راتب الشهر الجديد سيتمكن من توفير 500 جنيهًا من راتبه، أو بشكل أكثر دقة 500 جنيهًا أصل القرض بالإضافة إلى 50 جنيهًا كفائدة.

كذلك تقترض الحكومات في حدود قدرتها المستقبلية على السداد، ولذا لا يهتم الاقتصاديون بالحديث عن عجز الموازنة كرقم مطلق، كأن نقول 100 مليار أو 200 مليار جنيه مثلًا، ولكنهم يهتمون بما تمثله تلك القيمة المطلقة من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي ما تمثله قيمة العجز من إجمالي ما ننتجه العام القادم، وكلما ارتفعت تلك النسبة يعني ذلك أن العجز يلتهم جزءًا مهمًا من مواردنا. أو بالقياس على مثالنا الخيالي: إذا كان راتب صاحبنا المتوقع في الشهر

القادم عشرة آلاف جنيه واقترض ألف جنيهًا لتغطية نفقات عشائه الرومانسي فهذا يعني أن لديه عجز نسبته 10% من الراتب المتوقع في الشهر الجديد، وهذا أمر يمكن تدبيره إذ سيظل لديه تسعة آلاف جنيه ينفق منها على باقي نفقاته من إيجار البيت والكهرباء والمواصلات وخلافه. أما إذا وصل العجز إلى خمسة ألاف جنيه، أو 50% من الراتب، فهذا يعني أنه مضطر للتنازل عن الكثير النفقات الضرورية في الشهر الجديد لسداد ديونه؛ فربما يقطعون عنه الكهرباء والمياه الشهر القادم لأنه ليس لديه سيولة كافية لكي يسدد فاتورتهما. وهذه هي اللحظة التي سيقرر فيها صاحبنا أن يفسخَ الخطبة! لكن الحكومات ليس لديها هذا الخيار فلا تستطيع أن تقطعَ علاقتها بالشعب، لذا تستمر في الإنفاق والاقتراض وتسمح لعجز الموازنة أن يرتفعَ، حتى تصل إلى مرحلة لا تستطيع فيها أن تسدد فيها ديونها وهو ما يُسمى "الإفلاس".

ولنفترض أن لصاحبنا صديق مخلص يستمع إلى شكواه المستمرة من زيادة المصاريف، وفكر هذا الصديق أن يضع سيناريو مستقبلي لصديقه الذي يزداد مأزقه المالي يومًا بعد يوم. وقد توصّل هذا الصديق إلى أن دخل صاحبنا لن يزيد في المستقبل المنظور، لأن ليس لديه فرصة عمل إضافية، كما سترتفع مصروفاته الشهرية بشكل مستمر لأنه سيتزوج خطيبته الحسناء وسيُنجب منها أطفالًا؛ وبالتالي سيزداد عدد من ينفق عليهم بينما ستظل التطلعات

الاستهلاكية له ولزوجته على حالها. وبحسبة بسيطة تنبأ بأن العجز الشهري للميزانية سيصل خلال ثلاث سنوات إلى 70% من الراتب؛ لذا تجرأ ونصح صديقه بإنهاء تلك العلاقة. هكذا أحيانًا ما يقدّم الاقتصاديون نصائحهم للحكومات بأن "عجز الموازنة غير مستدام".

أعداد الشعوب في زيادة مستمرة، وعادة وما تظل تطلعاتها الاستهلاكية في نفس مستواها أو تزيد. وإذا ما وجد الاقتصاديون أن الحكومة ليست لديها آفاق كبيرة لزيادة مواردها فهذا يعني أن نسبة عجز الموازنة ستصل إلى مستويات تهدد بالإفلاس. وهذا هو ما يحذرون منه مستخدمين تعبير "عدم استدامة الوضع المالي".

والشيء الذي قد يدحض هذه الرؤية المتشائمة هو ردّ الحكومة على الخبراء بأن معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي سترتفع وتيرته خلال الأعوام المقبلة (أو ما يسمى اختصارًا بمعدلات النمو). فكلما زاد الناتج الإجمالي فهذا يعني نشاطًا اقتصاديًا أكبر تستطيع الحكومة أن تجمعَ من ورائه ضرائب أكثر تسدّ بها عجز الموازنة، لذا تهتم الحكومة في مشروع الموازنة السنوي أن تقدّمَ توقعاتها لمعدلات النمو خلال السنة الجديدة.

## العجز كمصدر للتضخم

ما هي علاقة عجز الموازنة بالتضخم؟ أليس من الغريب أن نربط بينهما؟ إن حكومتنا تنفق جزءًا ضخمًا من مصروفاتها السنوية على دعم سلع مثل رغيف العيش أو لتر السولار؛ وهو ما يخفّض أو يثبّت أسعار السلع الأساسية والخدمات. المفروض أن يتسببَ عجز الموازنة إذن في الحد من معدلات التضخم! هذه هي الاستنتاجات التي ستقفز إلى عقولنا بمجرد أن نربطَ كل المعطيات السابقة ببعضها، لكن بعض الاقتصاديين خاصة من "مدرسة اليمين" الليبرالي لهم رأي آخر. لكي نفهم هذا الرأي سواءً قبلنا به أو عارضناه، نحتاج إلى جولة سريعة في تاريخ بعض النظريات الاقتصادية عن علاقة النقود بالتضخم.

أول تلكم النظريات تعرف بنظرية "كمية النقود"؛ وتدور حول فكرة رئيسة مفادها التالي: إذا زادت كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد ولم يقابل هذه الزيادة إنتاج مكافئ، فإن الأفراد الذين حصلوا على هذا النقد الزائد سيوجهونه إلى طلب استهلاكي أكبر. ولأن الطلب يزداد مع ثبات الإنتاج والمعروض من السلع؛ فترتفع الأسعار ومن ثَمَّ يزيد التضخم. ولكن كيف تزيد النقود دون أن يزيد الإنتاج؟ هناك طرق عدة تؤدي إلى ذلك أكثرها شيوعًا هو لجوء الحكومة إلى التوسع في إصدار البنكنوت بكميات تفوق حجم الثروات الحقيقي في البلاد. هذا هو ببساطة الرابط بين العجز والتضخم. فإذا شعرت

الحكومة أن "عجز الموازنة لديها غير مستدام" وأنها في طريقها إلى الإفلاس، تلجأ إلى التوسع في إصدار النقد لتمويل نفقاتها. ولهذا يرى اقتصاديو تيار اليمين أن حكومتنا تخدع الشعب عندما تطبع النقد لكي تسد العجز الناتج عن فاتورة الأجور والدعم، لأن هذا العجز سيزيد من التضخم ويُدخل الحكومة في دائرة مفرغة من العجز المالي تنتهي بالإفلاس.

وإن كانت العلاقات بين الأشياء في عالم الاقتصاد لا تسير دائمًا بالبساطة التي تبدو عليها المعادلات الرياضية، فهناك العديد من العوامل التي قد تتدخّل في الاقتصاد وتغيّر من المعادلة، فقد يحصل الأفراد مثلًا على دخل إضافي ناتج عن زيادة النقود في الاقتصاد لكن يميلون لادخاره ولا يوجهونه للإنفاق الاستهلاكي. أو بالعكس قد يظل حجم النقود في الاقتصاد كما هو والاستهلاك كما هو، لكن تتسبب الممارسات الاحتكارية في زيادة الأسعار.ولا تزال نظرية كمية النقود مهيمنة على تصورات الاقتصاديين عن التضخم، وقد طوّرتها مدرسة اليمين الاقتصادي الحديثة المعروفة بالمدرسة "النيو ليبرالية"، ورائدها الاقتصادي "ملتون فريدمان" الذي رأى أن التضخم يحدث مع زيادة نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة ،ولذلك فلب المشكلة يكمن في إفراط البنك المركزي في

خلق النقود، "فالزيادة التي تحدث في الأسعار لا يمكن أن تتحققَ مالم يتم تمويلها بوسائل نقدية"[13].

مدرسة فريدمان المسماة أيضًا بمدرسة "النقديين" يقف في مواجهتها مدرسة أخرى تُدعى مدرسة "الهيكليين" والذين يرونَ إن العوامل المؤثرة في العرض والطلب في الاقتصاد الحقيقي لها دور أساسي في معدلات التضخم. وعلى خُطى مدرسة فريدمان اليمينية كان الاقتصاديون في مصر يتحدثون خلال العقود الأخيرة عن دور توسع الدولة في الاستدانة، كأحد مصادر تفاقم العجز وبالتالي تغذية التضخم.

في الفترة منذ بداية القرن الحادي والعشرين 2001-02 وحتى 2006-07 كانت معدلات النمو الاقتصادي مزدهرة بفضل عوامل عدة أبرزها انتعاش الأسواق العالمية. لكن متوسط عجز الموازنة آنذاك كان 9.2% من الناتج المحلي، ووصل الدين العام المحلي إلى ما يساوي93.1% من الناتج في نهاية تلك الفترة، وهو

---

13 رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، مرجع سبق ذكره، مدخل تمهيدي، المبحث الرابع، ص 78.

ما فسر به البعض ارتفاع معدل التضخم السنوي في هذه الفترة من 2.4% إلى 11%.[14]

وتُظهر بياناتنا المالية أن مستويات الدين العام كانت في ارتفاع مستمر خلال العشرين عامًا الأخيرة. وفرضت هذه القضية نفسها بعد ثورة يناير 2011 عبر الأثر الاقتصادي السلبي للاضطرابات السياسية، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من 73.9% في يونيو 2012 إلى 91.1% في يونيو 2017. ومع التزام مصر ببرنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي في 2016، وقّع البنك المركزي بروتوكول تعاون مع وزارة المالية للحد من التمويل المباشر الذي يقدمه البنك لسد العجز في الموازنة عن طريق السحب على المكشوف.

كانت الحكومة تلجأ في الفترة الأخيرة إلى البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة بالسحب على المكشوف من خلال الاقتراض مباشرة من البنك المركزي دون إصدار سندات أو أذون خزانة؛ أي عن طريق طباعة النقود. واتفقت المالية مع المركزي، كما هو مبيّن في وثائق صندوق النقد، على خفض أرصدة الأموال التي سحبتها الحكومة من البنك على المكشوف إلى 75 مليار جنيه وتوريق

14 Omnia Helmy, 2009. The impact of budget deficit on inflation in Egypt- ECES.

250 مليار جنيه، أي تحويلهم إلى أوراق مالية مستحقة على الحكومة[15]. ولكن ظلّت معدلات نمو المعروض النقدي في الاقتصاد مرتفعة بالقياس إلى معدلات النمو واتخذها البعض مبررًا لتفسير مستويات التضخم العالية هذا العام[16].

وبالعودة إلى حديثنا عن قصة العشاء الرومانسي؛ فكما قلنا لا تقدر الحكومات أن تنهيَ علاقتها بالشعوب مثلما يستطيع صاحبنا أن يفسخَ خِطبته. وبالنظر إلى نفقات الموازنة يظهر لنا أن النصيب الأكبر منها يوجَّه إلى الدعم والأجور وهي نفقات اجتماعية ضرورية إذا ما تم إلغاءها لتخفيض العجز والديون سيسقط الكثيرون تحت خط الفقر. كما إن تقليص الدعم سيكون له، حتى على المدى القصير، تأثيرًا مباشرًا على الأسعار وعلى التضخم بالتبعية.

---

15 عبد القادر رمضان، المركزي في اتفاق صندوق النقد.. يوفر الدولار ويحارب التضخم، أصوات مصرية، 18 يناير 2017.

In Egypt, excessive money ,2017. Ahmed Megahid16 y.supply bolsters inflation - The Arab Weekl

| النسبة من إجمالي المصروفات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأجور | 25.4 | 27 | 26.1 | 22.3 | 19.8 |
| شراء السلع والخدمات | 3.8 | 4.2 | 4.3 | 3.9 | 4.2 |
| فوائد القروض | 24.6 | 26.3 | 29.7 | 30.5 | 31.5 |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | 32.5 | 27 | 24.5 | 27.9 | 27.5 |
| المصروفات الأخرى | 5.8 | 6.8 | 6.6 | 5.8 | 5.4 |
| الاستثمارات العامة | 7.5 | 8.4 | 8.4 | 9.1 | 11.2 |

لكن الواقع يبرهن أن الحكومة تسعى لفسخ هذا الارتباط!!؛ فهي تضع منذ 2014 خطة للخروج تدريجيًا من نظام دعم الطاقة، وتحوّل دعم الغذاء بالتدريج إلى دعم موجه للفئات محدودة الدخل فقط. وكما سنشرح في الفصل الرابع فإن نظام الدعم الحالي بكل

عيوبه المالية يمثل ركيزة أساسية للحماية الاجتماعية في مصر ولا تطرح الحكومة نظامًا بديلًا يقوم بالدور الاجتماعي لهذا الدعم. كما إن ضعف معدلات التشغيل في مصر نتيجة عجز الهيكل الاقتصادي عن خلق فرص عمل بشكل موسَّع، يجعل البيروقراطية الحكومية حتى وإن كانت "بطالة مقنعة"؛ عصبَ الطبقة الوسطى المصرية. وبالطبع الحد من معدلات نمو أجور هذا القطاع يزيد من هشاشة وضعها أمام معدلات التضخم المتسارعة، وهو ما سنشرحه أيضا في الفصل الثاني.

هل علينا إذن أن نستسلم لتصورات "النقديين" وبالتالي تتخلى الحكومة عن دورها الاجتماعي؟ ربما نجد الإجابة على هذا السؤال عند المدرسة الاقتصادية المناظرة لمدرسة النقديين والمعروفة بمدرسة "الهيكليين".

واحدة من أبرز القضايا التي يثيرها "الهيكليون" بشأن التضخم؛ هي دور الإيرادات العامة في تمويل العجز. بمعنى آخر إذا عدنا لمثال رجل المطعم: إذا كان أحد أصدقائه ينتمي لتلك المدرسة الاقتصادية سيقول له ببساطة، تحتاج لأن تزيد من دخلك كي تنفق على هذه الفتاة، الأمر إليك: ابحث عن فرصة عمل أخرى!

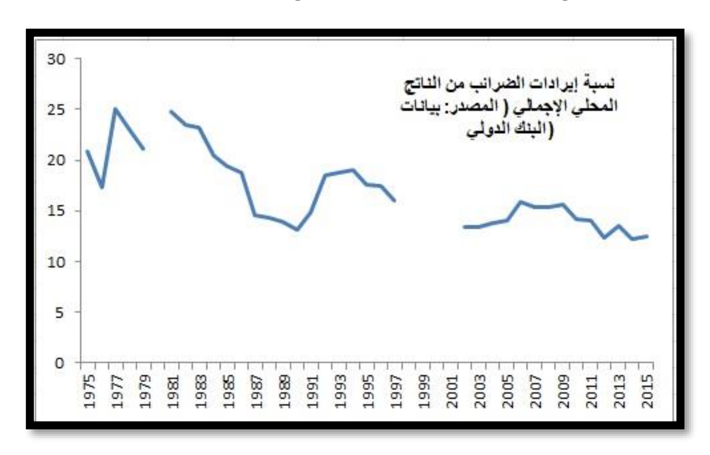
كذلك يتحدث الهيكليون عن قصور دور الحكومات في جمع ضرائب الدخل من الفئات المقتدرة، والذي يساهم في زيادة عجز

الموازنة بطريقة غير مباشرة، فهذه الموارد المحتملَة كان يمكن استخدامها في سدّ النفقات الضرورية بدلًا من اللجوء إلى الديون.

تتميز ضرائب الدخل بأنها من أكثر السياسات الضريبية عدالة على المستوى الاجتماعي، فهي عادةً ما تقتطع من دخول الأفراد وفقًا لمستوى دخلهم. بمعنى آخر كلما زاد دخلك كلما صرت مُلزمًا بالتبرع للدولة بحصة أكبر من هذا الدخل، وهو ما يسمى بالضرائب التصاعدية. بل إن لضرائب الدخل دور أيضًا في امتصاص السيولة من الأفراد وتهدئة حركة الطلب على السلع؛ الأمر الذي قد يساهم في تخفيض معدلات التضخم في بعض الحالات.

وينتقد الهيكليون سياسات التقشف أو "ضغط الإنفاق العام" كحل لمواجهة مشكلات التضخم، فهذه السياسات قد تعطل حركة التنمية وينتج عنها اجتماع التضخم والركود في نفس الوقت. يقول "رمزي زكي" في هذا السياق إن "التغلب على هذا المصدر الهيكلي للتضخم لن يتأتَ عن طريق ضغط الإنفاق العام بهدف الحد من نمو كمية النقود، وإنما عن طريق زيادة كفاءة النظام الضريبي في رفع نسبة الضرائب إلى الدخل القومي". ووفقًا لتقديرات البنك الدولي فإن مساهمة الإيرادات الضريبية في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أخذت في الانخفاض بشكل واضح منذ السبعينيات،

ويُوصي الكثير من الخبراء حتى من اليمين بالتوسع في فرض الضرائب بمصر لانخفاض مساهمتها مقارنةً بالمقاييس العالمية.[17]

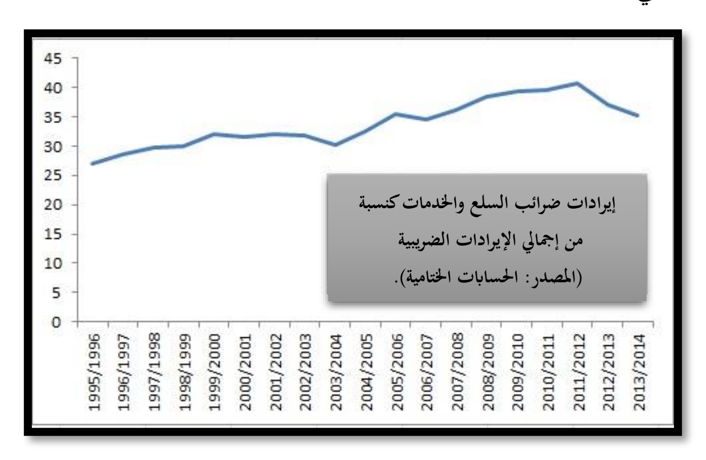



تعترف وزارة المالية بتدني حصيلة الضرائب إلى الناتج الإجمالي مقارنة بالمستوى العالمي، حيث تُقدّر في 2017 إن متوسط هذه النسبة خلال الخمس سنوات السابقة كان حوالي 12.5% مقابل متوسط عالمي يتراوح بين 20 -25%[18]. والواقع إن الدولة في مصر كانت خلال العقود الأخيرة تحاول فعلًا التوسع في فرض الضرائب ولكن بالتركيز على ضرائب الاستهلاك؛ والتي على عكس ضرائب الدخل

17 ماجدة خضر، الدكتور أحمد جلال في حوار لصوت الأمة، جريدة صوت الأمة، 13 مارس 2017، https://goo.gl/MXHPoL

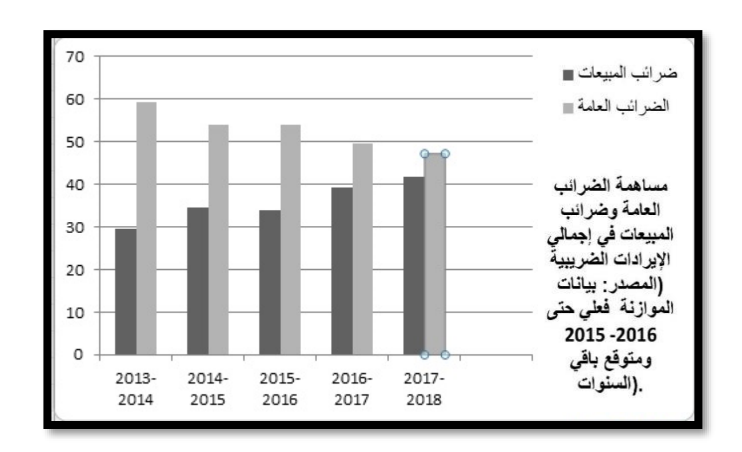
18 وزارة المالية، 2017، منشور إعداد موازنة 2018-2019.

تُوصف بأنها "رجعية" بمعنى إنها تفرض بنفس القيمة على الطبقات الاجتماعية المتفاوتة، كما إنها تُعد من العوامل المساهمة في رفع التضخم لأن المنتج يضيفها على سعر السلعة المقدم للمستهلك النهائي.



إيرادات ضرائب السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية (المصدر: الحسابات الختامية).

ويتضح من بيانات الموازنة المصرية أن الدولة كانت تتوسع في الاعتماد على ضرائب الاستهلاك منذ عام 2014-15 في الوقت الذي كانت تتراجع فيه عن الاعتماد على ضرائب الدخل، وهذا ليس أمرًا مستغربًا ففي تلك الفترة قدمت الدولة حوافز ضريبية للمستثمرين عبر تخفيض شرائح الضرائب العليا، وفي نفس الوقت توسعت بشراهة في ضرائب المبيعات مع التحول لضريبة القيمة المضافة في 2016!




**الخلاصة:**

على الباحثين عن تفسير مقنع لمشكلة التضخم المزمنة في مصر أن يفتّشوا قليلًا في تاريخنا، بدءًا من تعثر الحلم الناصري بتقليل الاعتماد على الواردات أو ما كان يطلق عليه تعبير "الصناعة من الإبرة إلى الصاروخ".

مرورًا بعدم كفاية إيرادات النقد الأجنبي في تغطية احتياجاتنا من العملة الصعبة، بالرغم من تنوّع مواردنا من العملات الأجنبية سواءً عن طريق الصادرات أو تحويلات العاملين في الخارج أو قناة السويس. وهذا ما قادنا إلى صدمات تخفيض العملة المحلية التي كانت تتكرر تقريبًا كل عشرة أعوام.

انتهاءً بمشكلة عجز الموازنة التي يختلف الاقتصاديون على أسلوب علاجها؛ بين مَن يرون في السياسات التقشفية علاجًا مرًا لهذه المشكلة برغم آلامها الاقتصادية، ومَن يرفعون شعار الضرائب العادلة هي الطريق الأقصر لحل تلك المشكلة.

## الفصل الثاني:

# القصة التراجيدية للأجور الحكومية في مصر

**محمد جاد**




### تقديم

هل تذكرون شخصيات رسام الكاريكاتير الموهوب خالد الصفتي في مجلة فلاش التي تربى عليها جيلنا من مواليد الثمانينيات؟ أحد أكثر شخصيات تلك المطبوعة الفريدة شهرةً والتي لا تزال عالقة في ذاكرتي إلى اليوم هي "المواطن المطحون".

ذلك الوجه العاري من اللحم تقريبًا الأقرب إلى شكل الجمجمة بكل ما يجسده من قسوة حياة الفقراء، كان "الصفتي" يقدمه لنا ببراعة في سياق كوميدي مجسّدًا معاناة مواطن ليست لديه أي طموحات في الحياة سوى تدبير احتياجاته الأساسية. المفارقة الكبرى أن هذا المواطن لم يكن مطحونًا بسبب عجزه عن العمل، فهو من فئة العاملين بأجر. ولكن معاناته سببها أنه يتقاضى أجرًا لا يتناسب مع مستويات الأسعار!

هذه الشخصية يمكن أن تكون مدخلًا مناسبًا لما سنناقشه في هذا الفصل عن الوجه الآخر لمعضلة التضخم؛ ألا وهو قضية الأجور.

كما ذكرنا في مقدمة الكتاب فإن التضخم قد يعبّر عن "الغلاء"، ولكن معنى الاصطلاح الأخير يتجاوز زيادة الأسعار ونموها الشهري والسنوي. فقد تزيد الأسعار بوتيرة سريعة ولكن ذلك لا يعني بالضرورة شعور الناس بالسُخط، إذ يظهر الإحساس بالغلاء عندما يرتفع معدّل التضخم ولا تزيد الأجور بنفس الوتيرة.

للأجور عند الاقتصاديين وجهان، الأول "الأجور الاسمية"، وهي قيمة أجورنا كما نتعامل بها في حياتنا اليومية فنقول مثلًا: راتبي الشهري كان خمسمئة جنيه وزاد إلى ألف جنيه، أما الوجه الثاني فهو "الأجر الحقيقي"، أي قيمة الأجر بعد خصم نسبة التضخم. وعادة

ما يشعر الناس بالاستياء عندما تتآكل القيمة الحقيقية لأجورهم حتى وإن كانت القيمة الأسمية في زيادة مستمرة.

في هذا الفصل نتعرض لتطور سياسات الأجور الحكومية، ومدى تماشيها مع معدلات التضخم المزمنة، ونسلّط الضوء على القطاع الحكومي تحديدًا لأنه أكثر حقول العمل التي تتوفر عنها بيانات تاريخية مفصّلة. سنتمكن من خلال هذه البيانات أن نحللَ ردود أفعال الدولة وهي تقوم بدور "صاحب العمل" تجاه ضغوط الموظفين الساعية إلى تحسين أجورهم في مواجهة إحساسهم "بالغلاء".

**مظاهرات الأجور في أيام الصمت**

في شتاء 2015، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقتما كان مستحوذًا على السلطتين التنفيذية والتشريعية في غياب البرلمان، حزمة من التشريعات الجديدة التي كانت تستهدف بالأساس تقديم المزايا للمستثمرين. وألحق السيسي بتلك التشريعات قانون "الخدمة المدنيّة"، وهو قانون ضخم ينطوي على العديد من التعديلات التي يمكن وصفها بالجريئة، لأنها تتخطى عقبات في علاقة الدولة بالموظفين لم يجرؤ أحد على الاقتراب منها.

أبرز هذه التعديلات كانت فتح الباب لتسريح العمالة التي لا تتسم بالكفاءة؛ وهو ما يصطدم مباشرة بالميزة الأساسية للوظيفة الحكومية التي تدفع الكثيرين للإقبال عليها برغم أجورها المتواضعة الشأن،

وهي كونها وظيفة مضمونة طوال العمر. لكن أحدًا من الموظفين لم يعترض خاصةً مع عدم صدور اللائحة التنفيذية بعد، ولم تبدأ الدولة في تطبيق النظم الجديدة لإدارة العمل الحكومي. إلا أنه بحلول صيف 2015، تحديدًا بعد بداية العام المالي الجديد، نظّم عدد من نقابات موظفي الحكومة وقفة على سلالم نقابة الصحافيين ضد قانون الخدمة المدنية، وكان احتجاجًا ملفتًا للغاية بالنظر إلى تنظيمه في أجواء سياسية مقيِّدة للحق في التظاهر لدرجة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ البلاد.[1]

ولكن الأرجح أن ردَّ فعل الموظفين المتأخر نسبيًا تجاه قانون "الخدمة المدنيّة" سببه إدراكهم مع بداية السنة الجديدة أن أجورهم لن تزيد بالمعدلات المعتادة. وذلك لأن الدولة سارعت بتطبيق القانون الجديد وأدرجت مادةً في موازنة العام 16/2015 تنص على تجميد العلاوات والحوافز السابقة.

بمقتضى النظام الجديد للأجور تحولت الأجور المتغيرة (الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها- بخلاف المزايا التأمينية) التي كانت تصرف كنسبة من الأجر الأساسي، إلى مبلغ ماليّ مقطوع، أي أن

1 محمد جاد، هل تكتب حكومة محلب فصلًا جديدًا في علاقة الدولة بالموظفين؟، أصوات مصرية، 11 أغسطس 2015، https://goo.gl/awGNmj

النظام عمليًا جمّد الزيادة التي كانت تساهم بها تلك الأجور المتغيرة في رواتب الموظفين. وأصبح المجال المتاح لزيادة الأجور سنويًا يرتكز بشكل أساسي على العلاوة السنوية التي أقرّتها نسخة القانون الأولى بنسبة 5% من الأجر الوظيفي (المفهوم المستحدث في قانون الخدمة المدنية للأجر الأساسي). ولا يعني نظام الأجور الجديد تخفيض ميزانية الأجور في الموازنة العامة، ولكنه يُمكّن الحكومة من تخفيض معدلات نمو هذه الميزانية في كل عام، ويعني ذلك للموظفين تآكل القيمة الحقيقية لأجورهم بشكل أكبر في مواجهة معدلات التضخم.

يُمثّل نظام الأجور الجديد الذي بدأ في 2015 تحولًا سياسيًا مهمًا في تاريخ علاقة الدولة بالموظفين، التي كان مبارك يتعامل معها قبلُ كأحد المرتكزات التي يستند عليها لضمان استمرار الولاء لنظامه. حيث كان مبارك يسترضي كتلة موظفي الدولة كل عام بالحوافز التي لا تُشعرها بالسخاء ولكن تخفف عنها الإحساس بوطأة "الغلاء"، ثم يستدعي قطاعات منها في وقت تجديد مدة الرئاسة للتصويت له ومبايعته. أطلق الاقتصادي "سامر سليمان" على هذه العلاقة اصطلاح "الدعم السلبي"، أي الحد الأدنى من التأييد الذي يمنعها من الانقلاب عليه.

كان ملفتًا ألّا يكترث السيسي في أول موازنة تصدر تحت حكمه بمثل هذه التوازنات، الأمر الذي دفع موظفين من قطاعات مثل

الضرائب للاحتجاج ضده، وهو واحد من القطاعات التي كانت تحظى بحوافز ومكافآت سخيّة.

تصاعد الاعتراض على القانون حتى وصل إلى حد إيقافه عبر البرلمان الذي تم تشكيله لاحقًا، وكان قانون "الخدمة المدنية" واحدًا من التشريعات القليلة التي ناقشها البرلمان بجديّة فائقة، بينما وافق بسرعة مذهلة على تشريعات أخرى أصدرها السيسي خلال استحواذه على حق التشريع. لكن الطريف في الأمر أن إيقاف القانون لم يُثني الحكومة عن المضي قُدمًا في تجميد الأجور المتغيرة، وصدر مشروع موازنة 2016-17 بنفس نظام الأجور السابق، مع أن النسخة الجديدة من قانون الخدمة المدنية تم إقرارها بعد بداية السنة المالية[2]، وهو ما يوحي بأن الهدف الأساسي من تمرير "الخدمة المدنية" في 2015 كان تقليص النمو في ميزانية الأجور الحكومية أكثر من أي هدف أخر يتعلق بإصلاح الجهاز الحكومي أو تحسين الخدمة الحكومية. وقد اتضح لاحقًا أن مؤسسات التمويل الدولية كانت تضع قضية ميزانية الأجور الحكومية على رأس أولوياتها، كما يظهر في اتفاق مصر للاقتراض من البنك الدولي الذي كُشفت تفاصيله في

2 تمت الموافقة النهائية على القانون في البرلمان في 25 يوليو 2016 بينما يبدأ العام المالي في 1 يوليو.

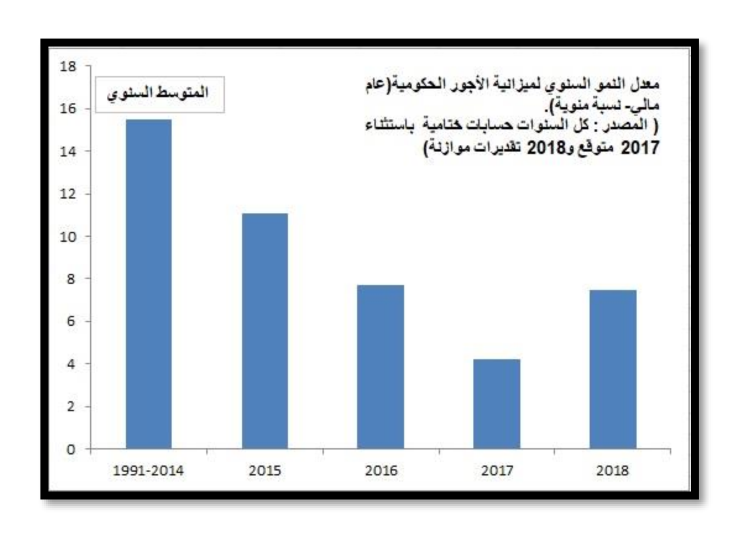
بداية 2016 [3]، ثم اتفاق الحكومة لاحقًا مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر من نفس العام[4]. أو لنقل بلغة تلك المؤسسات إن كبحَ الأجور كان على رأس أولويات "برنامج الإصلاح المصري"؛ الذي قررت دعمه بالقروض.

نتيجة لتبني برنامج "الإصلاح" انخفض معدل نمو ميزانية الأجور منذ تطبيق النسخة الأولى من قانون "الخدمة المدنية" إلى مستويات تاريخية. فعند تتبع معدلات نمو هذه الميزانية منذ بدء سياسات صندوق النقد في مصر، أو ما يعرف بسياسات التثبيت والتكيّف الهيكلي، نجدها وصلت في عهد السيسي إلى درجة غير مسبوقة من التدنّي، مع أن معدلات التضخم في السنة الأخيرة من ولاية السيسي الأولى كانت مرتفعةً نسبيًا عن مستوياتها التاريخية.

---

3 محمد جاد، البنك الدولي: الوضع السياسي سيختبر قدرة مصر على الإصلاح الاقتصادي، أصوات مصرية، 3 فبراير 2016، https://goo.gl/KW6czi

4 ARAB REPUBLIC OF EGYPT - REQUEST FOR EXTENDED ARRANGEMENT UNDER THE EXTENDED FUND FACILITY - IMF - 2016




من يحاول تحليل منظومة الأجور الحكومية في مصر خلال العهود التي سبقت السيسي، سيجد أنها لم تكن سخيّة أساسًا، صحيح إن موظفي الحكومة كانوا من المحظوظين لحصولهم على فرص عمل مستقرة وأجور تتطور سنويًا تحت نظام الحوافز. لكن القيمة الحقيقية لأجور القاعدة العريضة من هؤلاء الموظفين كانت تتآكل بقوة تحت ضغوط التضخم. وأمام ضغوط التضخم المستمرة سعت الدولة على مدار العقود السابقة إلى بتداع نظم حوافز جديدة تحفظ للعاملين الحد الأدنى من الحياة الكريمة. لكن في السنوات الأخيرة انهارت منظومة الحوافز القديمة من جهة، وارتفع التضخم لمستويات كبيرة من جهة أخرى. ولكي نستطيع أن نفهمَ ما يجري الآن في عالم الأجور

والتضخم؛ علينا أن نأخذ جولة سريعة في تاريخ نشأة وتطور منظومة الأجور الحكومية في مصر.

## الوظيفة الحكومية كأداة للولاء السياسي

تاريخيًا كان الجهاز الإداري للدولة أحد أبرز الجهات التي يُقبل الخريجون عليها الجُدد للحصول على وظيفة مستقرة ذات وجاهة اجتماعية. قبل عام من ثورة يوليو 1952 بدأت الدولة المصرية في توحيد التشريعات المنظّمة لعمل موظفي الدولة لتخرج بالقانون رقم 210 لسنة 1951، واستهدفت من خلال هذا التشريع أن تقوم سياسات التوظيف على أسس موضوعية بحيث تكون التعيينات وامتيازات العمالة موجّهة إلى سد احتياجات الجهاز الإداري للدولة من القوى العاملة، بما يكفل له القيام بوظيفته في إدارة وتطوير مرافق الدولة. لكن هذا التوجه الإصلاحي كان يقابله دومًا ضغوطاً شعبيةً لتعيين الموظفين وتحديد امتيازاتهم على أساس مستوى شهاداتهم الدراسية، وهو ما وصفته الدولة في وثائقها لاحقًا بسياسة "تسعير المؤهل"[5].

شهد عام 1964 محاولة إصلاحية جديدة مع صدور تشريع جديد هو القانون رقم 46 لسنة 1964، والذي ينظم سياسات الإنفاق على موظفي الدولة بطريقة موضوعية؛ أي موجّهة لمصلحة الجهاز

5 ممدوح سالم، المذكرة الإيضاحية للقانون 47 لسنة 1978

الحكومي وليس لإرضاء فئات مخصوصة من المجتمع. ولكن الحكومة ألحقت بهذا القانون تشريعات استثنائية مدّت بموجبها العمل بالأحكام الشخصية في القانون 210 لسنة 1951 وخاصة ما يتصل منها بسياسة تسعير الشهادات الدراسية سواء عند التعيين أو الترقية[3].

وفي نفس العام الذي صدر فيه هذا القانون الإصلاحي، طرحت الدولة سياسة جديدة للتشغيل تتناقض تمامًا مع فكرة ترشيد الإنفاق على الأجور الحكومية، والتي تتعلق بالالتزام بتعيين الخريجين في أجهزة الدولة بدون اختبار مسبق! لتتحول سياسة التعيينات الحكومية إلى نوع من الاستحقاق المكفول لكل مواطن يُنهي تعليمه.

في هذا السياق صدر القانون 14 لسنة 1964 بهدف السماح بتعيين خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا في الوظائف الخالية بالدولة خلال عامين من تخرجهم بدون إجراء امتحان المسابقة المنصوص عليه في قوانين التوظف. كان مقررًا أن يمتدَّ العمل بهذا القانون لعامين فقط، ثم تم تمديد العمل به مجددًا في 1966 لعامين آخرين وتوسيع نطاق العمل به ليشمل حاملي مؤهلات الثانوية الفنية أو المهنية، واستمرت سياسة المدّ من 1968 وحتى 1972

[6]، ثم صدر التشريع رقم 85 لسنة 1973 ليُقنِّن على نفس النهج تعيين الخريجين دون اختبار.

سياسة تعيين الخريجين كانت عنصرًا أصيلًا في النظام الاجتماعي الناصري الذي قام على ركيزتين أساسيتين: الأولى تثبيت الأسعار نسبيًا سواءً من خلال سياسة الدعم السلعي أو التسعيرة الجبرية، والثانية توفير الوظائف لشرائح واسعة من الطبقة المتوسطة في الكيانات التابعة للدولة. وبطبيعة الحال فإن تعيين الدولة للخريجين في الوظائف بدون اختبار يجعل سياسة التعيينات تتحول إلى نمط من السياسات التوزيعية الهادفة لكسب الولاء السياسي، أو ما يعرف "بالسياسة الرعويّة"، فقرار التعيين هنا لا يرتبط بالكفاءة بقدر ما يرتبط بإرادة السلطة المركزية. وبقدر ما ساهمت سياسات تعيين الخريجين في توفير مستوى ملائم للعاملين بالحكومة في خلق تأييد سياسي شعبي للنظام في الستينيات، فقد مهدت الطريق لأزمات مالية آتية نظرًا إلى أنها لم تستند على عوامل قابلة للاستدامة، الأمر الذي جعل الأنظمة التالية في حالة تردد دائمة بين محاولة تقليص الإنفاق على الأجور الحكومية والقلق من تأثير ذلك على شعبيتها.

كانت المفارقة أن ميزانية الإنفاق على الأجور لم تكن عبئًا كبيرًا في عهد ناصر، الذي أسس لسياسات التعيين في الحكومة على أسس

6 صلاح الدين غريب، المذكرة الإيضاحية للقانون 85 لسنة 1973

رعويّة. فقد أنهى الرئيس الأسبق آخر عام مالي له في الحكم ومعدلات الإنفاق على الأجور كنسبة من إجمالي نفقات الدولة لا تتجاوز 15%. وهذا أقل بنحو 10% عن نسبة الإنفاق في سنة إصدار آخر التشريعات المنظِّمة للجهاز الإداري للدولة[7].

**التضخم يعصف بسياسات ناصر الشعبوية**

في منتصف السبعينيات كانت البلاد تموج سُخطًا لارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الذي كان فيه أنور السادات يتأهب لتطبيق سياسات تسعى إلى السيطرة على الإنفاق العام.

شهد عام 1977 ذُروة هذا السُخط بخروج تظاهرات عفويّة كبيرة ردًا على المحاولات الأولى للسادات لتقليص الدعم الغذائي. لكن هذه الاحتجاجات الضخمة لم تُثنِه عن المضيّ في التراجع عن سياسات الرفاه الناصرية، ففي العام التالي تم إخراج الشركات العامة من تحت مظلة تعيينات القوى العاملة التي تطبقها الدولة بشكل مركزي على الخريجين الجدد[8]. وفي نفس العام تم وضع قانون جديد

---

7 بلغت نسبة الإنفاق على الأجور من إجمالي النفقات في موازنة 2015-16 نحو 26%.

8 Ragui Assaad- The effects of public sector hiring and compensation policies on the Egyptian labor market- Economic research forum- 1995

لتنظيم الجهاز الإداري للدولة يهدف إلى تحويل علاقات العمل الحكومية إلى صيغة براجماتية أكثر منها اجتماعية.

جاء القانون الجديد لإدارة جهاز الدولة، رقم 47 لسنة 1978، عازمًا على إنهاء سياسات تسعير الشهادات، فاعتبر المؤهل الدراسي مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة، ووضع شروطًا أخرى معه وبديلة عنه، كما ربط الأجر بالوظيفة ذاتها وليس بالحصول مؤهل معين. حيث أغفل القانون الإشارة إلى تقييم المؤهلات الدراسية أو تحديد المستوى المالي لها وذلك لكي يقضي نهائيًا على فكرة تسعير الشهادات[9]. سعى القانون إلى تدعيم سياسات تقييم الموظفين وتحديد دخولهم على أساس أدائهم، ووضَع ممثل نقابي باللجان المقيمة للموظفين بغرض دعم ثقة الموظفين في تلك التقييمات.

وجّه نظام السادات نقدًا صريحًا لمنظومة البدلات الناصرية واعتبرها بابًا خلفيًا لإهدار المال العام، يظهر ذلك بوضوح في حديث رئيس الوزراء ممدوح سالم عن المنظومة الجديدة للبدلات في قانون 1978 ومقارنتها بالوضع السابق: "تضمنت المادة (42) من المشروع ما يكفُل بأن تكون الأحكام الخاصة بالبدلات متفقة مع نظام ترتيب الوظائف مما يجعل تقريرها بالتالي قائمًا على أسس موضوعية لا

9 [1] صلاح الدين غريب، تقرير لجنة القوى العاملة بشأن إصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978

شخصية، وهو ما يسمح بمعالجة كافة الحالات على هذه الأسس الموضوعية وبعيدًا عن المطالب الشخصية البحتة أو الفئوية – وقد اقتضى ذلك استبعاد ما علق بالأذهان من مَنح "بدلات طبيعة العمل"، فقد حل محلها نوعان من البدلات التي لها مبررها الموضوعي وهي بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة وهذه يمكن تحديدها بوضوح وعلى أسس موضوعية بحتة، وكذلك البدلات "الوظيفية" البحتة التي يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها وذلك على النحو الوارد في هذه المادة"[10].

في هذا السياق سعى القانون الجديد إلى وضع سقف لإصدار البدلات، إذ اشترط في نص المادة التي أشار إليها رئيس الوزراء الأسبق في الفِقرة السابقة ألّا يزيد مجموع ما يصرف للعامل من البدلات عن 100% من الأجر الأساسي. والحق أن النظام الناصري كان يسعى أيضًا إلى كبح الأجور المتغيرة؛ وذلك عن طريق إصدار قرار جمهوري بتنظيم البدلات والمكافآت والأجور سنة 1965 والذي وضع حدًا لتلك الدخول بحيث لا تتجاوز 500 جنيه سنويًا[11]. هذا بجانب القانون رقم 113 لسنة 1961 والذي نصّ على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة

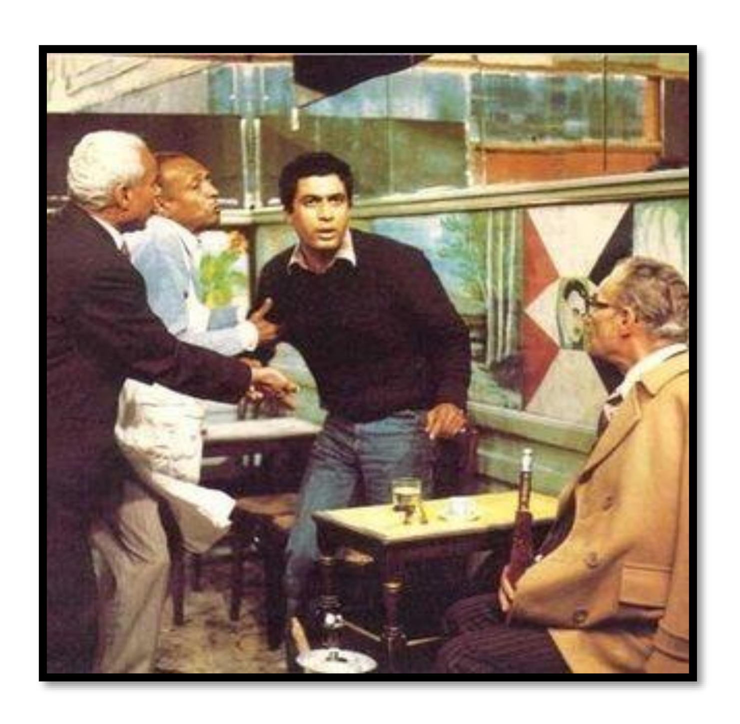
10 ممدوح سالم، المذكرة الإيضاحية للقانون 47 لسنة 1978

11 القرار الجمهوري رقم 2231 لسنة 1965

أو العضو المنتدب أو أي شخص يعمل في هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويًا.

لكن التشريع الساداتي الطموح الهادف إلى ترشيد سياسات الإنفاق على موظفي الدولة لم يُوقف عمليًا سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين في جهازها الإداري. جُلّ ما استطاعت الدولة أن تفعله هو فقط الالتفاف على التعهد الناصري عبر إطالة أمد فترة سماح ما قبل تعيينات الخريجين، إذ ارتفعت المدة بين التخرج من الجامعة والتعيين سنة 1984 إلى ثلاث سنوات ونصف، وفي 1987 إلى خمس سنوات.

هذا التوجه انعكس في دراما الثمانينيات والتسعينيات بشكل واضح، حيث تكررت شخصية الشاب المتخرج حديثًا من الجامعة الذي يجلس في المقهى منتظرًا جواب التعيين الحكومي، بينما أفراد أسرته يحثونه على عدم التعلق بهذا الوهم والبحث عن فرصة عمل لدى القطاع الخاص.



وجاء تراجع الدولة تدريجيًا عن سياسة الالتزام بالتشغيل متماشيًا مع تراجعها عن سياسة تثبيت الأسعار. كانت هذه التطورات تجري في سياقٍ أكبر لتحول اقتصاد البلاد من نظام "التخطيط" إلى نظام "السوق الحر".

## أجور مبارك لا تحمي من الغلاء

مع مساعي الدولة الحثيثة إلى تقليص دورها في التشغيل فقد كانت ميزانية الأجور معضلة ضخمة في عهد مبارك. حيث تزايدت حصة

الإنفاق على الأجور من إجمالي النفقات، وهو ما يربطه الاقتصادي "سامر سليمان" بحساسية الوضع السياسي مع تبني مبارك لسياسات ترشيد الدعم. يقول سليمان إن مبارك لم يواجه انتفاضة شعبية مماثلة لما حدث في 1977 بالرغم من تبنيه سياسات أكثر جرأةً لترشيد الدعم، وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها أن العاملين بالدولة الذين كانوا يعانون من الضغوط المعيشية في السبعينيات، تم إرضاءهم نسبيًا في عهد مبارك عن طريق الحفاظ على معدلات مرتفعة نسبيًا من الإنفاق على الأجور. يعلق سليمان على هذا بقوله "كانت الرشادة الأمنية تتطلب أن يركّز نظام مبارك على تأمين الحد الأدنى من الدخل لبيروقراطية الدولة حتى لو اقتصر تأييدها لذلك النظام على مجرد الدعم السلبي، أي الامتناع عن الخروج عليه"[12].

يرصد سليمان ارتفاع نسبة الإنفاق على الأجور من إجمالي النفقات العامة من 17% في بداية عهد مبارك، عام 1982-83، إلى 23.4% في 2000-2001. المفارقة هنا أن تلك الزيادات حدثت في ظل نفس القانون الذي وضعه السادات لتنظيم الجهاز الإداري للدولة والسيطرة على الإنفاق عليه عام 1978 والذي استمر العمل به حتى عام 2015.

12 سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، الفصل الثالث، ص 128، دار ميريت، 2004

لكن الأمر الملفت هو أن زيادة حصة ميزانية الأجور لم تسهم في تطوير "الدعم السلبي" إلى "الدعم الإيجابي" وربما يفسر لنا "الغلاء" هذه الظاهرة. فقد شهد معدل التضخم موجات ارتفاع قوية خلال حكم مبارك، خاصة في منتصف الثمانينيات والتسعينيات، وكان للاقتصاد العالمي وإجراءات التحرر الاقتصادي دورًا بارزًا في تغذية التضخم في حقبة الرئيس الأسبق.

بحسابات "إبراهيم العيسوي" كان العائد النهائي على الموظفين الحكوميين من وراء السياسات المباركية هو الخسارة، إذ أن القيمة الحقيقية لأجورهم ومستويات معيشتهم في نهاية التسعينيات كانت تقل عن مستويات 1976-77 [13].

تظل التحليلات المرتبطة بتطور الرقم الإجمالي لميزانية الأجور عاجزة عن تقديم صورةٍ دقيقةٍ عن علاقة الدولة بالموظفين "كصاحب عمل"، فقد كانت هناك تفاوتات كبيرة في نظم الحوافز في منظومة العمل الحكومي، وظلّت تلك التفاوتات تتفاقم حتى أصبح نظام الأجور في الدولة يختلف من جهة إلى أخرى بشكل صارخ. وبالتالي أصبح تأثير "الغلاء" على الموظفين يتفاوت بشكل كبير بين جهة

13 Doha Abdelhamid and Laila El Baradei - REFORMING THE PAY SYSTEM FOR GOVERNMENT EMPLOYEES IN EGYPT- 2009

حكومية وأخرى. ولذا نحتاج لأن نلقيَ نظرةً سريعةً على تطوّر نظام الأجور الحكومية بين الجهات المختلفة في مواجهة معدلات التضخم.

**الخريطة المعقدة لسياسة "العلاوة ياريس"**

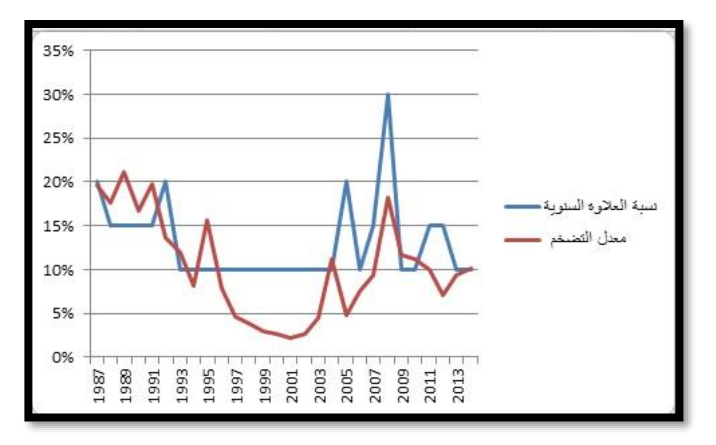
العنوان الرئيس لسياسات مبارك في مواجهة "الغلاء" كان العلاوة الخاصة، والتي اشتهرت بين المواطنين بتعبير "العلاوة يا ريس"، وهو التعبير الذي يُشير إلى استجداء اتحاد العمال، الذي تتحكم الدولة في اختيار قياداته، للرئيس لكي يزيد من مستويات الأجور بما يتماشى مع غلاء الأسعار.

بدأ مبارك منذ عام 1987 في إصدار قوانين سنوية تنظم العلاوة الخاصة، والتي كانت تمثّل نسبة سنوية تُحسب من الأجر الأساسي. كانت تلك العلاوة تدور في كثير من الأحيان حول نسبة 10%. لكن الميزة الإضافية التي تنطوي عليها تلك العلاوة أن قيمتها النقدية يتم ضمها للأجر الأساسي بعد خمس سنوات من إصدارها، أي أن مردود العلاوة النقدي سيتعاظم بعد ضمّ علاوات السنوات السابقة إلى الأجر الأساسي.

تربط كل من "ضحى عبد الحميد" و"ليلى البرادعي" بين الارتفاع في نسبة العلاوات الخاصة وحاجة مبارك لتأمين الرضا الشعبي في أوقات الانتخابات. فقد بدأت سياسة العلاوات الخاصة مع ثاني استفتاء

رئاسي، وأول علاوة خاصة كانت مرتفعة نسبيًا عن باقي الأعوام التي تلتها، بنسبة 20%. تفسّر الباحثتان ذلك بأن سنة 1992 التي تم فيها ضمّ تلك العلاوة، كانت السنة السابقة على ثالث استفتاء رئاسي، والذي تفوّق فيه الرئيس بالطبع بدون منافسة.

ليس من المبالغة إذن أن نربطَ بين كون العلاوة الخاصة تتم إضافتها كل خمس سنوات والإلزام الدستوري بالاستفتاء على الرئيس كل ست سنوات. أو بمعنى آخر الربط بين دور مبارك في حماية الأجور من التضخم مع المقايضة على استمراره في الحكم.




لكن العلاوة الخاصة لم تكن سوى قمة الجبل الجليدي، فهي الجزء الظاهر من سياسات الدولة لزيادة الأجور الحكومية في مواجهة التضخم، الإجراء الأبرز الذي يستفيد منه كل الموظفين بالتساوي.

داخل منظومة الأجور كانت هناك خريطة معقدة من الحوافز المتفاوتة بين جهة وأخرى. من كان يتمتع إذن بحوافز أكبر تحميه من الغلاء؟

إذا حاولنا أن نجيب على السؤال السابق بالاعتماد على نصوص قانون عام 1978 سنقول بالطبع إن الأكثر كفاءةً واجتهادًا في العمل هم أصحاب الدخول الأكبر. لكن الواقع العملي يقول إن سياسة الأجور تحت حكم مبارك كانت امتدادًا لسياسات الأجور المستمرة منذ ثورة يوليو، والقائمة على قوة نفوذ الموظفين وليس على قيمة الخدمة التي يقدّمونها.

نستطيع أن نلخص العناصر المؤثرة فعليًا في سياسات توزيع الأجور في ثلاثة عناصر:

**1**– تتمتع الجهات المولِّدة لإيرادات الدولة، ومن أبرزها الضرائب، بنظم حوافز متميزة للغاية في مقابل العاملين في جهات ذات طابع بيروقراطي مثل المديريات التابعة للوزارات على سبيل المثال.

**2**– العاملون لدى الدولة لا يجمعهم تشريع واحد، كما أشرنا سابقًا، لذا قد تتمتع بعض القطاعات بمعاملة أجريّة متميزة من خلال تشريعات أخرى غير القانون الحاكم للعاملين المدنيين لدى الدولة. وقد جمع القانون 32 لسنة 1983، الصادر بتعديل بعض أحكام القانون 43 لسنة 1980

فئات العاملين تحت مسمى "الكادرات الخاصة" وأغلبها من الجهات الأمنية والقضائية، إذ يشمل القانون تحت مظلته عاملين في جهات قضائية ودبلوماسية وأكاديميين وكذا عاملين في جهاز المخابرات وهيئة الرقابة الإدارية والمناجم والمحاجر.

**3**– أخيرًا فقد نجحت لاحقًا جهات تتسم بكثافة العمالة (مثل المعلمين) أو القدرة العالية على التنظيم (مثل الأطباء)؛ في الحصول على حوافز مميزة في الأجور أيضًا.

تعكس منظومة الأجور كما بيّناها دور التوازنات السياسية في تحديد مستويات دخول العاملين في القطاعات المختلفة. فهناك من يخضعون للقانون المنظم للجهاز الإداري للدولة ولكن يتمتعون بحوافز استثنائية، وهناك من تصدر لهم قوانينهم التنظيمية الخاصة. فتكون الحصيلة النهائية للقاعدة الأساسية لأجور جهاز الدولة هي الحصول على دخل متواضع ينمو بالكاد في كل سنة لمحاولة ملاحقة ارتفاع معدلات التضخم. أما الاستثناء فمن نصيب من يعملون في أجهزة تُسهم بشكل مباشر في زيادة موارد الدولة المالية، أو من يتمتعون بنفوذ سياسي ومناصب حساسة، أو من لديهم القدرة على تنظيم أنفسهم للاحتجاج. ويمكننا تعضيد ذلك باقتباس لرئيس وزراء مصر في عهد السادات ممدوح سالم، كان يتحدث فيه عن منظومة الأجور في عهد ناصر، يُبيّن لنا بجلاء كيف كان النفوذ السياسي للعاملين

يلعب دورًا جوهريًا في صياغة تلك المنظومة منذ ذلك بداية دولة يوليو فيقول: "امتدّت تلك المطالب الفئوية إلى المطالبة بتقرير بدلات تحت مسميات لا تتفق بالضرورة مع الواقع، سواء كانت في صورة بدل طبيعة عمل أو بدل المهنة أو بدل التفرغ وغير ذلك. ولقد أصبح الأمر عند هذا الحد مغايرًا تمامًا للصورة التي كانت الدولة تهدف إلى تحقيقها في عام 1964"14. تسييس الأجور الذي يتحدث عنه رئيس وزراء السادات استمر بصور مختلفة خلال العهود التالية، وهو ما أنتج تفاوتًا صارخًا في مستويات دخول العاملين بالدولة. لذا سعت الدولة لتقليل هذا التفاوت بجهود متواضعة؛ عبر إصدار سلسلة من الحوافز التي ترفع مستويات الدخل الدنيا بقدر يقلل من فداحة تلك الفوارق.

ففي عام 1998 قررت الدولة منح قطاعات واسعة من العاملين لديها مكافأةً تعادل الفرق بين ما يعادل 25% من أجرهم الأساسي وما يتقاضونه بالفعل، جسّد هذا القرار محاولةً لرفع أجور العاملين بشكل مركزي في مقابل النفوذ اللامركزي لبعض القطاعات ودوره في تحسين أجورهم بشكل انتقائي. وفي عام 2008 الذي شهِد زيادة كبيرة في معدّل التضخم، قرر الرئيس الأسبق زيادة دخول

14 ممدوح سالم، المذكرة الإيضاحية للقانون 47 لسنة 1978

العاملين في وحدات الإدارة المحلية، بمنحهم حافز إثابة إضافي شهري بنسبة 50% من المرتبات الأساسية بشرط ألّا يكون العاملين المتمتعين بهذا الحافز ممن يحصلون على مكافآت أو حوافز جهود غير عادية تزيد عن نسبة 25% من رواتبهم الأساسية بما يرفع من إجمالي الحوافز إلى 75%. أي أن القرار كان يستهدف بالأساس ترقية دخول العاملين الذين يتقاضون أجورًا متغيرةً ضئيلة القيمة15.

استمرت تلك السياسة بعد خلع مبارك؛ ففي سياق ثورة يناير 2011 ضغط العمال بقوة لتطبيق حد أدنى للأجر يتناسب مع مستويات المعيشة اللائقة للأسر. وفي محاولة للتجاوب مع تلك الضغوط اعتمدت الدولة حافزَ إثابة إضافي يهدف إلى جعل ما يتقاضاه العاملين من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل عن جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك لا يقل عن 200% من المرتب الأساسي16. بمقتضى هذا الحافز ارتفع الحد الأدنى للدخول الإجمالية للعاملين بالدولة إلى 731 جنيه، وهو ما كان

---

15 القانون 114 لسنة 2008 بشأن فتح اعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2007-2008 وتقرير علاوة خاصة للعاملين

16 قرار مجلس الوزراء 4249 لسنة 1998 بشأن منح العاملين المدنيين بالدولة مكافأة شهرية تعادل الفرق بين نسبة 25% من الأجر الأساسي الشهري وما يتقاضونه فعلا من حوافز أقل.

بعيدًا عن المطالبات الشعبية آنذاك والتي طالبت بمبلغ 1200 جنيهًا كحد أدني للأجور.

في مطلع عام 2014، وهو العام الذي سيشهد موسمه الصيفي انتخاب أول رئيس للجمهورية بعد تحولات الثلاثين من يونيو الدامية، قررت الحكومة الانتقالية آنذاك التقدم خطوة رابعة في اتجاه تحقيق قدر من المساواة في الأجور المتغيرة عبر ما يعرف بعلاوة الحد الأدنى. تقضي علاوة الحد الأدنى بسدّ الفرق بين ما يحصل عليه العاملين من مكافآت وبدلات نقدية وبين ما يعادل نسبة 400% من الرواتب الأساسية؛ بحيث يصبح الحد الأدنى للأجور 1200 جنيهًا"17.

كان ذلك المشهد الأخير لدراما "العلاوة يا ريس"، والذي لحقته دراما من نوع آخر حيث تغيرت قواعد اللعبة تمامًا تحت قانون الخدمة المدنية. ولكن قبل أن نقفزَ إلى تلك الحقبة، سنتعرض لدراما صغيرة كانت تتكرر في عالم الأجور على مدى العقود الماضية؛ وهي محاولات فرض حد أقصى للأجر يُشعر الموظفين بأن معاناتهم مع التضخم تتوزع بينهم جميعًا بشكل عادل.

17 قرار رئيس مجلس الوزراء 22 لسنة 2014

**الحد الأقصى؛ الشيطان في التفاصيل**

"الحد الأقصى كام: 42 طب دول كتير، دول كتير عليا! أنا بقول أدامكم هنا حاعمل حاجتين: المبلغ ده نصه مش حاخده. وأنا لا أتفضل بيه على حد، نصه مش حاخده. طاب كده طاب فيه حاجة تانية أقدر أعملها؟!. نعم: نص ما أمتلكه، نص ما أمتلكه حتى اللي ورثته عن أبويا أنا حتنازل عنه عشان خاطر بلدنا".

تلك كانت كلمة للرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي ألقاها بعد أيام من انتخابه في يونيو 2014. ويظهر من مفردات الخطاب محاولة السيسي خلق إحساس لدى طبقة موظفي الدولة بجديته في تطبيق الحد الأقصى للأجور حتى على نفسه وهو رأس الدولة.

لم تكن تلك هي المبادرة الأولى لفرض حد أقصى للأجور، فقد حاول نظام مبارك وضع سقف للأجور الحكومية قبل السيسي. إذ أصدر القانون 105 لسنة 1985 بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها، وحدد رئيس الوزراء عاطف عبيد هذا الحد بقيمة 54 ألف جنيه سنويًا، وذلك في عام 2000. ولكن صدر حكم لاحق

بعدم دستوريته 18. وسنرى كيف سيتم تفريغ نظام الحد الأقصى الجديد من مضمونه بدعوى أيضًا مخالفة تطبيقاته للدستور.

يقوم نظام الحد الأقصى للأجور الذي أشار له السيسي في خطابه على عدم جواز أن يزيد صافي الدخل الذي يتقاضاه أي موظف عن 35 مثل الحد الأدنى لدخول الموظفين بالدولة، أو عن 42 ألف جنيه شهريًا[19].

لكن الحكومة التي عُهد إليها وضع القواعد التنفيذية لتطبيق الحد الأقصى للأجور ستصطدم بسلسلة من الفتاوى القضائية التي ستُعفي العديد من الجهات من تطبيق هذا النظام، وتحديدًا تلك الجهات المعروفة بارتفاع مستويات الأجور فيها. ومن أبرز الجهات التي أعفاها القضاء من الحد الأقصى هي الهيئات القضائية نفسها، بعد أن كان مجلس الوزراء قد اعتبرها ضمن الخاضعين لهذا النظام20. أحد أبرز العناصر التي ارتكزت عليها الجمعية العمومية

18 أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما في عام 2009 بعدم دستورية المادة الثانية من قانون 105 لسنة 1985 والتي تعطي لمجلس الوزراء الحق في وضع حد أقصى للأجور، أو ما كان يطلق عليه هذا التشريع "الحد الأعلى للأجور".

19 قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 63 لسنة 2014 بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة.

20 قرار رئيس الوزراء رقم 1265 لعام 2014 بالقواعد التنفيذية لأحكام القرار بقانون رقم 63 لسنة 2014.

لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة في قرارها بإعفاء القضاة من الحد الأقصى هو أن نظام "الحد الأقصى" جاء تنفيذًا للمادة 27 من دستور 2014 التي نصّت على وضع حد أقصى للأجور في أجهزة الدولة، واعتبرت الفتوى أن تعبير "أجهزة الدولة" ينطبق فقط على السلطة التنفيذية أمّا القضاء فهو يتمتع بالاستقلالية التي تضمن نزاهة أحكامه.21 ووضّح قسما الفتوى والتشريع في فتواهما إن مقرر "لجنة الخمسين" لإعداد الدستور اعتبر المقصود بأجهزة الدولة هو دواوين الوزارات ولا يمكن أن يكون القضاء واحدًا من هذه الأجهزة. وهو ما يدلّ على عدم وجود نيّة فعليّة منذ وقت إعداد الدستور لإخضاع قطاعات واسعة من الدولة للحد الأقصى.

تكرر الأمر مع أحد أبرز الجهات الإيرادية في الدولة، وهي الشركات القابضة بقطاع البترول المملوكة للدولة. إذ عارضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع محاولات مجلس الوزراء إدماج شركات عامة، ومن ضمنهم شركات البترول، تحت نظام "الأقصى للأجور"22. حيث قال قسما الفتوى والتشريع إن مفهوم أجهزة الدولة في الدستور لا ينطبق على شركات قطاع الأعمال العام التي

---

21 مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، ملف رقم 58 - 1 - 379 - مارس 2015.

22 مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، ملف رقم 86 - 4 - 1865- أغسطس 2015.

ينظمها القانون 20 لسنة 1991. كذلك اعتبر قسما الفتوى والتشريع العاملينَ لدى الشركة المصرية للاتصالات ضمن الخاضعين لأحكام قانون العمل ولا يُعدّون ضمن العاملين بأجهزة الدولة[23].

كذلك ألغى القضاء الإداري قرار البنك المركزي بسريان أحكام "الأقصى للأجور" على العاملين ببنك التعمير والإسكان، وأشار الحكم إلى كون البنك شركة مساهمة يملك رأسمالها هيئات عامة وبنوك وشركات قطاع عام، وبالتالي لا تندرج ضمن أجهزة الدولة التي نص عليها الدستور[24].

تعكس تلك الفتاوى والأحكام اتساع رقعة الفئات العاملة بأجهزة تابعة للدولة ولكن تحكمها تشريعات أخرى غير التي تحكم الجهاز الإداري. فعندما حاولت الدولة أن تستجيبَ إلى المطالبات الشعبية الرامية إلى وضع سقف لمداخيل كبار الموظفين بالبنوك وشركات البترول وغيرها من الجهات المملوكة للمال العام وتُعرف بارتفاع مستويات أجورها؛ اصطدمت بواقع مرير؛ إذ الجهات التي ينطبق عليها مفهوم أجهزة الدولة تنحصر في الجهاز الإداري للدولة والوحدات المحلية.

---

23 مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، ملف رقم 47 - 1 - 322 - أغسطس 2015.

24 مجلس الدولة، محكمة القضاء الإداري، الدائرة الأولى، فبراير 2015.

في نفس العام الذي صدرت فيه تلك الفتاوى والأحكام، صدرت النسخة الأولى من قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015. لتبدأ رحلة التقشف في ميزانية الأجور الحكومية بعد سلسلة من حوافز الإثابة ومحاولات محدودة لتقليص الرواتب المرتفعة.

## عالم الأجور بعد قانون الخدمة المدنية

العدالة في توزيع الأجور، كان العنوان الرئيس لخطاب الحكومة لتمرير قانون الخدمة المدنية، قال رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا السياق: "ما كان يحدث هو أن كل وحدة إدارية كانت تُقرر لنفسها البدلات والحوافز منعزلة عن باقي الوحدات الأخرى. وكانت السلطة المختصة تصدر قرارًا بالحوافز بعد موافقة وزارة المالية. فكانت بعض الوحدات تحصل على حوافز تصل إلى 1600%، ووحدات أخرى لا تزيد عن 200%. ووفقًا لهذا القانون فإن الدولة تهدف إلى رفع العاملين الذين يحصلون على 200% كحوافز ليقتربوا من الذين يحصلون على حافز 1600% وذلك تدريجيًا. وفي نفس الوقت فإن من كان يحصل على 1600% فإنه لن يقف عند ذلك وإنما سوف يتم زيادته ولكن ليس بالنسبة السابقة"[25]. هكذا برّرت الحكومة تجميد الأجور المتغيرة بسعيها إلى القضاء على منظومة

25 صالح الصالحي، مايو 2016. المستشار محمد جميل رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في حوار خاص للأخبار – الأخبار.

الحوافز القديمة التي كانت تتحدد وفق قرار كل جهة بشكل لامركزي. وتؤسس منظومة جديدة تعتمد بالأساس على زيادة الأجر عبر علاوة سنوية موحّدة لكل الموظفين، حددتها النسخة الأخيرة من قانون الخدمة المدنية لعام 2016 بنسبة 7% من الأجر الوظيفي (الأساسي).

مثل كافة محاولات إصلاح منظومة الأجور السابقة، يبدو الأمر مثاليًا في بدايته ثم سرعان ما يتم إقرار استثناءات لصالح الجهات ذات الثقل السياسي. فالقانون لم يَقصُر فرص الزيادة السنوية على "العلاوة" ولكن فتح الباب للحوافز أيضًا. وإن كان وزير التخطيط وقتها "أشرف العربي" حاول تقديم منظومة الحوافز الجديدة كمنظومة عقلانية لمكافأة الأفراد المتميزين، حيث أشار إلى أن الحوافز ستمنح للخبرات الوظيفية النادرة أو العاملين في المناطق النائية. لكنه ألحق بهم الجهات المساهمة في الإيرادات العامة 26، في مظهر صريح لتسييس الأجور. في نفس السياق تحدث مستشار وزير التخطيط "طارق الحصري" في حوار تلفزيوني عن استمرار المعاملة المالية المتميزة

---

26 محمد جاد، العربي: من المستحيل أن يتسبب الخدمة المدنية في تخفيض أجر أي موظف، أصوات مصرية، 1 أغسطس 2015، https://is.gd/rUAGCh

للجهات المولّدة للإيرادات السيادية مبررًا ذلك بأن هذه الجهات اكتسبت تلك الوضعية ولا تستطيع الحكومة انتزاعها منها[27].

كان ذلك بخصوص ما يتعلق بأجور العاملين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، لكن هناك جهات تخضع لقوانين أخرى، وهي القوانين التي لم يتم المساس بها. وكأن سياسة إصلاح الأجور تخصّ موظفي الخدمة المدنية فقط وليس العاملين لدى الدولة بصفة عامة. لم يتغير تعريف قانون الخدمة المدنية للفئات الخاضعة له بين نسختي 2015 و2016، حيث شمل الوزارات ومصالحها والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة، ما لم تنصّ قوانين أو قرارات إنشائها على ما يخالف ذلك28. وهذا التعريف يُخرج بطبيعة الحال، قطاعات كبيرة من العاملين لدى الدولة من ولاية هذا القانون. ولكن ما هو التقدير الكَميّ لهذه القطاعات؟

قدّمت وزارة التخطيط إجابة بها شيء من التفصيل حول الفئات المستهدفة بقانون الخدمة المدنية في بيان رسمي وجّهته لمجلس الشعب. قالت فيه إن المادة الأولى من قانون الخدمة المدنية لم تُدخل تعديلًا على الفئات الخاضعة للتشريعات المنظمة للعاملين المدنيين في الجهاز

27 حوار إبراهيم عيسى في برنامج 25-30 مع طارق الحصري، يوتيوب، 29 يوليو 2015، https://goo.gl/GpFWPY

28 قانون الخدمة المدنية 81 لسنة 2016، المادة الأولى

الإداري للدولة عبر تاريخ التشريعات المنظمة لهذا القطاع. وأبانَت الوزارة في هذا السياق أن الهيئات العامة التي تنظّمها لائحة خاصة لا تخضع لهذا القانون؛ مثل هيئة قناة السويس وهيئة السكة الحديد وهيئتي النقل العام بالقاهرة والإسكندرية واتحاد الإذاعة والتلفزيون. وفي توضيح آخر من التخطيط للبرلمان قالت الوزارة إن العاملين بكادرات خاصة، مثل أعضاء هيئات التدريس والقضاة، كذلك لا يخضعون للقانون.

في هذا السياق من المهم أن نُشير إلى بعض التشريعات التي تُساهم في إعطاء وضعيّة مالية خاصة لبعض العاملين لدى الدولة؛ مثل المعلمين الذين عدَّلت لهم الدولة قانون التعليم في سنة 2007 لكي تمنحهم بدلات خاصة بهدف تحسين دخولهم. إضافةً إلى ذلك قصور القانون عن مخاطبة الأفراد غير المدنيين، كالفئات غير المدنيّة العاملة في جهاز الشرطة.

لا توفر لنا تلك المعلومات المتفرقة رقمًا رسميًا يُحدّد عدد الموظفين الخاضعين للمعاملة المالية في قانون الخدمة المدنية، ولكن عدم خضوع الهيئات التي تنظمها لائحة خاصة، وكذا "الكادرات الخاصة" يقلل بلا شك من الآثار المتوقعة لأي إصلاح في منظومة الأجور يمكن التعويل عليه من وراء هذا القانون.

## ماذا يحدث على أرض الواقع؟

لنحاول أن نعيدَ تحليل موازنة الأجور الحكومية، ولكن بعد أن نُسقط عليها قراءتنا للتوازنات السياسية داخل الدولة.

في نظرة سريعة إلى التقسيم القطاعي لميزانية الأجور نهاية سنة 2017-2018، نجد الجزء الأكبر من تلك الميزانية حوالي 35% يذهب لقطاع التعليم. وهذا لا يعني بالضرورة انحياز الميزانية للتنمية؛ فهذا القطاع معروف بكثافة العمالة، ومع أن أغلب نفقاته تُوجّه إلى الأجور فإن متوسط أجر المعلم بعد قانون الكادر، يظل متأخرًا كثيرًا عن ملاحقة مستويات ارتفاع التضخم.

ثاني أكبر حصة في موازنة الأجور تذهب إلى قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة، بنحو 18%، وهذا أمر له دِلالة فهذا القطاع تندرج تحته الجهات الشرطية والقضائية التي لا تخضع لقانون الخدمة المدنية. والدِلالة هو أن أي محاولة لإصلاح القطاعات التابعة للدولة من خلال قانون الخدمة المدنية كانت عملية انتقائية وتتجاهل قطاعات تمثل ثقلًا مهما في موازنة الأجور.

الطابع الانتقائي يظهر بشكل أوضح عند النظر إلى معدل النمو في ميزانية الأجور لهذا العام. على المستوى الإجمالي استمر معدّل نمو الأجور متدنيًا قياسًا بمستوياته التاريخية، وهو الوضع الذي بدأ منذ صدور قانون الخدمة المدنية، فقد بلغ في 2017-18 نحو 7.5%

مقابل 15.5% كمتوسط للنمو السنوي في الفترة من 1990-91 إلى 2013-14. نسبة 7.5% هي حصيلة مقارنة ما تتوقع الحكومة أن تنفقه على الأجور في 2016-17 (بنحو 222 مليار جنيه)، مع مخصّصات موازنة الأجور في 2017-18 (بنحو 239.5 مليار جنيه). لكن نظرًا لأن مخصصات الأجور التي وضعتها الدولة في موازنة 2016-17 كانت أعلى كثيرًا عن الرقم الفعلي الذي تم إنفاقه في هذا العام (228.7 مليار جنيه)، ولعدم توّفر ميزانيات الأجور التي أنفقت فعليًا على كل قطاع؛ سنقارن معدلات النمو القطاعية بين عامي 2016-17 و2017-18 مع معدل النمو الإجمالي لموازنة الأجور في العامين. عوضًا عن مقارنة معدل النمو الفعلي في العام الأول مقابل الرقم الذي تنتَوي الحكومة إنفاقه في العام التالي. أي أننا سنعتمد على معدل الزيادة بين 228.7 مليار جنيه و239.5 مليار جنيه وهو 4.7%.

على المستوى القطاعي أيضًا نلاحظ ارتفاع موازنة الأجور في ديوان عام وزارة الداخلية في العام 2017-18 بنسبة متواضعة 2.3%، لكن الجهات التابعة لمصلحة الأمن والشرطة زادت بأكثر من رقم النمو الإجمالي 5.5%، بينما اقترب نمو ميزانية أجور العاملين في قطاع السجون من ضعف معدل النمو الإجمالي حيث وصل إلى 8%. وعند النظر إلى القطاعات القضائية نجد ديوان عام وزارة العدل قد زاد بنسبة تفوق ضعف الزيادة في الرقم الإجمالي، مسجلًا

10.2%، أما القضاء والنيابة العامة فارتفعت بنسبة 12.7%. لكن الرقم الذي يبدو مدهشًا للغاية فهو معدل النمو في ميزانية أجور قطاع الشئون الخارجية والذي نما هذا العام بنحو 44% عن ميزانية العام السابق! وربما يكون التفسير الوحيد لهذه الزيادة الاستثنائية هو التغيّر الكبير في سعر الدولار أمام الجنيه بعد قرار تحرير سعر الصرف.

أما إذا نظرنا إلى القطاعات المرتبطة بالتنمية سنلاحظ مثلًا انخفاض ميزانية أجور قطاع الزراعة بنسبة 3.2% عن العام الماضي، أما ميزانية أجور قطاع القوى العاملة فكانت شبه ثابتة إذ ارتفعت فقط بنسبة 0.5% عن العام السابق. هنا علينا أن نتذكرَ كيف عوّق النظام الجديد للأجور فرص هذه القطاعات في زيادة دخلها بعد أن حوّل جزءًا كبيرًا من أجرها المتغير إلى مبلغ نقدي ثابت. وانكمشت ميزانية أجور قطاع التعليم في هذه السنة، بالرغم من حصتها الضخمة من إجمالي الأجور، بنسبة 1.3%. وكان قطاع الصحة من الصور الإيجابية القليلة في مجال التنمية حيث ارتفعت ميزانية أجور هذا العام بنحو 3% عن العام السابق.

هذا التوزيع لأعباء التقشّف يقارب نفس ما حدث في موازنة 2016-17، مع بعض الاختلافات أبرزها انكماش ميزانية مصلحتي الجمارك والضرائب على الدخل، مع إنهما من المصالح

الإيرادية، هذا قد يعكس حدّة الأزمة المالية الحالية التي تدفع الدولة للتخلي عن بعض فئاتها المحظية.

**الخلاصة**

تطمح الدولة المصرية منذ أكثر من نصف قرن أن تُصلحَ نظام العمل الحكومي، بحيث يصبح الإنفاق على الأجور موجهًا إلى احتياجات هذا الجهاز القائم بأعمال الخدمة العامة، وليس استجابةً للضغوط السياسية لبعض الفئات ذات النفوذ داخل هذا الجهاز. لكن الواقع أن تلك المحاولات كانت تفشل دائمًا.

المحاولة الأخيرة عبر قانون الخدمة المدنية تسير في نفس الطريق القديم، أي مسار "تسييس الإنفاق على الأجر". بل إن الإجراءات الأبرز في قانون "الخدمة المدنية" كانت موجهة لكبح معدلات النمو في ميزانيات الأجور وليس إلى إصلاح الجهاز الحكومي. وذلك يمكن فهمه في سياق السياسات التقشفية التي أقرّ خلالها القانون، تلك السياسات التي يدعهما صندوق النقد والبنك الدوليَين والتي لم تراعِ معدلات التضخم المرتفعة، مما زاد من إحساس الموظفين بوطأة "الغلاء".

# الفصل الثالث:

# ماذا حدث للأجور في سنوات التباطؤ الاقتصادي والتضخم؟

**إعداد/ داليا موسى**

**تقديم**

في ظل ما شهدته مصر من مستويات قياسية من التضخم منذ الربع الأخير في 2016 وخلال 2017، اهتمّ العديد من الاقتصاديين بالسؤال عن انعكاس ذلك على مستويات الأجور، وهل كانت تنمو بنفس وتيرة ارتفاع معدلا التضخم؟ السؤال لم يكن فقط بدافع التعاطف مع العاملين الأُجراء، والذين يمثّلون القطاع الأكبر من المجتمع. ولكن أيضًا بدافع القلق من تأثير انكماش القيمة الحقيقية للأجور على الاستهلاك المحلي، حيث إن الطلب المحلي يُعدّ أهم العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي في البلاد.

ومما يزيد من وتيرة القلق على الاستهلاك المحلي، أن موجة التضخم الأخيرة تأتي بعد سنوات من التباطؤ الاقتصادي والتي انعكست بطبيعة الحال على قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل وزيادة الأجور الإسمية. أي أن عملاق التضخم قضى بالضربة القاضية على

أجور كانت ضعيفة بالفعل. المواطن العادي الذي يتابع أحوال أصدقائه وأقربائه في تلك الفترة تولّدت لديه قناعة أن الأسر من الطبقات الوسطى أو أقل من ذلك اتبعت سلوكًا تقشفيًا. ستستمع في دردشات المارة في المواصلات العامة أو في الأسواق؛ ثرثرةً مستمرةً حول استبدال منتج مستورد بآخر محلي بعد أن قفز الأول ثلاثة أضعاف، أو التنازل عن احتياجات للرفاهية مقابل احتياجات أساسية.

ربما تكون تلك الشواهد قد أقنعت العديد من الاقتصاديين بأن الاستهلاك المحلي تأثر سلبًا في هذه الفترة، لكن كان يصعُب إثبات ذلك في ظل عدم توافر بيانات عن الأجور بشكل منتظم متاح للباحثين. إذ أن البيانات المتاحة بهذا الشكل تقتصر على بيانات العاملين في القطاع الحكومي، كما شرحنا في الفصل السابق، أو تقديرات جهاز التعبئة والإحصاء عن أجور العاملين في القطاعين العام والخاص، والتي لم يتم تحديثها بعد لتغطي الفترة التي نتحدث عنها.

في هذا الفصل، نحاول أن نسدَّ هذه الثغرة في البيانات من خلال استطلاع رأيٍ أجريناه على عينة من العاملين في القطاعين العام والخاص والعمالة غير المنتظمة حول تطور أجورهم منذ عام 2010 حتى عام التضخم الكبير في 2017. يعمل أفراد العينة محل البحث في نطاق المنشآت الصناعية بين العمال الأقل دخلًا في قطاع

الإنتاج؛ وقد شملت عددًا من الصناعات مثل صناعة السكر والغاز والأسمنت وصناعة الغزل والنسيج والألومنيوم والحديد والصلب وغيرها.

جاءت الأسئلة المقترحة للعينة كما يلي:

**1**– إجمالي دخلك النقدي سنة 2010؟

**2**– إجمالي دخلك النقدي سنة 2017؟

**3**– تفاصيل معدل الزيادات السنوية بين 2010 و2017.

**4**– هل معدل الزيادة في دخلك يعبر عن معدل الزيادة في دخول جميع العاملين والموظفين في مكان عملك (أي الفئات تمتلك معدل زيادة أعلى/أيها يمتلك معدل زيادة أقل)؟

**أولا: القطاع الخاص**

**1**– شركة الدقهلية للسكر.

*الاسم: نشأت إبراهيم أحمد الحفني.*

*المهنة: عامل إنتاج في محطة اللُب الجديدة بمصنع السكر الدقهلية.*

*السن: 47 سنة.*

*الحالة: متزوج، لا يوجد أطفال.*

*أساسي الراتب: 412 جنيهًا.*

| ملاحظات | تفاصيل معدل الزيادات السنوية | إجمالي الدخل النقدي | السنة |
|---|---|---|---|
| دائما توجد خصومات متمثلة في اشتراك التليفون واشتراك النقابة سُلف وقروض، وهذا ينطبق على جميع عمال المصنع. | | 1000 | 2010 |
| لم تُصرف العلاوات على مدار ثلاث سنوات (2011، 2012، 2013) بسبب العقد المؤقت، حسب اللائحة لا تُصرف العلاوة قبل مرور سنة من التثبيت | نسبة من الأرباح 20%، علاوة دورية 10%، حافز إنتاج 30% | 1100 | 2011 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | على أن تكتمل السنة قبل 1 يناير. |
| 2012 | 1200 | حافز إنتاج 35% بزيادة 5% كل سنة، نسبة أرباح 20%، العلاوة الدورية 10%. | |
| 2013 | 1300 | أرباح 20 شهر على أساسي المرتب، العلاوة الدورية 10%. | |
| 2014 | 1400 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2015 | 1500 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2016 | 1600 | العلاوة الدورية 10%، علاوة خاصة 10% تُصرف بحد | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | أدنى 65 جنيهًا وبحد أقصى 130 جنيهًا (لم تطبق بعد). | |
| 2017 | 1800 | العلاوة الدورية 10%، اعتماد العلاوة الخاصة في يوليو 10% بأثر رجعي للعام 2016. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **قال نشأت** إنه يعمل فلاحًا في قطعة أرض زراعية ملك والده، وإن المنتوج الزراعي للأرض يساعده على العيش دون استدانة.
- ردًا عن سؤال عما إذا كان معدل الزيادة في دخله يعبّر عن معدل الزيادة في دخول جميع العاملين والموظفين في مكان عامله؟ **قال:** كل العمّال يحصلون على نفس الدخل، والفرق يكون لأسبقية التعيين فقط؛ "الأقدم يحصل على أجر أعلى". فيما عدا ذلك، فقط نواب المديرين يحصلون على حافز تميّز كل 3 شهور. هذا الحافز موجود بالنص في لائحة الشركة.

- بخصوص حافز الإنتاج أوضح نشأت أن حافز الإنتاج يُصرف في شهور الإنتاج فقط (مارس، أبريل، مايو، يونيو) وهو موسم الحصاد والتصنيع. أمّا باقي شهور السنة فتتم فيها صيانة الماكينات، ولا يحصل خلالها على حوافز. **قال نشأت** إنه لا يستطيع حساب نسب الصرف في دخله بالتحديد، ولكن تقديره أنه يصرف حوالي 600 جنيهًا من مرتبه إفطار وسجائر، والشركة توفّر له المواصلات للذهاب للعمل، كما إنها توفر له تأمينًا صحيًا ضعيفًا لا يكفي كل نفقات علاجه وزوجته، بالإضافة إلى إنه يسكن في بيت والده.

---

*الاسم: شربيني عوض أحمد.*

*المهنة: أخصائي أول تدريب، ورئيس النقابة بالشركة.*

*الحالة: متزوج ويعول أربعة أبناء في مراحل التعليم المختلفة.*

*أساسي الراتب: 3400 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل معدل الزيادة السنوية |
|---|---|---|
| 2010 | 2500 | |

| | | |
|---|---|---|
| 2011 | 3000 | العلاوة الدورية 10%، علاوة خاصة 30% أضيفت في شهر سبتمبر. |
| 2012 | 3500 | العلاوة الخاصة 30%، العلاوة 10% الدورية، زيادة في حافز الإنتاج 35%، تضاف زيادة 5% سنويًا. |
| 2013 | 4000 | علاوة خاصة 15% تصرف على الأساسي كل 5 سنوات. |
| 2014 | 4500 | العلاوة الدورية فقط 10%. |
| 2015 | 5000 | العلاوة الدورية فقط 10%. |
| 2016 | 5500 | العلاوة الدورية فقط 10%، علاوة خاصة 10% بحد أقصى 130 جنيهًا وحد أدنى 65 جنيهًا. |
| 2017 | 6000 | اعتماد العلاوة الخاصة 10%. |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **قال شربيني** إنه يحصل على راتب كبير مقارنةً بعدد من زملائه في العمل (حوالي 600 عامل لا تتعدى رواتبهم الشاملة 2000 جنيه في الشهر)، ويؤكّد أن هذا الدخل لا يكفيه هو

وأبنائه مما اضطره للتخلي عن بعض مدخراته (شقة وقطعة أرض)، حيث قام ببيعهما لكي يستطيع الاستمرار في تعليم أبنائه وتوفير حياة كريمة لهم، وذلك بعد انخفضت القوة الشرائية للجنيه حوالي 50% في المتوسط، وارتفعت معدلات التضخم.

- **تخلّى شربيني** عن نمط حياته السابق؛ مثلًا أصبح لا يستطيع الترفيه عن أبنائه في المصيف السنوي الذي كان يقوم بترتيبه وتنظيمه لزملائه العاملين في الشركة من خلال النقابة.
- **لم يستطع** حساب نسبة ما ينفقه على المتطلبات الأساسية من مأكل وتعليم وصحة قياسًا لإجمالي نفقاته، لكنه أكد أن راتبه لا يكفيه كامل الشهر، مع أنه يمتلك مسكنه الخاص، فإن الأكل والتعليم والصحة تقضي على مرتبه في منتصف الشهر.
- **وأشار** إلى واقعة زادت من أعباءه تتعلق بنفقات الطاقة، حين قامت شركة الكهرباء بتغيير العدادات القديمة وتركيب الجديدة، فوجئ بمطالبته بمتأخرات استهلاك كهرباء بمبلغ 14 ألف جنيه! وسمحت له شركة الكهرباء بجدولة المتأخرات؛ فأصبح يدفع شهريًا حوالي 500 جنيه، منهم 40% متأخرات استهلاك.

---

**2**– الشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات:

*الاسم: مجدي عبد الغني.*

*المهنة: عامل إنتاج.*

*الحالة: متزوج ويعول طفلين.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل معدل الزيادة السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 550 | علاوة اجتماعية 7%، وعلاوة دورية 10%. | تحسب العلاوة الدورية والاجتماعية على الراتب الأساسي. |
| 2011 | 600 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10%. | |
| 2012 | 630 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10%. | |
| 2013 | 660 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10%. | |
| 2014 | 690 | علاوة اجتماعية 7%، | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | علاوة دورية 10%. | |
| 2015 | 720 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10%. | |
| 2016 | 750 | أضيفت ثلاث سنوات التجنيد. | |
| 2017 | 1100 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10%. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **قال مجدي** إنه يحصل على أرباح 12 شهر على الراتب الأساسي، وإنه يعمل بالشركة منذ 2008 لكن الإدارة أجبرته على التنازل عن ثلاث سنوات عمل من مدة خدمته (كعامل مؤّقت) كي يتمّ تثبيته في العمل.
- **وأضاف** إن راتبه بالكاد يكفي الطعام والشراب، بعد الخصومات التي تخسف به الأرض. إذ يدفع 885 جنيهًا شهريًا كقسط قرض 20 ألف جنيه، يُسَدد على سبع سنوات. مؤكدا أن القرض ترفًا لم يكن، لكنه اضطر إلى اللجوء إليه كي

يشتري توكتوك بحوالي 10 ألاف جنيه والباقي سدّد به مديونيات سابقة.

- بسبب العمل على التوكتوك **يقضي** معظم يومه في مشقة، فبعد إنهائه الوردية في المصنع يتجه للعمل عليه. وأحيانًا يستمر في العمل حتى صباح اليوم التالي، وذلك لكي يستطيع توفير ضروريات الحياة لأسرته.
- ردًا عن سؤاله إذا كان تخلى عن سلوكيات استهلاكية كان اعتاد عليها في السنوات السابقة، **قال**: إنه أصبح لا يستطيع حتى أن يعطيَ طفلته دروس خصوصية بعد غلاء الأسعار في كل المجالات.
- **وأضاف** "يدوبك المرتب يكفّي أكل وشرب بالعافية ده حتى اللحمة كنا بنجيبها مرتين في الأسبوع دلوقتي مرة واحدة وأحيانا ما بنجيبهاش، أنا كل شهر بستلف من اللي حواليّا".
- بسؤاله إذا كانت هناك فروق كبيرة في دخله بينه وبين زملائه بالشركة، **أوضح** أن الفروق ليست كبيرة، وأنها فقط في الدرجات والأقدمية وخلاف ذلك مستوى الأجور متدني في الشركة كلها.

---

*الاسم: علاء شلبي.*

*المهنة: فني كهرباء.*

*السن: 40 سنة.*

*الحالة: متزوج ويعول أربعة أطفال.*

*أساسي الراتب: 486.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل معدل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 730 | | |
| 2011 | 950 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دوريّة 10%. | |
| 2012 | 1000 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10%. | أحيانًا ينظّم العمال إضرابًا فتصرف لهم الشركة 200 جنيهًا بدون إضافتها على المرتب، وبعد فترة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | يتم إلغائها. |
| 2013 | 1100 | علاوة اجتماعية 7%، علاوة دورية 10% | بعد تنظيم إضراب قامت الشركة بزيادة بدل الوجبة حوالي 50 جنيهًا. |
| 2014 | 1300 | علاوة دورية 10%، والعلاوة الاجتماعية 7%. | |
| 2015 | 1400 | علاوة دورية 10%، والعلاوة الاجتماعية 7%. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2016 | 1500 | علاوة دورية 10%، والعلاوة الاجتماعية 7%. | |
| 2017 | 1600 | علاوة دورية 10%، والعلاوة الاجتماعية 7%. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **قال علاء** إنه لا يمتلك دخلًا آخر غير راتب الشركة، ويصرف على تعليم أبنائه حوالي 10% من الدخل، وعلى الأكل والشرب حوالي 50%، والعلاج 20%، والمياه والكهرباء والغاز حوالي 20%.
- **وأضاف** أنه تخلّى عن المتعة السنوية الوحيدة وهي المصيف بسبب ارتفاع الأسعار وقلة الدخل، مشيرًا إلى إنه عندما يحاول زيادة دخله بمزيد من العمل ويحصل على وردية لزميل غائب، فتقوم الشركة بتحصيل ضرائب على أجر الوردية الإضافي (70 جنيهًا لوردية 8 ساعات) فيحصل على 53 جنيهًا بدلًا من الـ70.

- وأردف إن الفروق ضعيفة بين العاملين، ولا تتعدى فروق الأقدمية والدرجات.

---

**3-** شركة غاز مصر:

*الاسم: إسلام أحمد حلمي.*

*المهنة: فني تركيبات.*

*السن: 30 سنة.*

*الحالة: متزوج ويعول طفلين.*

*أساسي الراتب: 170 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل معدل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1200 | | |
| 2011 | 1600 | علاوة المشير، العلاوة الدورية 10%، علاوة طبقًا للقانون 12 تضاف حسب التقرير مَن يحصل على جيد | شركات البترول تحصل على ما يسمى (منحة الوزير) وهي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | جدًا تضاف علاوة 10% ومَن يحصل على جيد يضاف 7% ومَن يحصل على مقبول يضاف 6%. | عباره عن شهر على الأساسي. |
| 2012 | 1700 | علاوة تقرير | |
| 2013 | 2100 | علاوة 30% تضاف كل خمس سنين، علاوة 15%. | |
| 2014 | 2600 | العلاوة الدورية 10%، العلاوة الاجتماعية 7%، وترقية بالعمل. | |
| 2015 | 2700 | العلاوة الدورية 10%، العلاوة الاجتماعية 7%. | صدر قرار بتثبيت الحافز عند رقم ثابت وليس كنسبة، وبالتالي لم تحدث زيادة حتى 2017. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2016 | 2700 | العلاوة الدورية 10%، العلاوة الاجتماعية 7%. | |
| 2017 | 2800 | العلاوة الدورية 10%، العلاوة الاجتماعية 7%. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **أوضح إسلام** أنه اضطر إلى البحث عن عمل إضافي في 2016؛ بسبب تدني القوة الشرائية للجنيه.
- ينفق **إسلام** 35% من الدخل على الطعام والشراب، 25% على التعليم، 15% غاز وكهرباء ومياه.
- أما بخصوص السكن **فقال**: إنه لا يكلّفه شيئًاحيث يقيم في منزل والده، كما تتحمل الشركة نفقات العلاج عبر نظام التأمين الصحي الأسري.
- وعند سؤاله هل تقوم بعمل أي أنشطة ترفيهية للأسرة **قال**: لا.

4- أسمنت حلوان:

*الاسم: عمر أبوزيد.*

*المهنة: فني تشغيل ماكينات التعبئة.*

*الحالة الاجتماعية: متزوج ويعول ثلاثة أولاد.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | معدل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 900 | | |
| 2011 | 1600 | الزيادة بعد تفاوض الإضراب. | إضراب لمدة 18 يوم بعد 25 يناير. |
| 2012 | 1700 | علاوة دورية 7%. | |
| 2013 | 1800 | علاوة دورية 7%. | |
| 2014 | 1900 | علاوة دورية 7%. | |
| 2015 | 2000 | علاوة دورية 7%. | |
| 2016 | 2100 | علاوة دورية 7%. | |
| 2017 | 2250 | علاوة دورية 7%. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **عُمر** يعمل بالشركة منذ 22 سنة دون انقطاع ولكنه يعمل بنظام "المقاول" (مقاول من الباطن: يوفّر عدد من العمال مقابل نسبة، ثم تستمر علاقة العمال بالشركة بدون حقوق وتنقطع علاقتهم بالمقاول).
- **أكّد عمر** أن الفروق في المرتبات كبيرة جدًا بين المعيّنين وعمّالة المقاول، فمن كان يقوم بنفس العمل ولكن تم تثبيته يحصل على 8 آلاف جنيه.
- **أوضح** أيضًا أن هناك فروق في الأجر بين عمالة المقاول أنفسهم بناء على نوع العمل، فمن يعمل على سير التعبئة (مكنجي) يحصل على ما يسمى "الشاي"؛ وهذا يؤدي إلى فرق ليس قليلًا في الدخل.
- **أشار** أيضًا إلى أن راتبه بالكاد يكفي المتطلبات الضرورية ويقسّمه كما يلي: 500 جنيه إيجار سكن، 200 جنيه كهرباء، 1000 جنيه شهرية للمنزل (مصاريف الأكل والشرب)، 100 جنيه فاتورة مياه، 400 جنيه مصاريف المدرسة للأولاد، وأضاف "العلاج: هو ونصيبه بقى".
- أما مسألة الترفيه عن الأبناء فهي غير مطروحة على قائمة أولوياته بسبب قلة الدخل وارتفاع الأسعار، **ويقول**: "لا

دلوقتي ولا قبل كده كنا بنخرج ونتفسح لأن زمان كان الدخل قليل ويدوبك، ودلوقتي لما زاد الراتب الأسعار كمان زادت".

---

## 5– الشركة المصرية الأمريكية لدرفلة الصلب (مجموعة بشاي للصلب):

*الاسم: هاني ريحان.*

*المهنة: فني فرن صهر.*

*الحالة الاجتماعية: متزوج ويعول.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | معدل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1200 | | |
| 2011 | 2200 | تم إقرار بدل وجبة 300 جنيهًا، بدل مواصلات 250 جنيهًا، علاوة غلاء معيشة 100 جنيه، زيادة أساسي الراتب | بعد اعتصام وإضراب عن العمل زاد المرتب، 6 شهور كأرباح. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | لزيادة الشريحة التأمينية. | |
| 2012 | 2700 | زيادة سنوية 300 جنيه، 3 شهور كأرباح. | حدث اعتصام وتم على أساسه إقرار زيادة سنوية 300 جنيهًا (معتمدة على التقرير السنوي) |
| 2013 | 2700 | 3 شهور كأرباح | قام العمال بتنظيم اعتصام وإضراب عن العمل. عقابًا على المشاركة وقيادة الاعتصام تم إيقاف الزيادة السنوية. |
| 2014 | 2800 | زيادة سنوية 100 جنيه. | |
| 2015 | 2900 | زيادة سنوية 100 جنيه. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2016 | 3100 | زيادة سنوية 200 جنيه. | |
| 2017 | 3320 | زيادة سنوية 220 جنيه. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- **قال هاني** إن الشركة لا تتعامل معهم بالقانون فلا يوجد علاوات ولا حوافز كل ما تصرفه الشركة بدل سكن 250 جنيهًا، بدل طبيعة عمل ومخاطر 100 جنيه، بدل وجبة 400 جنيه، واحتساب الساعة الإضافية 267 جنيهًا في الشهر.
- أيضًا **أشار** إلى أن الاحتياجات الضرورية تقضي على راتبه فمثلًا التعليم يحصل على النصيب الأكبر من الدخل 40%، الطعام والشراب 20%، الفواتير (غاز ومياه وكهرباء) 10%، العلاج 10%، والباقي 10%؛ يدخرها لمناسبات مثل العيد أو رمضان أو دخول المدارس.
- وأجاب **هاني** عن سؤال ما إذا كانت الفروق كبيرة في مرتبات العاملين؟ بأن" الفروق تعتمد على الأقدمية وكذلك نوع العمل، بمعنى أن المشرف يحصل على زيادة سنوية أكبر من

الفني مثلًا، لكن بصفة عامة الدخول منخفضة جدًا في الشركة مقارنةً بشركات الحديد والصلب الأخرى".

---

**ثانيا: القطاع العام**

**1-** شركة الدلتا للغزل والنسيج:

*الاسم: هاني فوزي محمد.*

*السن: 41 سنة.*

*الحالة: متزوج ويعول ثلاثة أطفال.*

*أساسي الراتب: 910 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 380:420 | | |
| 2011 | 650:700 | حافز التطور 220 جنيه (بشرط ألا يتخطى الغياب 4 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | أيام). | |
| 2012 | 1200 | إقرار الحد الأدنى للأجور 1200 جنيه. | |
| 2013 | 1300 | العلاوة الدورية 10%، والعلاوة الاجتماعية 7%. | |
| 2014 | 1400 | العلاوة الدورية 10%، العلاوة الاجتماعية 7%. | |
| 2015 | 1500 | العلاوة الدورية 10%، العلاوة الاجتماعية | حصلت غزل المحلة وكذلك الدلتا على علاوة 10% وأضيفت إلى |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | %7. | أساسي المرتب. |
| 2016 | 1600 | العلاوة الدورية %10، العلاوة الاجتماعية %7. | |
| 2017 | 1600 | لم يحصل على أي علاوات. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- وبسؤاله عن الفروق في المرتبات بين العاملين بالمصنع قال **هاني**: "تتفاوت بشكل كبير لأننا مش فاهمين منظومة الأجور في المصنع شغاله إزّاي. كمان في التعيينات الجديدة أساسي الراتب مرتفع (1200جنيه)، وبالتالي الشامل هيبقى أكبر من اللي بقاله سنين زيّي".
- أوضح **هاني** أنه يعمل سائق على عربة أجرة بعد مواعيد المصنع حتى يستطيع أن يكفي احتياجات أبنائه.

- **وأضاف** إن راتبه بالكامل يذهب لمديونيات، فالبنك الذي حصل منه على قرض يحصل على 1200 جنيه من الراتب، 100 جنيه اشتراك تليفون، أقساط شراء احتياجات للمنزل من معرض الشركة 80 جنيه، إيجار منزل 1000 جنيه.

---

**2-** شركة سيد للأدوية (فرع الهرم):

*الاسم: دينا علي أحمد.*

*المهنة: مهندسة.*

*السن: 30 سنة.*

*الحالة: متزوجة ولديها طفلين.*

*أساسي الراتب: 470 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1000 | | |
| 2011 | 1100 | العلاوة الدورية 10% | العلاوات تضاف في بند مجنّب (أي تضاف على |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | الأساسي ولذا تصرفها الشركة 65 جنيه ثابتة) |
| 2012 | 1200 | العلاوة الدورية 10% على أساسي الراتب (65 جنيه) ثابتة. | |
| 2013 | 1350 | علاوة استثنائية 15% (اللي أقرّها الرئيس السابق محمد مرسي) العلاوة الدورية 10%. | |
| 2014 | 1450 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2015 | 1420 | العلاوة الدورية 10%. | بعد العلاوة دخلت دينا في شريحة تأمينية جديدة فزادت الضرائب على |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | الدخل. ولهذا كانت الزيادة ضعيفة. |
| 2016 | 1520 | العلاوة الدورية 10%، علاوة استثنائية بأثر رجعي 7% لغير الخاضعين لقانون الخدمة المدنية. | |
| 2017 | 1700 | العلاوة الدورية 10%، علاوة 65 جنية. | الأرباح السنوية 8 شهور على أساسي الراتب. |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- قالت **المهندسة دينا** إن الفروق في الرواتب ليست كبيرة بين العاملين، والفرق فقط يكون في الحوافز التي يحصل عليها بعض العاملين بنسبة 150% على أساسي الراتب مثل العاملين في الإنتاج.

- **وأضافت** إن راتبها يكفي فقط مواصلات (500 جنيه في الشهر مواصلات) الذهاب للعمل وحضانة أطفالها (700 جنيه حضانة في الشهر)، أما باقي متطلبات الحياة يتكفل بها زوجها بالكاد.
- كما أشارت **دينا** إلى أنها كانت قبل ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للجنيه تقوم ببعض الأنشطة الترفيهية لها ولأسرتها **فقالت**: "كنت بروح النادي مرة أو مرتين في الأسبوع دلوقتي مرة واحد وأحيانا ما بنروحش، كمان كنا بنخرج نتغدى بره ونتفسح كل شهر دلوقتي مافيش خروج لأن المرتب يادوبك يكفي أكل وشرب وفواتير، ده حتى السوبر ماركت بقيت بروحه قليل وبجيب حاجات أقل بكتير من قبل كده".

---

*الاسم: محمود إسماعيل.*

*المهنة: فني صيانة.*

*السن: 31 سنة.*

*الحالة الاجتماعية: أعزب.*

*أساسي الراتب: 602 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1000 | | أي علاوة تضاف إلى المجنّب بعد مرور خمس سنوات تضاف إلى الأساسي. |
| 2011 | 1060 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2012 | 1100 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2013 | 1150 | العلاوة الدورية 10%، وعلاوة استثنائية 15%. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2014 | 1230 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2015 | 1300 | العلاوة الدورية 10%. | |
| 2016 | 1400 | العلاوة الدورية 10%، علاوة استثنائية بأثر رجعي 7% لغير الخاضعين لقانون الخدمة المدنية. | |
| 2017 | 1600 | العلاوة الدورية 10%، علاوة 65 جنية. | أرباح 8 شهور. |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- قال محمود إن الفروق بينه وبين زملائه في العمل هي في الحوافز والأساسي (الأقدم يحصل على دخل أكبر)، لكن هيكل الأجور يطبّق على الجميع سواسية. وأضاف إنه يعمل ساعات إضافية تصل إلى 150 ساعة شهريًا كي يحسّن دخله.
- وردًا على سؤال عن تقسيم دخله على مصروفاته المنزل قال: إنه يعيش مع والديه ولا يدفع فواتير وهو غير متزوج، ولا يفكر في الزواج الآن لأنه لا يمتلك مدخرات تعينه على مصاريف

الزواج وغير متأكد إذا كان دخله يكفي فتح بيت وإعالة أسرة.

---

**3**– شركة وبريات سمنود بالغربية:

*الاسم: هشام البنا.*

*المهنة: أمين مخزن.*

*السن: 47 سنة.*

*الحالة الاجتماعية: متزوج ويعول ثلاثة أطفال.*

*أساسي راتب: 960 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1400 | | |
| 2011 | 1450 | علاوة 7% على الراتب الأساسي. | |
| 2012 | 1500 | علاوة اجتماعية 15% بحد أدنى 90 جنيهًا. | يتم صرف الحد الأدنى بشكل ثابت. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2013 | 1550 | علاوة دورية 7%. | |
| 2014 | | توقفت الشركة عن العمل ولم يتم صرف الأجور لمدة عام. | |
| 2015 | 1600 | علاوة دورية 7%. | |
| 2016 | 1752 | علاوة دورية 7%، علاوة اجتماعية 10%. | لم يتم صرف العلاوة الاجتماعية. |
| 2017 | 1752 | صرف العلاوة الاجتماعية 10% بأثر رجعي من 2016، 95 جنيهًا. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- أشار **هشام** إلى عدم وجود فروق كبيرة في الأجور بين العمّال أو بين العمال والموظفين الإداريين إلا في الحوافز. ويتم توزيع الحوافز بناءً على تقدير رئيس القسم لكل حالة، لكن هناك

فرق بين القيادات الإدارية وباقي عمال الشركة في الحوافز والبدلات.

- يرى **هشام** أن راتب 2017 لو "زاد أربعة أضعاف" لن يكفي مصاريف أبنائه: تعليم ومأكل ومشرب فقط. وأضاف إنه كان لا يثق في علاج التأمين الصحي، لكن بعد الارتفاع الرهيب في الأسعار أصبح لا يستطيع تحمل تكلفة علاجه من الضغط والسكر؛ ولذا اضطر للعلاج على حساب التأمين الصحي.
- قال **هشام** إنه يدفع شهريًا 500 جنيهًا كقسط قرض (لم يذكر سبب الاقتراض)، و250 جنيه كهرباء، و60 جنيه مياه، وإنه لولا راتب زوجته ما كان استطاع احتمال تكلفة أسعار السلع والخِدمات التي تحتاج 200% من راتبه.

الاسم: مرفت محمد مجود.

المهنة: مشرفة قسم الملابس.

الحالة الاجتماعية: متزوجة وأم لطفلين.

أساسي الراتب: 650 جنيهًا.

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية |
|---|---|---|
| 2010 | 1190 | |
| 2011 | 1225 | علاوة دورية 7%. |
| 2012 | 1250 | علاوة اجتماعية 15%. |
| 2013 | 1310 | علاوة دورية 7%. |
| 2014 | | توقفت الشركة عن العمل ولم يتم صرف الأجور لمدة عام. |
| 2015 | 1370 | علاوة دورية 7%. |
| 2016 | 1474 | علاوة دورية 7%، علاوة اجتماعية 10%. |

| | | |
|---|---|---|
| 2017 | 1515 | العلاوة الاجتماعية 10%بأثر رجعي من 2016، 95 جنيهًا. |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- قالت **مرفت** إن الفروق بينها وبين زملائها غير كبيرة، وتتحدد على حسب مدة التعيين والحوافز.
- **وأضافت** إن راتبها وراتب زوجها بالكاد يكفي المتطلبات الأساسية في الحياة مثل التعليم والمأكل والمشرب وفواتير الكهرباء والمياه.
- وردا عن سؤال ما إذا كانت تقوم بأي نوع من الترفيه لأسرتها **أجابت**: "إحنا بالعافية عارفين نعيش نأكل ونشرب ونعلّم العيال، الحال ما كنش كويس في 2010 بس مش أسوأ من دلوقتي، كل حاجة غالية والفلوس بتطير وما بتكفيش حاجة ويدوبك نلبس ونتعالج ونعيش."

---

**4-** <u>شركة ألومنيوم نجع حمادي:</u>

*الاسم: حسني حافظ.*

*المهنة: فني أفران تحميص بلوكات.*

*السن: 44سنة.*

*الحالة: متزوج ويعول ثلاثة أولاد.*

*أساسي الراتب: 700 جنيهًا.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 900 | زيادة بدل الوجبة من 60 إلى 150 جنيهًا، زيادة الحافز من 170% إلى 200%، علاوة دورية 7%، في يونيو تم صرف علاوة 2005 15% على أساسي الراتب. | حدث إضراب في شهر أبريل أدى لهذه المكاسب. |
| 2011 | 1400 | إقرار مكافأة جهود غير عادية 250 جنيه، زيادة | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | بدل الوجبة من 150 إلى 300 جنيه، زيادة التذاكر (بدل الانتقال) من 75 إلى 150 جنيه، صرف علاوة 2006 على الأساسي 15%، علاوة دورية 7%. | |
| 2012 | 1800 | صرف علاوة 2007 على الأساسي 20%، علاوة دورية 7%، تثبيت الحافز 200%. | |
| 2013 | 2300 | صرف علاوة 2008 على أساسي الراتب 30%، علاوة دورية 7%. | |
| 2014 | 2800 | علاوة دورية 7%، صرف علاوة 2009 على أساسي الراتب 15%. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2015 | 3200 | علاوة دورية 7%،صرف 10% علاوة 2010 على أساسي الراتب. | |
| 2016 | 3500 | صرف 15% علاوة 2011 على أساسي الراتب، علاوة دورية 7%، زيادة بدل الوجبة من 300 إلى 500 جنيه، زيادة التذاكر (بدل الانتقال) من 150 إلى 200 جنيه. | |
| 2017 | 3900 | صرف علاوة 2012 على أساسي الراتب 10%، علاوة دورية 7%. | |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- قال **حسني** إن عمال الشركة جميعهم يصرفون أرباح سنوية 12 شهرًا، والشركة تقوم بصرف مكافأة أرباح مرة أخرى، ولكن في

المرة الثانية: البعض يصرفها 11 شهرًا والبعض 12 شهرًا والبعض الآخر 13 شهرًا.

- كما إن الشركة تقوم بصرف 45 يومًا على الأساسي شهر وشهر (يعني شهر يتم الصرف وشهر لا).
- الفروق ليست كبيرة بين أجور العمال باستثناء الأقدمية وطبيعة العمل، فيما عدا ذلك العمال متساوون في هيكل الأجور.
- أكد **حسني** أيضًا إن الشركة توفر لهم العديد من المميزات:
  - السكن.
  - المواصلات.
  - التأمين الصحي الشامل.
  - الكهرباء والتليفون والمياه.
  - الرحلات الترفيهية (مصايف، مشاتي) مقابل نصف التكلفة على العامل وتُقسط على 10 شهر.

وهذا يعني أن جزءًا كبيرًا من الدخل يمكن ادخاره، لذلك **استطاع** شراء أجهزة إلكترونية لأبنائه، واستطاع أن يشتري من راتبه سيارة وقطعة أرض وشقة بالقاهرة للاستثمار. لكنه أكد أن وضعه لا ينطبق على جميع العمال فمنهم من لديه أعباء أكبر ولا يستطيع التوفير من دخله.

---

**5–** شركة مصر للغزل والنسيج وصباغي البيضا (كفر الدوار للغزل والنسيج):

*الاسم: عادل إبراهيم.*

*المهنة: فني كهرباء.*

*السن: أكبر من خمسين سنة.*

*الحالة الاجتماعية: متزوج ويعول ثلاثة أولاد.*

| السنة | إجمالي الدخل النقدي | تفاصيل الزيادات السنوية |
|---|---|---|
| 2010 | 2100 | |
| 2011 | 2170 | علاوة خاصة 10%، والعلاوة الدورية 7%. |
| 2012 | 2320 | العلاوة الدورية 7%، علاوة خاصة 10% تضاف على الأساسي. |
| 2013 | 2530 | علاوة استثنائية 15% (بتاعة مرسي)، العلاوة الدورية 7%، العلاوة الخاصة 10%. |
| 2014 | 2700 | حافز التطور 385 جنيهًا، بدل مخاطر |

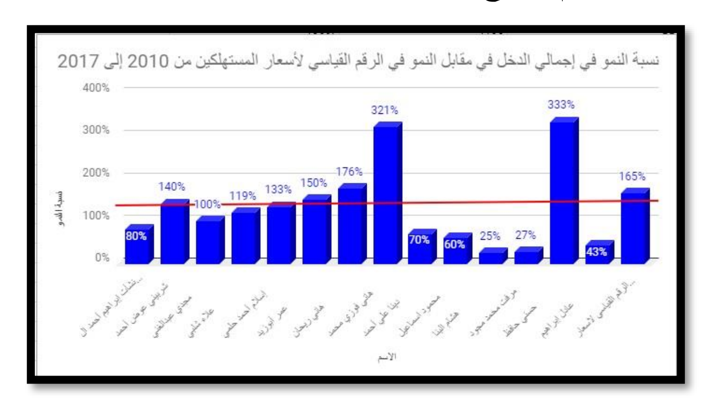
| | | |
|---|---|---|
| | | 136 جنيهًا، زيادة بدل الوجبة إلى 210 جنيهًا، العلاوة الدورية 7%، العلاوة الخاصة 10%. |
| 2015 | 2850 | العلاوة الخاصة 10%، العلاوة الدورية 7%. |
| 2016 | 2880 | لم يتم صرف أي علاوات. |
| 2017 | 3015 | لم يتم صرف أي علاوات. |

تعليقات على هامش الاستبيان:

- قال **عادل** إنه يعمل بالشركة من مدة تزيد عن 38 سنة ومع ذلك ما زالوا يستقطعون نسبة المعاش من راتبه.
- الفروق ليست كبيرة بين العمال إلا أن حديثي التعيين يحصلون على مبالغ أقل بسبب انخفاض الأجر الأساسي.
- قال **عادل** إن الفواتير وتعليم الأولاد والطعام يقضون على مرتبه قبل آخر الشهر، مضيفًا: "كنا بنصيّف أحيانًا مرة في السنة بعد زيادة الأسعار خلاص ما بقيناش نقدر نعمل ده".
- **مؤكدا** أن النسبة الأكبر من دخله تذهب للدروس الخصوصية (التعليم)، والطعام والشراب والفواتير.

## الخلاصة:

تشير نتائج الاستبيان إلى أن 64% من المشاركين من النساء والرجال لا تغطّي رواتبهم احتياجات أسرهم الأساسية؛ من مأكل ومشرب وتعليم وعلاج وسكن.




يؤكد الباقون على أنهم يتمكنون من تغطية النفقات الأساسية من خلال الدخل الإجمالي للأسرة، أي بالاعتماد على مشاركة الطرف الثاني (الزوجة/الزوج) في الإنفاق على احتياجات الأسرة من خلال عمله، وأكّدوا أن دخل أحد الطرفين وحده لن يكفي.

كما أشارت النتائج أيضًا إلى أن 46% من المشاركين يعملون لساعات إضافية أو في وظائف أخرى، والبعض الآخر يلجأ للاستدانة.

تخلّت حوالي 40% من الأسر عن جزء من نفقاتها لمواجهة ارتفاع الأسعار، سواءً التخلي عن سُبل الترفيه مثل المصايف والتنزه أو التخلي عن أنواع معينة من الطعام مثل اللحوم أو جزء من متطلبات التعليم مثل الدروس الخصوصية وغيرها من المصروفات، أو خفض نفقات العلاج باللجوء إلى وسائل أقل تكلفة أو التخلي عن المدخرات إن وجدت. أما بقية المشاركين (60%) فدخولهم بالكاد تغطي النفقات الأساسية، ولم يستطيعوا توفير سُبل الترفيه لأنفسهم.

تُشير الملاحظات المرفقة بالعينة إلى أن أجور معظم المشاركين زادت في 2011 و2012 نتيجةً لعدد من الإضرابات والاعتصامات. وزادت أيضًا في 2017 لتعويضهم عن التضخم المفاجئ، لكن لم تكن تلك الزيادات كافية لتعويض تآكل قيمة أجورهم الحقيقية.

# الفصل الرابع:

# كيف يلتهم التضخم ما تنفقه الحكومة على الدعم؟

عبد الحميد مكاوي

## تقديم

كما بيّنا في الفصول السابقة ارتكز النظام الاجتماعي الناصري على ركيزتي توفير فرص العمل ودعم أسعار السلع والخدمات، لتخفيف أعباء المعيشة ومواجهة الضغوط التضخمية. بدءًا من السبعينيات كان التضخم في اتجاه صاعد، ولكن الدولة كانت تخطو في نفس الوقت أولى خطواتها تجاه هدم واحد من تلك الركيزتين وهي دور الدولة في توفير فرص العمل والأجور. مع المضي قُدمًا في السياسات الاقتصادية الليبرالية أضحى الدعم هو الأداة الأساسية التي تُساهم بها الدولة في تخفيف أعباء المعيشة خاصةً في أوقات ارتفاع الأسعار.

ودار جدل واسع في أوساط الخبراء والسياسيين حول الرشادة المالية لنظام الدعم، حيث وُجّهت انتقادات واسعة للإنفاق الضخم على دعم الأغذية والطاقة، خاصة وإنه دعم عمومي، أي يستحقه المواطن لمجرد أنه يحمل الجنسية المصرية وبالتالي تستفيد منه فئات مقتدرة وتستطيع أن تواجه التضخم بدخلها المكتسب. استجابت

الدولة لتلك الانتقادات فقررت منذ 2014 التخارج تدريجيًا من دعم الطاقة، بجانب مساعيها لوضع شروط جديدة للانضمام إلى نظام الدعم السلعي تحول على إثرها إلى دعم انتقائي (بمعنى أن يستفيد منه فقط من ينخفض دخلهم عن مستويات محددة)[29].

على الرغم من كل تلك المحاولات لترشيد نفقات الدعم وجعله موجّها للمحتاجين فقط، ظلت الدولة تعتمد عليه لتخفيف الغضب الاجتماعي في أوقات ارتفاع معدلات التضخم. ظهر هذا التوجه بوضوح مع موجة التضخم الأخيرة التي أعقبت تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، حيث قررت الدولة عقب قرار التعويم زيادة نصيب الفرد من المبلغ المصروف للدعم التمويني في بطاقات التموين من 18 إلى 21 جنيهًا. وقبل بداية العام المالي الجديد زادت مجددًا نصيب الفرد من هذا الدعم من 21 إلى 50 جنيهًا. هذه الزيادة الكبيرة التي اقتربت من 180% لم تمنع حالة السُخط بين المواطنين وإحساسهم بضيق المعيشة والغلاء، وسبب ذلك فقدان الجنيه أكثر من نصف قيمته خلال تلك الفترة، وهو ما يعني مضاعفة أسعار العديد من السلع والخِدمات.

---

29 مدحت وهبة، "التموين" تعلن استخراج البطاقات للموظفين لمن لا يزيد دخله عن 1500 جنيه شهريًا، اليوم السابع، 8 أغسطس 2017، https://is.gd/r9NPHi

تزامن التعويم كذلك مع إجراءات أخرى طبقتها الدولة ضمن برنامج اقتصادي اتفقت على أسسه مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016، شملت تلك الإجراءات زيادتين في أسعار الوقود في نوفمبر 2016 ويوليو 2017، بالإضافة إلى التوسّع في ضرائب الاستهلاك تحت مظلة قانون ضريبة القيمة المضافة الذي استحدثته الدولة قُبيل الإعلان عن اتفاقها مع الصندوق.

هذه الإجراءات مع التعويم امتصّت الآثار المباشرة لزيادة الدعم، وهذه هي المشكلة المركزية التي ظلت سياسات الدعم تدور حولها على مدار العقود الماضية. فالدعم ليس سياسة اجتماعية تضمن حقوقًا محددةً للمواطن، ولكنه سياسة تتوسع الدولة في تطبيقها في أوقات التضخم المرتفع لكي تنقذ من تستطيع إنقاذه من السقوط في مستنقع الفقر. وفي الغالب تكون قرارات زيادة الدعم مدفوعة بقلق سياسي من سُخط الجماهير والرغبة في تهدئتهم بقدر الإمكان.

على الرغم من العبء المالي الكبير للإنفاق على الدعم، فإن زيادة ميزانية الدعم لا يشعر بها المواطن بسبب فشل الدولة في السيطرة على التضخم، إلى جانب دورها المباشر في زيادة الأسعار من خلال ضرائب الاستهلاك، وهذا الأخير يعكس عجز الدولة عن جني الإيرادات الكافية من الكيانات الاستثمارية والفئات الثرية؛ لذا تلجأ إلى جيب المواطن محدود الدخل وما قدمته له باليمين في صورة دعم تأخذ قدرا منه مجددا باليد اليسرى في صورة ضريبة استهلاك.

سنحاول في هذا الفصل تحليل سياسات الدعم في سياق سياسي أوسع؛ من خلال دراسة برنامج الدعم العمومي للغذاء بشكله الحالي بعد 1952، وتطور الإنفاق الحكومي على الدعم وعلاقته بالموجات التضخمية المحلية والعالمية المختلفة والتغير في معدل الفقر، من أجل الإجابة على سؤال ما إذا كان هذا الإنفاق يستهدف بالفعل تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة أم أنه مجرد أداة للحفاظ على استقرار النظام السياسي منذ نشأة دولة يوليو. وكذا البحث في مدى كفاءة وكفاية الإجراءات المتشابهة عبر العقود المختلفة لرأب الصدع ومعالجة فجوة الأسعار، وهل تتطلب التنمية المستدامة والتغلب على الفقر إجراءات اقتصادية أكثر شمولًا؟

للإجابة عن تلكم الأسئلة، يتناول هذا الفصل سياسة دعم الغذاء في ضوء جميع الصدمات التضخمية عبر ثلاثة مراحل من حيث التشابهات والاختلافات بين كل منهم:

**الأولى**: مرحلة التخطيط المركزي والتصنيع والتشغيل الكثيف، ومحاولة تأسيس "دولة الرفاه" في عهد عبد الناصر من 1952 إلى 1970.

**والثانية**: مرحلة الانفتاح الاقتصادي الجزئي في عهد السادات حتى نهاية السبعينيات.

**وأخيرًا**: مرحلة التكيّف الهيكلي والتحول النيوليبرالي التدريجي منذ بداية عهد مبارك حتى نهايته في الألفية الجديدة.

**مقدمة تاريخية عن الدعم الغذائي في مصر:**

في منتصف ستينيات القرن الماضي وتحت تأثير ارتفاع الضغوط التضخمية أعاد النظام الناصري هيكلة وتوسعة نظام الدعم الغذائي الذي يعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية. وطَرح الكروت التموينية التي غطت خمس سلع أساسية هي السكر والزيت والشاي والعيش والأرزّ، واستمرت تلك السلع كمكون رئيس في برنامج دعم الغذاء حتى منتصف التسعينيات[30]. غير أن نظام الدعم الغذائي لم يكن له دور كبير في الفترة التي سبقت يوليو 1952. وحتى خلال الحقبة الناصرية لم يكن ركيزةً أساسيةً للسياسات الاجتماعية، حيث شكل نسبة ضئيلة جدًا من الإنفاق الحكومي في خلال تلك الفترة، في مقابل إنفاق أكثر استدامة على سياسات اقتصادية تهدف لإحلال الواردات وتوسّع الدولة في التصنيع والتشغيل[31].

---

30 Asya El-Meehy, (2009). Rewriting the Social Contract: The Social Fund and Egypt's Politics of Retrenchment. Department of Political-Science, University of Toronto.

31 نفس المصدر

مع بداية السبعينيات والتحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي تعاظَم الدور الاجتماعي والسياسي للدعم الغذائي كأداة تحاول تخفيف الضغوط التضخمية المتكررة، خاصة مع انسحاب الدولة تدريجيًا من دور الموفِّر الأساسي لفرص العمل وارتفاع معدلات البِطالة وتراجع القيمة الحقيقية للأجور. في هذا السياق توسّع برنامج الدعم الغذائي ليشمل 20 سلعة، وارتفع نصيبه من الإنفاق الحكومي من أقل من 1% عام 1970-71 إلى 16.9% عام 1975 ثم إلى 19.5% عام 1981-82.

في أوائل الثمانينيات بدأت محاولة تسعى إلى خفض الدعم تدريجيًا وتحويل الدعم العمومي إلى دعم انتقائي، عبر عدد من الآليات التي سوف نوضحها لاحقًا. أثمرت تلك الجهود عن تراجع عدد المستفيدين من الكروت التموينية إلى حوالي 88% من السكان[32]، واستمر خفض الدعم بوتيرة أسرع في التسعينيات مع تبني الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية ليتراجع عدد السلع المدعمة في كروت التموين إلى ثلاث سلع فقط. ومع نهاية برنامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر التسعينيات، كان نصيب الدعم من الإنفاق الحكومي قد تراجع إلى 6.5% في نهاية عام 1996-97 [33].

32 نفس المصدر

33 نفس المصدر

في الألفينات خفّت حدة التراجع في سياسات الدعم بسبب الصدمة التضخمية التي أنتجها خفض سعر الصرف وارتفاع أسعار القمح العالمية، وازداد عدد السلع على الكروت التموينية إلى سبعة أنواع، لترتفع تكلفة الدعم بأكثر من 78% عن حجمها في نهاية القرن الماضي. ثم استمرت في التذبذب صعودًا وهبوطًا حتى العام 2010 ولكن بمعدلات أعلى مما كانت عليه في عام 2000 [34].

بحلول عام 2014 دخلت مصر مرحلة تحول نيوليبرالي عنيفة، يمكن تصنيفها بالمرحلة الرابعة، ليس لاختلافها الأيديولوجي عن حقبة مبارك ولكن لحدة الإجراءات النيوليبرالية وسرعة تنفيذها. تجلّت ملامح الحقبة الجديدة بصورة واضحة في نهاية 2016 بتوقيع اتفاق إصلاح اقتصادي جديد لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي، بناءً عليه تحصل مصر على قرض بقيمة 12 مليار دولار ويستهدف في نهايته إلى التخلّص من دعم الوقود وتحويله إلى دعم نقدي مباشر بنهاية العام المالي 2018-19 [35].

---

34 نفس المصدر

35 صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 16/501، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد، 11 نوفمبر 2016، https://is.gd/nDElon

**العلاقة بين الدعم الغذائي والتضخم في الحقبة الناصرية:**

تُظهر مؤشرات الاستثمار الحكومي في الشكل (1)؛ أن الدعم العمومي وفي القلب منه دعم الغذاء لم يكن من الأدوات الرئيسة التي اعتمد عليها النظام الناصري في رفع المستوى المعيشي للمواطنين ومحاربة الفقر مثل بقية الأنظمة التي تلته، وهو ما يمكن تفسيره بالاختلاف النظري في أولويات وتوجهات السياسة الاقتصادية بين النظام الناصري والأنظمة اللاحقة. حيث حاولت دولة ما بعد الاستعمار الوليدة أن تخلقَ بشكل منظَّم قاعدةً شعبيةً من أفراد الطبقة المتوسطة والفقيرة تكون داعمًا قويًا للسلطة وتحقق لها الاستقرار السياسي. واعتمدت في ذلك على نظام اقتصادي تنموي يركز على إحلال الواردات بالصناعات المحلية والتشغيل الواسع والتأميم[36] .

توضح دراسة "جرانت سكوبي" عن دعم الغذاء في مصر الصادرة عام 1985، النصيب الضئيل جدًا والزيادة الضعيفة لبرنامج الدعم ككل من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الحقبة الناصرية وذلك في مقابل الإنفاق المتزايد على الاستثمار وزيادة التشغيل والصحة

36 Asya El-Meehy, (2009). Rewriting the Social Contract: The Social Fund and Egypt's Politics of Retrenchment. Department of Political-Science, University of Toronto.

والتعليم. فمع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يُقارب أربعة أضعاف في الفترة ما بين العام 1950 وحتى نهاية الستينيات، ارتفع أيضًا الاستثمار الحكومي بنفس المعدل تقريبًا بينما ارتفع الإنفاق على التعليم والصحة أكثر من سبعة أضعاف. أما الإنفاق على الدعم فقد ارتفع بمعدل أقل لم يتجاوز الثلاثة أضعاف[37] .

غير أن تطور الإنفاق الحكومي على الدعم لم يكن بالإيجاب طوال الوقت كما هو الحال مع باقي أوجه الإنفاق، حيث شهدت الفترة ما بين 1950 إلى 1955 كما يوضح الشكل (2)؛ انخفاضًا لنصيب الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1% سنة 1950، التي أُقِر فيها القانون 116 تحت حكومة الوفد ليضمن لأول مرة نظام الضمان الاجتماعي الذي تموّله الدولة، إلى قرب الصفر في العام 1955؛ كنتيجة فيما يبدو لتكامل السياسات الاقتصادية إلى حد ما في تلك الفترة واستقرار معدلات التضخم والنمو السكاني، مما ساعد على معالجة بعض أسباب الحاجة إلى الدعم من الأساس. ثم عاود مرةً أخرى الارتفاع ببطء حتى وصل في نهاية الستينيات إلى نفس النسبة 1%، مع استقرار معدل التضخم حول الصفر حيث سجّل 0.3% عام 1960.

---

37 Grant M. Scobie, 1985. Food subsidies and the government budget in Egypt. International Food Policy Research Institute.

**الشكل (1)**: الناتج المحلي الإجمالي وبعض أوجه الإنفاق الحكومي والاستهلاك في الفترة ما بين 1950 و1980.

*(المصدر: جرانت سكوبي، دراسة دعم الغذاء).*

| Year | GDP | Investment | | | Consumption | | | | | Total Expenditure on Consumption and Investment | Net Income Factor | Balance[b] (Net Exports) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Gross Domestic Investment | Education and Health | Total | Public | | | Private | Total | | | |
| | | | | | Subsidies | Other[a] | Total | | | | | |
| | | | | | (LE million) | | | | | | | |
| 1950 | 930 | 110 | 27 | 137 | 8 | 81 | 89 | 656 | 745 | 882 | -12 | 36 |
| 1955 | 1,056 | 154 | 39 | 193 | 5 | 113 | 118 | 707 | 825 | 1,018 | -10 | 28 |
| 1960 | 1,443 | 192 | 73 | 265 | 12 | 138 | 150 | 1,018 | 1,168 | 1,433 | 3 | 13 |
| 1965 | 2,340 | 414 | 123 | 537 | 35 | 332 | 367 | 1,556 | 1,923 | 2,460 | -18 | -138 |
| 1970 | 3,058 | 426 | 193 | 619 | 24 | 563 | 587 | 2,016 | 2,603 | 3,222 | -52 | -216 |
| 1975 | 4,861 | 1,329 | 285 | 1,614 | 622 | 928 | 1,550 | 3,293 | 4,843 | 6,457 | -148 | -1,744 |
| 1979 | 12,409 | 3,812 | 480 | 4,292 | 1,370 | 1,895 | 3,265 | 8,121 | 11,386 | 15,678 | 1,143 | -2,126 |

Sources: Taken from unpublished data supplied by the World Bank, and Khalid Ikram, Egypt: Economic Management in a Period of Transition (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980).

[a] Total current expenditures less education and health.

[b] Calculated from GNP ≡ GDP + NFI ≡ C + I + (X-M).

الدور المحدود للدعم أثناء الحقبة الناصرية يعكس حضور سياسات أكثر شمولًا لتخفيف الضغوط التضخمية عن الفئات المختلفة من المجتمع، كما يعكس أيضًا نجاح الدولة في السيطرة على معدلات التضخم ذاتها في تلك الفترة. بالنظر إلى الفترة بين 1960 إلى 1965 نجد أن معدلات التضخم بدأت بـ 0.3% نزولًا إلى سالب 3% عام 1962 [38]. ثم جاءت أول موجة تضخمية في تلك الحقبة عندما ارتفع مستوى التضخم عام 1965 إلى 14%. بالنظر إلى الشكل (2)؛ نرى أن القفزة الكبيرة في مستوى التضخم استدعت فقط زيادة 1% في حجم الدعم كنسبة من الناتج المحلي ثم انخفضت بنفس القدر مرة أخرى في عام 1970 مع انحسار الموجة التضخمية من جهة، وهبوط مستوى التضخم إلى 3.4% وكذا ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

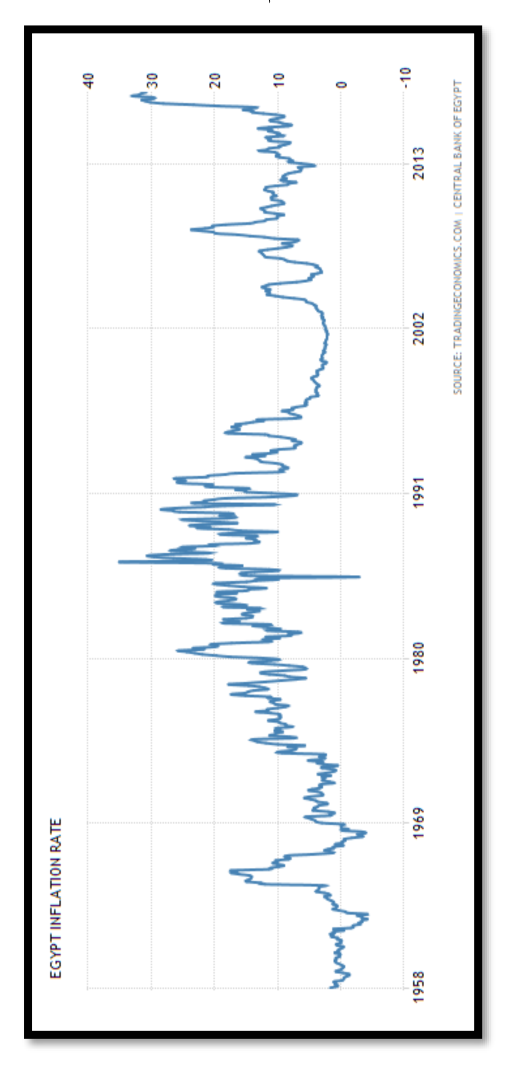
38 معدلات التضخم من موقع اقتصاديات التجارة وموقع البنك الدولي نقلًا عن بيانات البنك المركزي المصري.

**الشكل (2)**: نصيب الفرد من الدعم ونسبة الدعم للناتج المحلي الإجمالي ونسبته من الاستثمار الحكومي في الفترة ما بين 1950 و1980

*(المصدر: جرانت سكوبي، دراسة دعم الغذاء).*

| Year | Real Per Capita Subsidies | Subsidies as a Share of Gross Domestic Product | Subsidies as a Share of Gross Domestic Investment | Subsidies as a Share of Public Consumption |
|---|---|---|---|---|
| | (LE) | | (percent) | |
| 1950 | 0.8 | 1 | 7 | 6 |
| 1955 | 0.4 | 0 | 3 | 3 |
| 1960 | 0.8 | 1 | 6 | 5 |
| 1965 | 1.9 | 2 | 8 | 8 |
| 1970 | 1.0 | 1 | 6 | 3 |
| 1975 | 16.8 | 13 | 47 | 51 |
| 1979 | 22.0 | 11 | 48 | 58 |

**الشكل (3)**: تطور مؤشر التضخم في مصر من 1958 حتى 2017.



**العلاقة بين دعم الغذاء والتضخم في السبعينيات:**

تغيّرت ملامح الموازنة المصرية في السبعينيات وتغيّر معها وزن الدعم ودوره بطبيعة الحال، ففي تلك الحقبة سعت الدولة لاستخدام الدعم كوسيلة أساسية لتخفيف حدة الغضب الاجتماعي من ارتفاع الأسعار، لكن الإحساس بوطأة "الغلاء" كان متصاعدًا. في الفترة منذ 1970 حتى 1980 والتي شهِدت التحوّل إلى سياسة الانفتاح، تراجع الاستثمار العام تراجعًا حادًا لحساب الاستثمار الخاص وانسحبت الدولة شيئًا فشيًا من دورها التنموي[39]. وتُعد تلك المرحلة الأولى في التخلّص من نموذج دولة الرفاه التي حاول النظام الناصري تأسيسها.

تَغّير مزيج الإنفاق العام بعد فترة الحرب التي شهدت بالضرورة إنفاق عسكري متزايد، وارتفع الإنفاق على الدعم بشكل دراماتيكي من 2% من إجمالي الإنفاق في بداية السبعينيات إلى 26% من إجمالي الإنفاق في نهايتها، على حساب الاستثمار والصحة والتعليم والخدمات العامة، ومُوّل هذا الإنفاق بشكل أساسي من المساعدات

39 Grant M. Scobie, 1985. Food subsidies and the government budget in Egypt. International Food Policy Research Institute.

الخارجية[40]. الارتفاع في نفقات الدعم كان استجابةً مباشرةً لموجة التضخم، حيث ارتفع المؤشر إلى 10% في عام 1974 واستمر في الارتفاع في عام 1976 حتى وصل إلى ذُروته في عام 1977 مسجلًا 12.7%.

**الشكل (4)**: تطوّر مزيج الإنفاق العام في الفترة بين 1965 إلى 1979.

*(المصدر: جرانت سكوبي، دراسة دعم الغذاء)*

| Year | Defense | Fixed Public Investment | Health, Education, Community Services | Subsidies |
|---|---|---|---|---|
| | | (percent) | | |
| 1965 | 23 | 34 | 12 | 3 |
| 1970 | 33 | 31 | 19 | 2 |
| 1975 | 24 | 42 | 12 | 25 |
| 1979 | 13 | 50 | 11 | 26 |

كانت استجابة نظام السادات للأزمة التضخمية خلال السبعينيات تختلف بشكل واضح عن استجابة ناصر، ففي عهد السادات زاد الإنفاق على الدعم كنسبة من الناتج الإجمالي من 1% إلى 13%، خلال السنوات الخمس الأول من السبعينيات. وجاءت هذه الزيادة الكبيرة لمواجهة معدلات تضخم بلغت 10% في نهاية النصف الأول من ذلك العقد، ثم تراجعت نسبة الدعم من الناتج في

40 نفس المصدر.

1979 إلى 11% مع تراجع التضخم إلى 9% وارتفاع الناتج الإجمالي. في مقابل ذلك احتاج ناصر إلى دعم يعادل فقط 1% من الناتج الإجمالي لمواجهة موجة تضخمية وصلت بالمؤشر إلى مستوى 15%، ثم انخفضت نسبة الإنفاق على الدعم من الناتج الإجمالي بعد انحسار الموجة تمامًا وزيادة الإيرادات. وهو ما يمكن تفسيره بالاختلاف بين الناصرية كنموذج يمكن تسميته بالتنموي[41]؛ والذي لعِب فيه الدعم السلعي دورًا محدودًا ضمن نظام أكثر شمولًا في مواجهة التضخم والفقر، وبين انسحاب الدولة من دورها التنموي والاجتماعي مع تنفيذ سياسة الانفتاح؛ وبالتالي تعاظم دور الدعم السلعي كأداة اقتصادية في مواجهة التضخم وأداة سياسية تسعى إلى السيطرة على المتضررين من سياسات الانفتاح ومن زيادة الأسعار. ينقل جرانت سكوبي عن Choucri وEckaus في بحثه عن دعم الغذاء أن سلسلة الاحتجاجات في العام 1977 والتي وصلت

41 Asya El-Meehy, (2009). Rewriting the Social Contract: The Social Fund and Egypt's Politics of Retrenchment. Department of Political-Science, University of Toronto.

إلى ذُروتها في انتفاضة الخبز، جاءت كرد فعل من المتضررين للدفاع عن مكتسباتهم المفقودة نتيجة "سياسة الانفتاح"[42].

في دراسة "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" عن الدعم النقدي الموجّه؛ ترى أدبيات في علوم السياسة الاقتصادية منها كتاب "إدارة الفقراء" للمؤلفَين فوكس بيفن وريتشارد كلوراد: إن توسّع الدولة في المساعدات المقدمة إلى المواطنين لا يعكس بالضرورة نموذجًا اقتصاديًا ليبراليًّا تقدميًّا، ولا يعكس أيضًا تعاطفًا من الدولة مع الفئات التي تحتاج مساعدات، ولكنها تخدم أهدافًا اقتصادية وسياسية أوسع لضمان السيطرة على الفقراء في حالة التوتر السياسي ودفعهم إلى سوق العمل بأجور ضعيفة. حيث يعرض الباحثان تجربة إطلاق برامج المساعدة القومية في الولايات المتحدة والربط بينها وبين انفلات الأوضاع الاجتماعية وتصاعد الاحتجاجات خلال فترة الكساد الكبير، وكيف ساهمت تلك المساعدات في السيطرة على هذا الانفلات[43]. كما يؤكدان على أن التوسع في المساعدات لم

---

42 Grant M. Scobie, 1985. Food subsidies and the government budget in Egypt. International Food Policy Research Institute.

43 Brisman, Avi (2012) "Ritualizaed Degradation in the Twenty-First Centry: A Revisitation of Piven and

يكن استجابةً لاحتياج اقتصادي، ولكن كردّ فعل على اضطراب سياسي واجتماعي.

عن عهد مبارك الذي يعتبر المرحلة الثانية من التخلص من نموذج دولة الرفاه، يقول سامر سليمان: "أيديولوجية السوق هي الأيديولوجية المهيمنة على مصر منذ التسعينيات. وهي أيديولوجية ترتكز على تحول فكري وسياسي على المستوى العالمي، وعلى ترسانة قوية من الأفكار والنظريات تنتجها مؤسسات دولية. وقد سلم النظام السياسي المصري بهذه الأيديولوجية. هكذا أصبح القطاع الخاص هو المنوط به القيام بعملية التنمية. التحفظ الوحيد للنظام السياسي المصري هو مراعاة البعد الاجتماعي، الأمر الذي لا يمكن اعتباره في حد ذاته توجهًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بقدر ما هو إدارة أمنية لعملية التحول الرأسمالي تحاول أن تخففَ من الآثار السياسية الضارة لها"[44].

على هذا الأساس، سوف تتطور العلاقة في العقود التالية بين دعم الغذاء كأداة سياسية وبين فترات التضخم والتحولات الاقتصادية

Cloward's Regulating the Poor," Seattle Journal for Social Justice: Vol. 10: Iss. 2, Article 4.

44 سامر سليمان، 2004. النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، دار ميريت، 2014، ص429.

كما نشأت في السبعينيات. وهكذا سيلعب دعم الغذاء دورًا أساسيًا حتى يومنا هذا، خاصةً مع تراجع دوره الاقتصادي والاجتماعي الواضح كجزء من سياسة اقتصادية شاملة كما كان الحال في الحِقبة الناصرية.

**من الثمانينيات إلى نهاية القرن: إفقار وموجات تضخمية وتفاقم الأزمة المالية.**

شهدت فترة الثمانينيات موجات تضخم متكررة ذات معدلات مرتفعة نسبيًا. أصبح الاقتصاد المصري أكثر اعتمادًا على استيراد السلع الغذائية الأساسية حيث ينتج فقط 30% من احتياجاته[45]، وبالتالي أضحى أكثر عُرضةً لتغيرات السوق العالمية بعد دخوله في مرحلة الانفتاح المحدود، التي تُعدّ المرحلة النوعية الثانية بعد مرحلة التخطيط الناصرية حسب تصنيف بعض الدراسات التي تحاول تقسيم المراحل السياسية المختلفة التي مَرّ بها الاقتصاد المصري منذ 1952 [46].

45 Tammi Gutner, 1999. THE POLITICAL ECONOMY OF FOOD SUBSIDY REFORM IN EGYPT. FCND DISCUSSION PAPER NO. 77. International Food Policy Research Institute.

46 An Examination of Poverty Reduction in Egypt: Contributing Factors, Sustainability, and Lessons - Samira

استهلّ الاقتصاد المصري عقد الثمانينيات بمعدل تضخم سجل حوالي 10% في عام 1981، واستمر في التذبذب بين معدلات مرتفعة سجلت حوالي 15% و16% و17% و12% على التوالي في الأربع سنوات اللاحقة ثم قفز إلى أقصى مستوى له حيث سجّل حوالي 24% عام 1986 [47]؛ متأثرًا بأزمة انخفاض أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من هذا العقد[48]. واستمرت رقعة الفقر زيادة مضطردة من بداية الثمانينيات إلى نهايتها، حيث قُدّرت الزيادة السنوية لنسبة الفقر بحوالي 0.8% سنويا[49]. لم يلعب الدعم الغذائي إذن دورًا كافيًا في بداية الثمانينيات قبل أن يبدأ بالتراجع في منتصف العقد، بالرغم من أنه قد وصل إلى أقصى تطوّر له عام

Salem and Jane Gleason - PRO-POOR ECONOMIC GROWTH RESEARCH STUDIES - 2003 - http://bit.ly/2scsYjh

47 معدلات التضخم من موقع اقتصاديات التجارة وموقع البنك الدولي نقلًا عن بيانات البنك المركزي المصري.

48 An Examination of Poverty Reduction in Egypt: Contributing Factors, Sustainability, and Lessons - Samira Salem and Jane Gleason - PRO-POOR ECONOMIC GROWTH RESEARCH STUDIES - 2003 - http://bit.ly/2scsYjh

49 نفس المصدر السابق

1981 وقت وصول حسني مبارك إلى السلطة حيث غطى 20 سلعة غذائية وكان نصيبه يقترب من 19.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي[50]. واستفاد منه حوالي 99% من المواطنين بغض النظر عن دخولهم وثرواتهم[51].

منذ توليه السلطة، بدأ مبارك في عملية طموحة لإعادة هيكلة نظام الدعم الغذائي؛ دشّنها بمؤتمر عن التحديات الاقتصادية في عام 1982؛ كان هناك اتفاق بين الحاضرين على ضرورة معالجة نظام الدعم للتغلب على الضغوط التضخمية وارتفاع معدلات الاستدانة الخارجية وكذا عجز الموازنة. وخلال هذا العقد، عُرِضَت عدد من الخطط للتخلص من الدعم العمومي بشكل كامل واتسمت جميعها بالتدرج والبطء؛ خوفًا من تكرار تجربة انتفاضة الخبز عام 1977

50 Asya El-Meehy, (2009). Rewriting the Social Contract: The Social Fund and Egypt's Politics of Retrenchment. Department of Political-Science, University of Toronto.

51 Tammi Gutner, 1999. THE POLITICAL ECONOMY OF FOOD SUBSIDY REFORM IN EGYPT. FCND DISCUSSION PAPER NO. 77. International Food Policy Research Institute.

التي ربما خَلَّفَت طابعًا محافظًا لأسلوب التحول النيوليبرالي امتاز به نظام مبارك حتى رحيله. شملت خطة الحكومة الآتي[52]:

**1-** تحسين سياسة توجيه الدعم عبر طرح "الكروت الحمراء" للفئات الأكثر دخلًا والتي تُعطي دعمًا أقل من "الكروت الخضراء" على سلع: السكر وزيت الطعام والشاي والأرزّ.

**2-** تخفيض عدد السلع المدعومة التي يستهدفها نظام الدعم والتي يستهلك الأغنياء قدرًا أكبر منها. مثل اللحم والدجاج والأسماك. وتم رفع الدعم بشكل كامل عن اللحم في عام 1990-91، وعن الشاي والأسماك بشكل كامل في 1991-92، وكذا عن الأرزّ في 1992.

**3-** خفض عدد المستفيدين من الدعم بحذف المتوفين والمسافرين والتوقف عن إضافة المواليد الجُدد لينخفض عدد المستفيدين من 99% عام 1981 إلى حوالي 70% من المواطنين عام 1998.

**4-** خفض الدعم الموجّه لبعض السلع تدريجيًا عن طريق إحلال نوعيات ذات سعر أعلى. يظهر هذا التوجه في طرح رغيف الخبز الأعلى جودة بقرشين بجانب الرغيف التقليدي بسعر قرش واحد، ومع الوقت أصبح الحصول على الرغيف الأرخص

52 نفس المصدر السابق.

أكثر صعوبة وتراجعت جودته كثيرًا حتى توقفت الحكومة تمامًا عن طرحه بدون حدوث أي احتجاجات سياسية. وبنفس الطريقة ارتفع سعر الرغيف المدعوم ليصل إلى خمسة قروش عام 1988-89.

انتهت فترة الثمانينيات بأزمة مالية طاحنة وارتفاع في الدين الخارجي ومعدل تضخم سنوي سجل حوالي 21% عام 1989 [53]، وكذا إفقار متزايد نتيجة الانخفاض الحاد في مستوى الأجور الحقيقية. في مطلع التسعينيات، وقعت الحكومة المصرية اتفاقًا صارمًا للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد والبنك الدوليَين. وبدأت مرحلة هي المرحلة النوعيّة الثالثة في التحوّل الأيديولوجي للسياسة الاقتصادية في مصر[54]، ومزيدًا من التوجه نحو التخلص من الإرث الناصري. في هذا السياق تبنت الدولة في تلك الفترة توجهًا تنمويًا نيوليبراليًا يعتمد

---

53 انظر المصدر رقم 19.

54 An Examination of Poverty Reduction in Egypt: Contributing Factors, Sustainability, and Lessons - Samira Salem and Jane Gleason - PRO-POOR ECONOMIC GROWTH RESEARCH STUDIES - 2003 - http://bit.ly/2scsYjh

على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للتنمية والحماية الاجتماعية[55].

في نهاية فترة التسعينيات، ومع التحسن في عدد من المؤشرات الكليّة[56] والسيطرة على التضخم الذي انخفض إلى 3.8% في نهاية البرنامج عام 1998 وإلى 2.6% في بداية الألفينات[57]، فقد ارتفعت وتيرة الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات العمالية بحدة متزامنةً مع بداية البرنامج مقارنة بالسنوات السابقة. كما اشتعلت احتجاجات واسعة في محافظات بني سويف والمنوفية والغربية عام 1997 بعد إصدار قانون تحرير إيجارات الأراضي الزراعية، الذي قضى تقريبًا على كل امتيازات قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر

55 Asya El-Meehy, (2009). Rewriting the Social Contract: The Social Fund and Egypt's Politics of Retrenchment. Department of Political-Science, University of Toronto.

56 Tammi Gutner, 1999. THE POLITICAL ECONOMY OF FOOD SUBSIDY REFORM IN EGYPT. FCND DISCUSSION PAPER NO. 77. International Food Policy Research Institute.

57 معدلات التضخم من موقع اقتصاديات التجارة وموقع البنك الدولي نقلًا عن بيانات البنك المركزي المصري.

في بداية الحقبة الناصرية[58]. أجبرت تلك الاحتجاجات نظام مبارك على عدم المساس بدعم الخبز والتأكيد أكثر من مرة على الإبقاء عليه والاتجاه إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة، في محاولة جديدة لتعويض الخسائر التي حدثت جرّاء الإصلاحات الاقتصادية.

انتهت تلك الفترة بانخفاض نصيب الدعم من إجمالي الإنفاق الحكومي من 14% في عام 1981-82 إلى 5.5% في 1996-97 [59]. نجح مبارك في الحد من الإنفاق على الدعم، كما كان يأمل صندوق النقد الدولي، ولكنه ظل محافظًا على عيبه الأبرز وهو توجيهه إلى فئات مقتدرة في الوقت الذي كانت فئات أخرى في أسفل هرم الدخل تحتاج للمساعدة. وقد توصّلت دراسات واستطلاعات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية التي استهدفت 2500 أسرة في الريف والحضر عام 1997؛ إلى أن نصف الأسر المصرية تقريبًا تعيش تحت خط الفقر، و40% من أغنى الأسر المصرية استحوذوا على 37% من دعم الخبز و40% من دعم الدقيق و42% من دعم السكر و42% من دعم الوقود.

58 Tammi Gutner, 1999. THE POLITICAL ECONOMY OF FOOD SUBSIDY REFORM IN EGYPT. FCND DISCUSSION PAPER NO. 77. International Food Policy Research Institute.

59 نفس المصدر السابق

كما أظهرت دراسات أخرى أن 11 من كل 100 شخص من الشريحة الأكثر فقرًا لا يملكون بطاقات تموينية من الأساس، و15 من كل 100 شخص من الشريحة التي تسبقها لا يملكون أيضًا بطاقات تموينية. بالإضافة إلى استحواذ حوالي 60% من الشريحتين الرابعة والخامسة الأكثر دخلًا على بطاقات خضراء مقارنة بنسبة 12% يملكون بطاقات حمراء، وكذا نسبة 20% و30% المتبقيين من الشريحتين الأغنى لا يملكون بطاقات[60].

**العقد الأول من الألفينات: موجتين تضخم جديدتين وإصلاحات جديدة في هيكل الدعم.**

بعد عشر سنوات من السيطرة على التضخم عن طريق السياسات الانكماشية والتقشفية التي فرضها اتفاق الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد، تعرّض الاقتصاد المصري إلى موجة تضخمية جديدة بدأت عام 2003. لكن هذه المرة كانت بسبب الخفض التدخّلي من البنك المركزي للعملة المحلية بأكثر من 20% من قيمتها[61]؛ وليس لارتفاع أسعار السلع العالمية كما حدث في السبعينيات. بدأ

60 نفس المصدر السابق

61 Asya El-Meehy, (2009). Rewriting the Social Contract: The Social Fund and Egypt's Politics of Retrenchment. Department of Political-Science, University of Toronto.

معدل التضخم في الارتفاع في نفس العام حتى وصل إلى 11.2% عام 2004 صعودًا من 2.2% عام 2001 [62]. وساهم ذلك في زيادة أسعار السلع والخدمات بمعدلات تتراوح بين 20% إلى 40%.

كان هذا التضخم مُؤذنًا بزيادة جديدة في ميزانية الدعم، حيث أعلن مبارك عن زيادة قدرها 1.6 مليار جنيه موجّهة إلى دعم الغذاء في محاولة لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين بعد ارتفاع الأسعار[63]. وأضافت الحكومة سبع سلع غذائية جديدة للدعم في عام 2004 وهي: الأرز والمكرونة والعدس والفول والمسلى النباتي والشاي[64]. ارتفع دعم الغذاء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.2% عام 2003 إلى 1.7% عام 2004 ثم إلى 2.1% في عام 2005. وعاد إلى الانخفاض في عامي 2006 و2007 حيث سجل 1.5% و1.3% على التوالي بعد انحسار جزئي للموجة الأولى. وانخفاض حجم الدعم كنسبة للناتج المحلي لا يعكس

---

62 معدلات التضخم من موقع اقتصاديات التجارة وموقع البنك الدولي نقلًا عن بيانات البنك المركزي المصري.

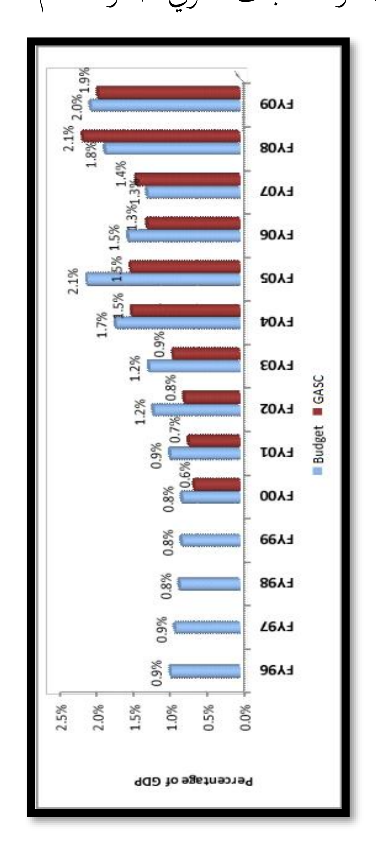
63 Gamal Essam El-Din - 2003 in the economy - Al Ahram weekly - 2003 - http://bit.ly/2u3bYfA

64 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 2005.

بالضرورة انخفاض حجم الدعم الحقيقي، ولكن يمكن تفسيره بتحسّن النمو الاقتصادي في تلك الفترة.

**الشكل (5)**: الإنفاق على الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف التسعينيات وحتى نهاية الألفينات.

المصدر: دراسة للبنك الدولي صدرت عام 2010.



أما الموجة التضخمية الثانية فكانت خلال عام 09/2008، والتي جاءت مدفوعة بارتفاع الأسعار العالمية للقمح[65]. حيث تضاعف التضخم السنوي من 9.3% عام 2007 إلى 18.3% عام 2008، وارتفعت معه مخصصات دعم الغذاء (الشكل: 5) من 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 إلى 1.8% عام 2008، ثم إلى 2% عام 2009. نستنتج من التحليل السابق أن الدولة خلال العقد الأول من الألفينات تعاملت بنفس المنهج الذي رصدناه سابقًا، حيث استجابت إلى الموجتين التضخميتين عبر رفع مخصصات دعم الغذاء للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية القائمة وتجنب الغضب الشعبي.

في عام 2016 وقعت موجة تضخمية ثالثة هي الأكبر منذ الثمانينيات مع دخول مصر في المرحلة العنيفة من التحول النيوليبرالي بعد توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي يمتد إلى ثلاث سنوات ويستهدف التخلص من الدعم العمومي بشكل كامل واستبداله بالدعم النقدي المباشر[66]. بدأت الخطة تحديدًا في نوفمبر

---

65 The World Bank, 2010. Egypt food subsidies: Benefit incidence and leakage.

66 موقع صندوق النقد الدولي، نوفمبر 2016. المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة 12 مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد، https://is.gd/nDElon

2016 بإعلان تحرير سعر الصرف وخضوعه بالكامل لقوانين العرض والطلب ومنع تدخّل البنك المركزي في تحديده[67]، ورفع أسعار الوقود بنسب تراوحت بين 30.5% إلى 46% ورفع ضريبة الاستهلاك بواقع 3%[68]، لتُنهي تلك الخطة تاريخًا ممتدًا من التوجه المحافظ في شأني سعر العملة والدعم؛ فتفقد العملة المحلية أكثر من نصف قيمتها لارتفاع سعر صرف الدولار من 8.8 جنيهات في نهاية أكتوبر إلى 19.1 جنيها في نهاية ديسمبر مسجلًا اقصى ارتفاع [69]. قفز مؤشر التضخم نتيجةً لكل تلك القرارات ذات الطبيعة التضخمية التي نُفِذَت دفعةً واحدة من 13.5% في أكتوبر 2016 إلى 23.2% في ديسمبر 2016؛ ثم استمر في الصعود إلى معدلات تاريخية غير مسبوقة محققًا 32.9% في يوليو 2017 [70].

وفي يونيو 2017 ومع اقتراب بداية العام المالي الجديد 2018-19 اتبّعت الدولة نفس النهج تقريبًا؛ حيث أعلنت عن زيادة

---

67 محسن عبد الرازق، نص بيان البنك المركزي المصري عن تحرير سعر الصرف. المصري اليوم. 3 نوفمبر 2016، https://is.gd/YBgy0M

68مدى مصر "تمهيدًا لقرض الصندوق... رفع أسعار المواد البترولية بما بين 30.5% و46%"، نوفمبر 2016

69 البيانات من موقع البنك المركزي المصري

70 نفس المصدر

المنصرف في الشهر للفرد على بطاقات التموين من 21 جنيهًا إلى 50 جنيهًا. بالإضافة إلى سياسات تعويضية أخرى مثل؛ الخصومات الضريبية والزيادة الاستثنائية في الأجور، ورفع قيمة الدعم النقدي للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة. ولم تُصدر الدولة حتى صدور هذا الكتاب مؤشرات مُحدَّثة عن معدلات الفقر تعكس إلى أي مدى كانت تلك الإجراءات كافية لحماية قطاعات اجتماعية من السقوط تحت خط الفقر بسبب هذا التضخم القياسي. لكن كما رأينا في استطلاع الرأي في الفصل السابق كيف كانت الأجور عاجزة عن ملاحقة زيادة الأسعار، كذلك تبدو زيادات الدعم والمعاشات التعويضية مقابلًا متواضعًا لغاية أمام سوق خسِرت عملته المحلية أكثر من نصف قيمتها، ويعتمد بكثافة على استيراد احتياجاته من الخارج.

بالتأكيد ستعطينا بيانات الفقر في المستقبل دليل إدانة أو براءة للنظام الحالي وسياساته الاقتصادية ومدى مسئوليتها عن معاناة الناس أو حمايتهم من التضخم. لكن من غير المنطقي أن نتوقعَ نتائج مختلفة لنفس المقدمات، فعلى مدار العقود الماضية كان هناك غياب تام لوجود شبكة أمان اجتماعية ذات كفاءة تضمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة لكل المواطنين وكان الاعتماد كثيفًا على سياسات الدعم؛ لذا كانت النتيجة المنطقية هي سقوط فئات إضافية في مستنقع الفقر. ولأن شبكة الأمان الاجتماعي لم تتطور بشكل كبير

خلال السنوات الأخيرة فمن غير المنطقي أن نتوقعَ نجاةَ الأسر ذات الوضع المالي الهشّ من عاصفة التضخم الأخيرة.

**الخلاصة**

دخلت مصر خلال السنوات الأخيرة مرحلة تحول نيوليبرالية عنيفة منذ تجدد المفاوضات مع صندوق النقد والوصول إلى اتفاق في نهاية العام الماضي، وليس هذا التحول بمعزل عن السياق العالمي. فدول مثل البرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا والمملكة المتحدة وكثيرون غيرهم ينفذون جميعًا إجراءات تقشفية قاسية[71]. ومع تصاعد واستمرار الاحتجاجات في عدة عواصم ومدن حول العالم، تبدو الإجراءات والسياسات التقشفية وكأنها لا تبالي بالمتضررين. فالتخلص من كافة أشكال الدعم ومجانية الخِدمات العامة وإلغاء دور الدولة التنموي بشكل عام جانبٌ أصيلٌ من تلك الإجراءات، يتضرر منه أولًا وأخيرًا المواطنين الذين يعتمدون بالأساس على تلك الخدمات، أي الطبقات الأفقر، بينما لا يوجد أي توجه من الدول لأن تُحمّل الطبقات الأغنى مزيدًا المتطلبات الضريبية لزيادة الإيرادات وعلاج مشكلات العجز والدَين.

دعم الغذاء في مصر مع كل عيوبه الحقيقية جدًا ومع نمطه الذي سلّطنا عليه الضوء في هذا الفصل، إلا أنه كان يلعب دورًا حقيقيًا

71 مارك بليث، 2013. التقشف: تاريخ فكرة خطرة. جامعة أكسفورد.

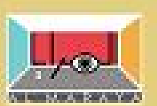
تجاه الفقراء في فترات استقرار التضخم وصدماته. الدعم كان يضمن على الأقل حصول من تستطيع أن تصلَ إليهم الدولة بالدعم على بعض من السلع الأساسية رغم تصاعد تكاليف المعيشة. بينما لا يوفّر الدعم النقدي الضمان ذاته، حيث يلجأ الكثيرون إلى إنفاقه في ضروريات معيشية أخرى[72] .

---

72 محمد جاد وحسناء محمد. دراسة غير منشورة للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

## هذا الكتاب

يتميز تعبير "الغلاء" الذي يفضل قطاع واسع من المصريين استخدامه للتعبير عن ضيق سبل العيش بأنه تعبير شامل يتجاوز في معناه زيادة الأسعار أو حتى التضخم. فقد ترتفع معدلات التضخم ٣٠٪ ، ولكن إن زاد أجرك ٥٠٪ لن تشعر بـ"الغلاء". أما إذا زاد أجرك بنسبة أقل فهذا هو ما يشعرك بضيق العيش. في هذا الكتاب يتتبع المؤلفون قضية الغلاء في مصر بالبحث في جوانبها المختلفة: التضخم والأجور والدعم، وذلك بلغة ميسرة نأمل أن تكون واضحة للقارئ غير المتخصص في الشأن الاقتصادي. ويرى المؤلفون أن عرض ومناقشة هذه القضية ليس شأنًا يخص رجال الدولة أو الاقتصاديين وحدهم، وإنما هو في المقام الأول شأن يخص المصريين جميعًا – وعلى رأسهم الفقراء منهم. فهؤلاء هم من يكتوون بنار الغلاء، وهؤلاء هم من يدفعون ثمن سياسات قد يرى المتخصصون والقائمون على الأمور أنها ناجحة، بينما هي تُحمّل القطاع الأعرض من المواطنين تبعات أزمات لم يشاركوا في صنعها.










تصميم الغلاف: أمل حامد